اعتراضات

(الخلخالي ت ٧٤٥ هـ)

على البلاغيين

دكتور /

عبد المنعم السيد الشحات رزق

أستاذ البلاغة والنقد المساعد ، ورئيس القسم

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدمياط الجديدة

اعتراضات الخلخالي على البلاغيين

عبد المنعم السيد الشحات رزق

قسم البلاغة والنقد المساعد ، بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدمياط الجديدة

البريد الإلكتروني :Abdelmoneimrizk.33@azhar.edu.eg

الملخص:

مِن أوائل مَن شرحوا التلخيص: العلامةُ شمس الدّين محمد بن مظفر، المعروف بـ (الخلخالي ت ٧٤٥هـ)، وهو الكتاب الذي نقوم بقراءته والتعليق على الآراء البلاغية فيه.

وبعد قراءتي (مفتاح تلخيص المفتاح) للعلامة (الخلخالي)، ألفَيته يتتبع (القزويني) في نقده للسكاكي.

والعلامة (القزويني) في كتابيه (تلخيص المفتاح والإيضاح) لم يترك مسألة بلاغية إلا وتتبع فيها العلامة (السكاكي) في كتابه (المفتاح)، ونقده فيها، وعقّب على آرائه، وقد لاحظَ (الخلخالي) ذلك حين ألّف كتابه؛ فردّ أكثر نقد (القزويني) للسكاكي.

وهذا البحث عنوانه: "اعتراضات (الخلخالي) على البلاغيين"، وإن كانت أكثر الاعتراضات على أقوال (القزويني)، ونقده لصاحب المفتاح، كما سيتضح بعد.

وكتاب (مفتاح تلخيص المفتاح) للعلامة (الخلخالي)، هو أوّل كتاب شـــرح التلخيص للقزويني، كما أنه أول كتاب تعرّض للـــرد علـــى اعتراضـــات الخطيب على صاحب المفتاح _كما ذكر المحقق.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصـــول وخاتمة.

تحدّثت في التمهيد عن تعريفٍ موجَز بالعلامة (الخلخالي)، وكتابه (مفتاح تلخيص المفتاح).

وجاء الفصل الأول بعنوان: اعتراضات (الخلخالي) في علم المعاني.

وفي الفصل الثاني تحدثت عن: اعتراضات (الخلخالي) في علم البيان.

وجاء الفصل الثالث بعنوان: اعتراضات (الخلخالي) في علم البديع.

ثم الخاتمة، التي ذكرت فيها بعض نتائج البحث والتوصيات المقترحة.

الكلمات المفتاحية : الخلخالي – السكاكي – القزويني – طاش كبرى زاده – البلاغة – الحاشية –التفتازاني – مفتاح العلـــوم – الســـيد الشـــريف – البابرتي –تلخيص المفتاح – الإيضاح

Khalkhali's objections to the rhetorical

Abdul Moneim Al-Sayyid Al-Shahat Rizk

Department of Eloquence and Assistant Criticism, Faculty of Islamic and Arab Studies for Boys in New Damietta

E-mail: Abdelmoneimrizk.33@azhar.edu.eg

Abstract:

Among the first to explain the summary: The scholar Shams al-Din Muhammad bin Muzaffar, known as (Khalkhali). It is the book that we read and comment on the rhetorical opinions in it.

After reading (the key to summarize the key) for the sign (Khalkhali), I wrote it and tracks (Al-Qazwini) in his criticism of Sakaki.

And the sign (Al-Qazwini) in his books (Summarizing the Key and Clarification) did not leave a rhetorical issue unless the mark (Al-Sakaki) was followed in his book (The Key), criticizing it, and commenting on his views, and (Khalkhali) noted this when he wrote his book; Repel the most (Caspian) criticism of the Sakakei.

And this research is entitled: "Al-Khalkhali's objections to the rhetoric", although most objections are to the sayings of (Al-Qazwini), and his criticism of the owner of the key, as will be seen after.

And the book (the key to summarize the key) for the mark (Khalkhali), is the first book to explain the summary to Qazwini, and it is also the first book that was presented to respond to al-Khatib's objections to the owner of the key _ as mentioned by the investigator.

The nature of this research required that it be in the introduction and introduction and three chapters and a conclusion.

In the preface, I talked about a brief definition of the sign (Khalkhali) and his book (the key summary key).

And the first chapter came under the title: (Khalkhali's Objections) Objectives in the Science of Meaning.

In the second chapter, I talked about: Al-Khalkhali's objections in the science of statement.

The third chapter came under the title: (Khalkhali's Objections) in Al-Badi's Science.

Then the conclusion, in which some of the research findings and suggested recommendations were mentioned.

Keywords: Khalkhali, Sakaki, Qazvini, Tash Kabirzadeh, Eloquence, Footnote, Taftazani, Key science, Mr. Sharif, Baparti, key summary, clarification

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على خير خلق الله، صلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه.

وبعد،

فحين كنت في المرحلة الجامعية قرأت كتاب: (شروح التلخيص)، وكانت معرفتي وقتها بكتاب التلخيص للخطيب (القزويني) معرفةً سطحية، لا تتعدى نسبة الكتاب لصاحبه وحياته، وشرحه لعلم البلاغة بعلومها الثلاثة: (المعاني والبيان والبديع)، لكني وبعد أن مرّ بي الزمنُ، وعشت مع الشروح والحواشي والتقارير على البلاغة ردحًا من الزمن =أُلْفِيت أن هذا السفر العظيم، المُسمَّى: (شروح التلخيص) ليست الكتب التي تحويه شروحًا للتلخيص، بل والأعجب من ذلك: أن النّص المشروح ليس هو كتاب: (تلخيص المفتاح) للخطيب (القزويني) _كما ظننت، وظن غيري.

بل إن هذه الشروح المذكورة، هي:

١_ مختصر المعاني للتفتازاني على تلخيص المفتاح للقزويني.

٢_ مواهب الفتاح لابن يعقوب المغربي على تلخيص المفتاح _أيضًا.

٣_ عروس الأفراح للسبكي على التلخيص.

٤_ أمّا الشرح الرابع في الكتاب، فهو: (حاشية الدسوقي على مختصر المعاني للتفتازاني، على تلخيص المفتاح).

= وأنّ الكتاب المشروح أعلى الصفحة ليس (تلخيص المفتاح) كما يدّعي الناشر، وإنما (الإيضاح) للخطيب (القزويني) _أيضًا.

وقد تعجّبت من وقوعي _أنا وغيري_ في هذا الخطأ الفادح.

ولعلّ الغريب والعجيب _أيضًا_ أن هناك شروحًا للتلخيص كثيرة وقيّمة لم تُذكَر في هذا السِّفر الضخم، ومنها: (المطول على التلخيص للعلامة (التفتازاني)، والأطول على التلخيص للعلامة (العصام)، وشرح التلخيص للبابرتي، وشرح العلامة الزّركشي، وهو شرحٌ نادر جدًّا ومخطوط.

ومِن أوائل مَن شرحوا التلخيص: العلامةُ شمس الدّين محمد بن مظفر، المعروف ب(الخلخالي)، وهو الكتاب الذي نقوم بقراءته والتعليق على الآراء البلاغية فيه.

وبعد قراءتي (مفتاح تلخيص المفتاح) للعلامة (الخلخالي)، ألفَيته يتتبع (القزويني) في نقده للسكاكي.

والعلامة (القزويني) في كتابيه (تلخيص المفتاح والإيضاح) لم يترك مسألة بلاغية إلا وتتبع فيها العلامة (السكاكي) في كتابه (المفتاح)، ونقده فيها، وعقّب على آرائه، وقد لاحظَ (الخلخالي) ذلك حين ألّف كتابه؛ فردّ أكثر نقد (القزويني) للسكاكي.

وهذا البحث عنوانه: "**اعتراضات (الخلخالي) على البلاغيين**"، وإن كانت أكثر الاعتراضات على أقوال (القزويني)، ونقده لصاحب المفتاح، كما سيتضح بعد.

وكتاب (مفتاح تلخيص المفتاح) للعلامة (الخلخالي)، هو أوّل كتاب شرح التلخيص للقزويني، كما أنه أول كتاب تعرّض للرد على اعتراضات الخطيب على صاحب المفتاح _كما ذكر المحقق.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في : مقدمة، وتمهيد ،وثلاثة فصول، وخاتمة.

تحدّثت في التمهيد عن تعريفٍ موجَز بالعلامة (الخلخالي)، وكتابه (مفتاح تلخيص المفتاح).

وجاء الفصل الأول بعنوان: اعتراضات (الخلخالي) في علم المعاني.

وفي الفصل الثاني تحدثت عن: اعتراضات (الخلخالي) في علم البيان.

وجاء الفصل الثالث بعنوان: اعتراضات (الخلخالي) في علم البديع.

ثم الخاتمة، التي ذكرت فيها بعض نتائج البحث والتوصيات المقترحة.

وقد استعنت في قراءة كتاب (الخلخالي) ومناقشة اعتراضاته بكثيرٍ من المخطوطات والحواشي والشروح والتقارير النادرة، التي يندر الحصول عليها، ومنها: حاشية الشيخ يس العليمي على مختصر المعاني، وشرح تلخيص المفتاح للعلامة الزوزني، والمعول في حواشي شرح المطول للقريمي، وحاشية آت بازاري على مختصر المعاني، وشروح مفتاح العلوم (للتفتازاني وللسيد الشريف، وللشيرازي، وحسام الدين

المؤذني، وابن كمال باشا، والعلامة الكاشي)، وشرح الفوائد الغياثية لطاش كبرى زادة. وغيرها من الشروح والحواشي والمخطوطات، التي عكفتُ على قراءتها؛ حتى يتسنّى لي الردّ على (القزويني) أو (الخلخالي).

ويعلم الله أني قضيت رِدحًا من الزمن في تصفح هذه المخطوطات والحصول عليها، وأني أفدتُ كثيرًا من قراءتها، فلم يذهب وقتي هباءً، بل انتفعت بقراءة هذه المخطوطات، فهي ثروة يجب استخراجها، وقراءة ما فيها، بدلاً من الهجوم عليها، وتنفير الطلاب والباحثين منها.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

د/عبد المنعم السيد الشحات رزق

أستاذ البلاغة والنقد المساعد، ورئيس القسم

في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين

بدمياط الجديدة

(تمهيد)

وفيه: كلمة موجزة عن العلامة (الخلخالي) وكتابه.

إنّ الحديثَ عن الأشخاص دائمًا ما يتّسم بالإيجاز بالقدر الذي يصنّف فيه الشخص، فلا يمكن لأحد أن يتحدث عن عالم أو ناقد أو أديب في البلاغة بسرد حياته ونشأته ، وتفصيل الكلام في ذلك؛ لأن هذه الطريقة ستخرج بنا عن الغرض الرئيس من الترجمة، والتعريف بهذا العالم.

ولذلك فإنني سأوجز الحديث عن العلامة (الخلخالي) وكتابه؛ وذلك لأن محقق الكتاب _رحمه الله_ قد ذكر صفحات في ذلك، ومن الأمانة العلمية أن أقول : إن هذه الصفحات قد أفدت منها كثيرًا.

والعلامة (الخلخالي) هو: شمس الدين، محمد بن مظفر الدين (الخلخالي) الخطيبي، وهو منسوب إلى (خلخال)، وهي قرية في نواحي السلطانية، بأذربيجان _كما يقول صاحب (معجم البلدان).

وقد أجمع كل من ترجَم له على أنه قد توفي سنة (٧٤٥هـ).

ومن مؤلفاته: شرح المصابيح في كتاب أسماه: (تنوير المصابيح)، وكتاب: (مصابيح السُّنة) للإمام البغوي.

وشرح المختصر لابن الحاجب، وشرح مفتاح العلوم للسكاكي، ومفتاح تلخيص المفتاح.

وهو من أكثر كُتبه فائدة، وقد تأثر به ونقل عنه كثيرًا، العلامة: السبكي، في عروس الأفراح، والعلامة (البابرتي)، والتفتازاني، وغيرهم.

ولعل الغرض الرئيس من تأليف (الخلخالي) كتابه، يمكن النّص عليه في كلام (الخلخالي) نفسه؛ حيث يقول في مقدمة كتابه (مفتاح تلخيص المفتاح): "ولقد دعاني تشغف الطلاب بتعلّم (التلخيص) وإكبابهم على تحصيله، ومواظبتهم على تفهّم مجمله وتفصيله، ولكن صعُب عليهم حل ملغزه، وفك مغلقه، وبسط موجزه، ولم يكن له غير ما هو كالشرح له من كتابه: (الإيضاح) في هذا الفنّ، إلى أن أشرح له شرحًا وافيًا، يُذلل من اللفظ صعابه، ويكشف عن وجه المعاني نقابه، ويُميط عن البيان لثامه، مشيرًا فيه إلى أجوبة ما اعترض به مؤلفه فيه"(١).

وعُد إلى قول (الخلخالي) السابق الذي ختم به كلامه: (مشيرًا فيه إلى أجوبة ما اعترض به مؤلفه فيه)؛ لتدرك الغرض الرئيس من تأليف (الخلخالي) كتابه، ولعل هذا هو ما جعلنا نقرأ الكتاب بالتفصيل، ونعرض المآخذ والاستدراكات التي أخذها (الخلخالي) على البلاغيين _وأكثرها على (القزويني)_ كما نص هو على ذلك.

(١) مفتاح تلخيص المفتاح للعلامة الخلخالي، ص٣٠، وعروس الأفراح: ١/ ٢٩، ٣٠، وبغية الوعاة: ١/ ٢٤٧، والأعلام للزركلي: ٧/ ٣٢٥، وطبقات الشافعية للإسنوي: ٥٠٥/١، ومعجم المؤلفين، عمر كحالة: ٢/ ٣٨، ومعجم البلدان للحموي: ٣/ ٣٦، وينظر تفصيل ذلك في مقدمة محقق الكتاب.

الفصل الأول :

اعتراضات (الخلخالي) في علم المعاني

(١) الكراهة في السمع:

يقول (القزويني): "وقيل: فصاحة المفرد هي خلوصه مما ذُكر، ومن الكراهة في السمع: بأن تُمَجّ الكلمة ويُتبرأ من سماعها كما يُتبرأ من سماع الأصوات المنكرة؛ فإن اللفظ من قبيل الأصوات، والأصوات منها ما تستلذّ النفس سماعه، ومنها ما تكره سماعه، كلفظ (الجِرِشَّى) في قول أبي الطيب (المتقارب):

مبارك الاسم أغر اللقب ... كريم الجرشى شريف النسب

أي: كريم النفس، وفيه نظر"(١).

*رأي العلامة (الخلخالي) في كلام (القزويني):

ويقول العلامة (الخلخالي) في كتابه: (مفتاح تلخيص المفتاح):

"لعلّ نظر (القزويني) أن استكراه السمع يرجع إلى النغم، لا إلى نفس اللفظ؛ فكم من لفظٍ غير فصيح لا يستكرهه السمع إذا أُدي بنغم طيّب، وكم من لفظ فصيح يستكرهه السمع إذا أُدي بصوت مُنكر، فلزم من القيد المذكور أن كل ما يستكرهه السمع على الوجه المذكور ليس فصيحًا، وليس كذلك.

وأيضًا يجوز استكراه السمع للفظ (الجرشى) لغرابته، فلا يكون قيدًا زائدًا على الثلاثة.

---

(١) الإيضاح: ١/ ٣٤، ومعاهد التنصيص: ١/ ٢٧.

هذا إذا كان المراد بكراهة السّمع ما ذكر من رجوع الاستكراه إلى النغم، لا إلى نفس اللفظ، وإلى غرابة لفظ الجرشى.

أما إذا كان المراد بها غيره، كما إذا كان المفرد مشتملاً على تركيب ينفر الطبع عنه، فتكون الكراهة في السمع حينئذ راجعة إلى نفس اللفظ، لا إلى ما ذُكر، وليس شيئًا مما ذكر من الثلاثة، فيكون قيدًا زائدًا عليها"[1].

= هذا ما قاله (القزويني) و(الخلخالي) في تقييد فصاحة المفرد بخلوصه من الكراهة في السّمع.

وقد ذكر العلامة الدسوقي في حاشيته على مختصر المعاني أن صاحب هذا القول بالكراهة في السمع هو بعض معاصري المصنف.

وقد نسب محقق الكتاب هذا الرأي لابن الأثير، ثم قال: ولعله لابن سنان الخفاجي.

والحقّ: أن هذا كان الشرط الثاني لفصاحة الكلمة عند (ابن سنان الخفاجي)، وعبارته في ذلك هي: "أن تجد لتأليف اللفظة في السمع حسناً ومزية على غيرها، وإن تساويا في التأليف من الحروف المتباعدة كما أنك تجد لبعض النغم والألوان حسناً يتصور في النفس ويدرك بالبصر والسمع دون غيره مما هو من جنسه كل ذلك لوجه يقع التأليف عليه ومثاله في الحروف (ع ذ ب) فإن السامع يجد لقولهم: (العذيب) اسم موضع، و(عذيبة) اسم امرأة، وعذب وعذاب وعذب وعذبات ما لا يجده فيما

(١) مفتاح تلخيص المفتاح للعلامة الخلخالي، ص٤١.

يقارب هذه الألفاظ في التأليف، وليس سبب ذلك بُعد الحروف في المخارج فقط، ولكنّه تأليفٌ مخصوص مع البُعد...

وليس يخفى على أحد من السامعين أن تسمية الغصن غصنًا أوفننًا أحسن من تسميته عسلوجًا، وأن أغصان البان أحسن من عساليج الشوحط في السمع...

يقول المتنبي:

إذا سارت الأحداج فوق نباته ... تفاوح مسك الغانيات ورنده(١)

فإن (تفاوح) كلمة في غاية من الحسن، وقد قيل: إن (أبا الطيب) أول من نطق بها على هذا المثال، وإن وزير (كافور الإخشيدي) سمع شاعرًا نظمها بعد (أبي الطيب)، فقال: أخذتموها!

ومثال ما يكره قولُ (أبي الطيب) _أيضًا:

مبارك الاسم أغر اللقب ... كريم الجر شي شريف النسب(٢)

فإنك تجد في (الجرشي) تأليفًا يكرهه السمع وينبو عنه.

ومثل ذلك قول زهير بن أبي سلمى:

تقيٌّ نقيٌّ لم يكثر غنيمةً ... بنهكة ذي قربى ولا بِحَقَلَّدِ(٣)

و(الحقلد) كلمة تُوفي على قبح (الجرشي)، وتزيد عليها"(٤).

هذا هو كلام ابن سنان الخفاجي في: (سر الفصاحة)، وسنعود إليه بعد قليل.

---

(١) الرند: العود أو الآس، أو شجر طيب الرائحة.

(٢) البيت من قصيدة للمتنبي يمدح فيها سيف الدولة.

(٣) الحقلد كما في الديوان: الضيق البخيل، أو الضعيف.

(٤) سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي، ص٦٧، صححه وعلّق عليه:الشيخ/ عبدالمتعال الصعيدي، ط١٣٧٢هـ_١٩٥٢م، مكتبة صبيح.

رأي العلامة البابرتي في شرح التلخيص :

يقول العلامة البابرتي في شرح التلخيص: "وجه نظر المصنف _خلاف ما ذكر_ أنّا لا نُسلم انتفاء الفصاحة منه، ولئن سلم فإنه يكون من قَبيل التنافر، وما ذكره أن استكراه السمع للفظ يرجع إلى النغم، فكم من لفظٍ غير فصيح لا يستكرهه السمع إذا أُدّي بنغم طيب، وكم من لفظ فصيح يستكرهه السمع إذا أُدي بصوت منكر.

ولا نسلم أن استنكار (الجرشى)؛ لأن السمع يستكرهه؛ بل لأنه غريب وحشيّ"(١).

وقد ردّ ابن سنان الخفاجي في كلامه السابق على أن يكون الكلام من باب التنافر.

رأي الشيخ يسن في شرحه على تلخيص المفتاح :

ويقول الشيخ يس في حواشي شرح تلخيص المفتاح: "قيل: ومن الكراهة في السمع...إلخ، لا يقتضي هذا أن تعريف الفصاحة بما مرّ مع زيادة هذا القيد موجود في كلامهم، فينافي قول المصنف في الإيضاح أنه غير موجود، بل مما استنبطه؛ لاحتمال أنه وقع في كلامهم ما يستفاد منه الخلوص من هذا القيد في الفصاحة.

أو أن المصنف لما استنبط التعريف قال له أهل العصر: ينبغي زيادة هذا.

---

(١) شرح التلخيص للشيخ أكمل الدين محمد بن محمد بن محمود بن أحمد البابرتي (ت:٧٨٦هـ)، ص١٣٧_ دراسة وتحقيق: د/ محمد مصطفى رمضان.

وفي قول (القزويني): (إنما هي من جهة الغرابة) إن أُريد أن مفهوم الكراهة داخل تحت مفهوم الغرابة فممنوع، أو أن الكراهة تستلزم الغرابة، فالخلوص عن الغرابة يستلزم الخلوص عن الخلوص، ورُدّ أن التنافر مع الغرابة كذلك فلِم اشترط الخلوص عنه. والجواب: اختيار الثاني، وإغناء المتأخر عن المتقدم غير قبيح بخلاف العكس، فليتأمل(١).

وما قاله الشيخ يس هنا كلام جيّد يلتقي في بعضه مع (الخلخالي).

رأي العلامة (الزوزني) في شرحه على التلخيص :

ويقول الزّوزني في شرح تلخيص المفتاح: "وجه نظر (القزويني): لأن استكراه السمع يرجع إلى النّغم، وكم من لفظٍ غير فصيح لا يستكرهه السّمع إذا أُدي بصوت منكَر، فاستكراه السمع اللفظ وعدمه يرجعان إلى طيب النّغم واستنكاره لا إلى نفس اللفظ.

ثم يقول: ولإن سلمنا عدم فصاحة (الجرشى) فلغرابته فقط"(٢).

ويظهر من كلام الزوزني السابق إرجاع عدم فصاحة (الجرشى) إلى الغرابة، وهو يلتقي في رأيه هذا مع أحد توجيهات (الخلخالي) لبيت المتنبي، حين قال: "وأيضًا يجوز استكراه السمع للفظ (الجرشى) لغرابته، فلا يكون قيدًا زائدًا على الثلاثة".

---

(١) حاشية يس العليمي على مختصر المعاني، لوحة رقم: ٣٣، مخطوط تحت رقم: ٥٤٢٥.

(٢) شرح تلخيص المفتاح للزوزني، مخطوط، لوحة رقم: ٣، تحت رقم: ٢٧٠ بلاغة.

رأي العلامة (القريمي) في كتابه : حواشي المعول على شرح المطول:

وفي حاشية المُعول على شرح المطول، يعلق العلامة (القريمي) على كلام (الخلخالي) بقوله: "لا يقال: رد على (الخلخالي) الاعتراض على المصنف في تفسير الغرابة بالوحشية.

وحاصل الاعتراض: أن الغرابة مفسَّرة بما لا تُفسر به الوحشية، وهو كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال، ومقابلة بما لا يقابل به الوحشية المفسرة بما يشتمل على تركيب ينتفر عنه الطبع المقابلة بالعذبة، ويجامع لمقابلها وهي المعتادة بالنسبة إلى قوم، وهي بالنسبة إلى آخرين غريبة، غير مشهورة فيما بينهم.

فلا يحسن إيراد قيد الوحشية في تفسير الغرابة، بل هي سبب آخر من أسباب الإخلال بفصاحة المفرد ينبغي أن يحترز عنه بزيادة قيد.

وحاصل الجواب: أن تفسير الغرابة بالوحشية بناء على أنها مفسرة _أيضًا_ في اصطلاحهم بكون اللفظة غير ظاهرة الاستعمال، فتكون الوحشية المفسرة بما ذكرت من مطلق الوحشية المأخوذة من الوحش الذي يسكن القفار، المنقولة إلى الألفاظ التي لم يُؤنس استعمالها، وهي تقابل المعتادة، كالغريب، وتنقسم قسمين، يصدق على كلّ منهما معنى الغريب، وهما يصدق على ما صدق عليه الغريب، فحينئذ يحسن التفسير بها.

والتحقيق: أن الألفاظ إما أن تكون ظاهرة المعنى، متداولة فيما بينهم، مألوفة عندهم، بحيث يستوي فيها الحَضري والبدوي، أو يكون عند البدوي كذلك دون الحَضري، أو لا يكون كذلك عند الكل، فالأول: حسَنٌ

مطلقًا أن لا يتصف بشيء من الغرابة والوحشية، والثاني: يتصف بهما، إلا أنه لا يُعاب استعماله على العرب ويسمى غريبًا حسَنًا، وقد تضمّن القرآن الكريم منه كلمات متعدّدة يطلق عليها غريب، وكذا الحديث النبوي، ويُطلق عليها غريب الحديث، والثالث: _أيضًا_ يتصف بهما ويعاب استعماله على الكل، وذلك بسبب الكراهة في السمع، ومنشؤها إما اشتماله على الثقل على السمع، والكراهة على الذوق، وإما اشتباه معناه بحيث يحتاج إلى التفسير وإلى التخريج، ويُسمى الوحشي الغليظ، أو المُتوعّر، وهو المراد هاهنا.

= ومن ثَمّ قال الشارح _ رحمه الله تعالى _ فيما بعد إن الكراهة في السمع داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية، ومعنى قوله _رحمه الله: (وقولنا: غير ظاهرةِ المعنى ولا مأنوسة الاستعمال): تفسير للوحشية، أي: الوحشية الغليظة المتوعرة، وأراد بعدم ظهور المعنى، وعدم الأنس: عمهما عند الكل، وألا يشكل بغريب القرآن والحديث.

وبهذا التقرير: يسقط ما قيل من أن اللازم من قولهم: الوحشي: قسمان، إنما هو صدق الوحشي على الغريبين، لكن لازم أن يكون الصدق ذاتيًّا، فلا يلزم أن الغرابة هي الوحشية، وإن سلم فاللازم كون الغرابة المطلقة أعم من غرابتي الحسَن والقبيح، والمُخل بالفصاحة إنما هو الغرابة القبيحة، فتفسير الغرابة المُخلة بالوحشية تفسيرٌ بالأعمّ وإن سلم المساواة فقد اعتبر في الغرابة القبيحة: الثقل على السّمع، والكراهة على الذّوق"[١].

(١) ينظر تفصيل ذلك في: المُعول في حواشي شرح المطول للعلامة القريمي، لوحة رقم: ٤٤ وما بعدها، تحت رقم: ١٢٢٧.

= وما ذكره العلامة (القريمي) في شرحه كلام (التفتازاني) في المطول ورده على (الخلخالي) كلام لا يحتاج إلى شرح، فقد أطنب العلامة القريمي، وعرض المسألة بشكل جيد، وإن كنا نختلف معه في بعض ما قاله، حين أَرجَع الكراهة في السّمع لأحد أنواع الغرابة، كما ذكر، لكنْ يُحمَد للعلامة القريمي جُرأته في الرد على (التفتازاني) في المطول، على ما مرّ.

رأي السيد عثمان المعروف ب(آت بازاري) في حاشيته على (مختصر المعاني للتفتازاني) :

ويقول العلامة (السيد عثمان) المعروف بـــ(آت بازاري) في حاشيته على مختصر المعاني: "قول (القزويني): وفيه نظر(: أي في رجوع الكراهة في السمع وعدمها إلى طيب النّغم وعدم طيب النغم، لا إلى نفس اللفظ نظر؛ لأنهما لا يرجعان إليها، بل إلى نفسه، لوجود القطع بكراهية نفس لفظ (الجرشى)، دون لفظ (النفس)، سواء كان متلفظًا بطيب النغم، أم بغير طيب النغم، فلو كان كما قال لكان مستكرهًا عند التلفظ بغير طيب النغم، وغير مستكره عند التلفظ بطيب النغم.

واستكراهه في التلفظين دالّ على أن الكراهة في السمع وعدمهما يرجعان إلى نفس اللفظ، لا إلى طيب النغم وعدم طيبها"[1].

هذا ما قاله (الخلخالي) ومن تابعه أو عارضه في شرط الكراهة في السّمع.

---

(١) حاشية آت بازاري على مختصر المعاني، مخطوط، لوحة رقم: ٢٥، تحت رقم: ١٢٤٠.

*كلام العلامة (ابن سنان) في تلك المسألة:

ولو عُدنا إلى أصل هذا الشرط عند الأمير (ابن سنان الخفاجي) في كتابه: (سر الفصاحة) يمكن لنا أن نفهم سبب وضعه هذا الشرط وغرضه من ذلك.

يقول: "والثاني أن تجد لتأليف اللفظة في السمع حسنًا ومزية على غيرها وإن تساويا في التأليف من الحروف المتباعدة"(١).

وعُد إلى قوله: (على غيرها)؛ لتدرك أن هذا القيد هو المراد من كلامه؛ ولذا نجده يقول بعدها: (وإن تساويا في التأليف من الحروف المتباعدة).

ثم يؤكد ذلك بقوله: (ومثاله في الحروف (عذب)، و(عذيبة_ اسم امرأة).

ثم يشرح ذلك بقوله: (فإن السامع يجد لها ما لا يجده فيما يقارب هذه الألفاظ في التأليف، وليس سبب ذلك بُعد الحروف في المخارج فقط، ولكنّه تأليفٌ مخصوص مع البُعد).

هذا كلام ابن سنان، وهو كلام جيد عند التأمل لما يريده الخفاجي، ويؤكد ذلك أنه وازن بين بعض الألفاظ، وعبارته هي: "وليس يخفى على أحد من السامعين أن تسمية الغصن غصنًا أوفنًا أحسن من تسميته عسلوجًا".

---

(١) سر الفصاحة: ٦٧.

وعُد إلى قول ابن سنان السابق: (ولكنه تأليف مخصوص مع البُعد)؛ لتدرك مراده.

وأيًّا ما كان فإن شرط الخفاجي في سر الفصاحة لا مفر من الأخذ به، ولا يجب أن نلتفت إلى ما قيل حول ذلك من الشراح فيما مرّ.

ولعل ابن سنان الخفاجي قد أصاب حين ذكر الشروط التي يجب أن يُستحسن توافرها في الألفاظ، مفردة أو مركبة، وقد أساء (القزويني) في كتابيه (التلخيص والإيضاح) حين ذكر بعض الشروط وترك البعض.

ويبدو أنه لم يفهم ما أراده ابن سنان من كتابه، فاكتفى (القزويني) بوضع شروط لفصاحة المفرد وأخرى لفصاحة الكلام، على أن كتاب ابن سنان زاخر بالنصوص التي يجب أن يختارها البليغ، لا كما فعل (القزويني) في مقدمة كتابيه، من اختيار بعض الشروط التي يجب خلو الكلام منها، دون التركيز على الأساليب الجيدة وموازنتها بالأساليب التي يجب تجنبها كما فعل ابن سنان الخفاجي _رحمه الله.

٢ - تزييف (القزويني) لتعريف (علم المعاني) عند (السكاكي)، ورأي (الخلخالي).

يقول العلامة (الخلخالي): "وزيّف المؤلف في كتابه (الإيضاح) تعريف(علم المعاني)، وتعريف (البلاغة) لصاحب (المفتاح).

والتعريف الذي ذكره صاحب المفتاح لعلم المعاني هو: (تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره؛ ليُحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام، على ما يقتضي الحال ذكره).

=بأن عرّفه بالتتبع، وهو ليس بعلم ولا صادق عليه، فلا يصحّ تعريف شيء من العلوم به، وبأنه فسّر التراكيب: بتراكيب البلغاء، ولا شك أن معرفة البليغ من حيث هو بليغ يتوقف على معرفة البلاغة.

=وقد عرّفها (القزويني) في كتابه، بقوله: "البلاغة: هي بلوغ المتكلم في تأدية المعنى حدًّا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها، وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها".

فإن أراد بالتراكيب في حدّ البلاغة: تراكيب البلغاء، فقد جاء الدور؛ (لأن علم البلاغة يتوقف على تراكيب البلغاء، وتراكيب البلغاء تتوقف على علم البلاغة، ومتى علمنا البلاغة فقد وصلنا إلى حدٍّ نعرف بعد توفية خواص التراكيب حقها)، وإن أراد غير تراكيب البلغاء فلم يبينه.

على أن قوله: (وغيره) مبهم، لم يبين مراده به.

رأي (الخلخالي):

يقول (الخلخالي) بعد أن عرض رأي (السكاكي) ونقد (القزويني) له: "وفيه نظر: أما أولاً فلأن قوله: (فهو ليس بعلم ولا صادق عليه): هذا مما يشتبه على من له أدنى تمييز، خصوصًا على مثله، مع أنه قال في آخر كتابه: "وإذ قد تحققت أن علم المعاني والبيان هي معرفة خواص تراكيب الكلام، ومعرفة صياغات المعاني ليتوصل لها إلى توفية مقامات الكلام حقها بحسب ما يفي به قوة ذكائك، لكنه قد يعدل من الظاهر إلى غيره في التعريفات إذا لم يشتبه المراد لفائدة، وهاهنا كذلك؛ لأنه أطلق الملزوم الذي هو التتبع، وأراد لازمه، الذي هو العلم؛ لينبه على أن هذا العلم مستفاد من التتبع، ليحرض السامع المتعلم عليه ليحصل له منه ما لا يحصل من غيره، وعلى أن معرفة العرب للخواص المذكورة تخرج عنه؛ لأنها لم تحصل لهم بالتتبع؛ ولأن لهذا العلم أوضاعًا واصطلاحات لم يعرفوها، وإنما يحترز في التعريف عن المجاز، الذي لا يعلم المراد معه، ولا يكون له فائدة، لا عن المجاز مطلقًا خصوصًا في التعريفات التي في علم الأدب، فإنها عند أهل الأدب لا تسلم على أمثال ذلك، وهم يسامحون بها.

وأما ثانيًا: فلأنه لا نسلم لزوم الدور؛ لأنه عرف البلاغة في المتكلم لا غير، ولهذا عرفها ببلوغ المتكلم لا غير، والمراد بالتراكيب في تعريفها: هي التراكيب البليغة، والبلاغة في المتكلم، وإن كان تصورها يتوقف على تصور التركيب البليغ، لكنّ تصور التركيب البليغ لا يتوقف على تصوّرها، بل يتوقف حصوله على حصولها، فلا دور.

أو نقول: المراد بالبلاغة التي عرّفها صاحب المفتاح هي البلاغة الصناعية المكتسبة، لا مطلق البلاغة، وما يشعر به هو تعريفها بعد الفراغ عن صناعة البلاغة، التي هي علما: (المعاني والبيان)، فالمراد بالتراكيب في حدّها هي التراكيب البليغة لمتكلم لا تكون بلاغته صناعية كسبية، وهذه لا يتوقف تصورها على تصور تلك، فلا دور _أيضًا"[١].

هذا هو كلام العلامة (الخلخالي) ورده الجيد فيما نقد به (القزويني) (السكاكي) في مفهوم علم المعاني.

= وإذا أردت أن تضع يدك على رد (الخلخالي)، فعُد إلى قوله السابق: (لا عن المجاز مطلقًا خصوصًا في التعريفات التي في علم الأدب، فإنها عند أهل الأدب لا تسلم على أمثال ذلك، وهم يسامحون بها).

وقوله: (لا نسلم لزوم الدور؛ لأنه عرف البلاغة في المتكلم لا غير،...وإن كان تصورها يتوقف على تصور التركيب البليغ، لكنّ تصور التركيب البليغ لا يتوقف على تصوّرها، بل يتوقف حصوله على حصولها، فلا دور).

إلى آخر ما ذكره العلامة (الخلخالي) بأسلوب جيد وواضح، لا يحتاج إلى شرحٍ أو تفسير على ما مرّ.

هذا ما قاله (الخلخالي) في رده على (القزويني)، حين اتهم (السكاكي) بما اتهمه به في تعريفه علم المعاني.

---

(١) مفتاح تلخيص المفتاح: ٧١.

رأي السيد الشريف في (شرح المفتاح) :

أما رأي غير (الخلخالي)، فيقول (السيد الشريف)، في شرح المفتاح: " قول (السكاكي) (اعلم) حثٌّ للمخاطب على أن يلقي سمعه على ما يعقبها وهو شهيد، ويقال: تتبعت الشيءَ: إذا استقريته شيئًا فشيئًا. وأراد بـــ(التتبع) ههنا: المعرفة المسببة له، فإنه مجاز لا يشتبه (أي: لا يشتبه على أحد أن التتبع ليس علمًا، ولا أمرًا صادقًا عليه، تعين أن يكون مجازًا عن مشتبه حتى يصح حمله على علم المعاني).

ويؤيده أنه قال في آخر القسم الثالث: علم المعاني: هو معرفة خواص تراكيب الكلام، ولا يشك أن مثل هذا المجاز جائز في التعريفات).

وفيه فوائد: التنبيه على طريق العلم (فإن كل علم يتحصل بمتعلق، ويحصل لغرض، ويستحصل بطريقة، فأشار إلى المتعلق بالخواص، وإلى الغرض بقوله: (ليحترز)، وإلى الطريق بالتتبع).

كما أن التعريف يفيد الإشعار بصعوبة المطلب؛ (لتوقفه على التتبع والاستقراء المستدعي للجد والاجتهاد، والمهلة).

فعَلى الطالب _والكلام للسيد الشريف_ أن يتشمر، ولا عليه أن يقلد صاحبه.

كما أن التعريف يفيد الإشارة من أول الأمر إلى أن علم الله تعالى وملائكته بالخواص ومعرفة العرب لها لا يُسمى علم المعاني"[1].

(١) شرح مفتاح العلوم للسيد الشريف، ص١٥، وما بعدها.

ونجد في كلام (السيد الشريف) السابق في شرحه مفتاح العلوم تأييده لكلام (السكاكي) ومن تابعه كالخلخالي، ولولا طول الكلام وتفصيله لذكرته.

لكن يمكن القول: إن (السيد الشريف) في كتابه (شرح مفتاح العلوم) قد أيّد كلام (السكاكي) في تعريفه، بل إنه شرح هذا التعريف، وبيّن ما أضافه العلامة (السكاكي) من فوائد بإيثاره لبعض العبارات في التعريف على غيرها.

رأي العلامة (الكاشي) في شرحه على المفتاح :

ويقول العلامة الكاشي في شرحه النادر على مفتاح (السكاكي): "أما تعرف مفردات هذا الكلام _كما ذكر (السكاكي)_ فالتتبع: استقراء جزئيات الشيء ليعرف أحوالها.

والمراد هنا: العلم الحاصل بسبب التتبع إطلاقًا لاسم السبب على المسبب بواسطة قرينة الحال، والخاصة بحسب اصطلاح بعض العلماء: ما يلحق شيئًا ولا يوجَد في غيره، وبحسب اصطلاح العوام أعم منه، وأورد خاصية التركيب، وهي عنده: ما يسبق إلى فهم البليغ من سماع تركيب البليغ، سواء كان مخصوصًا بتركيب البليغ أم غير مخصوص به، كما يعرف بعد.

والتركيب بحسب اللغة: متم بعض الأشياء إلى بعض ليحصل شيء واحد، وربما يطلق على ذلك الشيء التركيب.

وبحسب اصطلاح (السكاكي) هو المركب الإسنادي في لغة العرب الضاد وغير البليغ.

وإفادة التركيب بحسب اللغة: كونه بحيث يحصل شيئًا في الذهن بالفعل.

ثم يقول بعد كلام طويل، وشرح تفصيلي للتعريف... وإذا عرفت ذلك فنقول: معنى كلام (السكاكي): أن علم المعاني حصل بسبب تتبع المعاني السابقة إلى فهم البليغ من تراكيب البلغاء المهتدين بفطرتهم إليها، وبسبب تتبع العوارض التي تتصل بتلك التراكيب من الاستحسان والاستهجان؛ ليحترز بالوقوف على تلك الخواص من الخطأ، في أن يورَد الكلام مماثلاً للكلام الذي يقتضي الحال، أن يكون مذكورًا في وقت التكلّم"(١).

يظهر مما سبق ميل العلامة الكاشي في شرحه مفتاح العلوم للسكاكي، فيما ذهب إليه، وعدم اعتراضه على تعريفه (علم المعاني).

 # رأي العلامة (طاش كبرى زاده) في شرح الفوائد الغياثية :

وقد عرض العلامة طاش كبرى زادة المسألة برمتها، وإليك تفصيلها، حيث يقول: قال (السكاكي): (المراد بالتراكيب في هذا التعريف: تراكيب البلغاء، لا الصادرة عمن عداهم؛ لعدم الاعتداد بها في صناعة البلاغة).

واعترض عليه صاحب الإيضاح بأن حملها على تراكيب البلغاء، مع تعريفه البلاغة بتوفية خواص التراكيب حقها يستلزم الدور؛ إذ الظاهر أن مراده: تراكيب البلغاء في هذا التعريف _أيضًا.

---

(١) شرح مفتاح العلوم للسكاكي للعلامة الكاشي، لوحة رقم: ٣، ٤، مخطوط نادر، تحت رقم: ١٦٥.

وأجيب تارة بأن المراد بالتراكيب في تعريف المعاني: التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة.

وقوله: (وهي تراكيب البلغاء) خارج عن التعريف، فلا يلزم اعتبار وصف البلاغة فيها.

وأخرى بأن المراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب المتكلم، إذ التعريف لبلاغة المتكلم.

إذ حاصله: توفية خواص تراكيبه ما يليق بها من المقامات.

فإن قيل: لم يعرف لتراكيب المتكلم خواص حتى يضاف إليها؟ قلنا: تراكيب المتكلم البليغ لا يخلو عن الخواص.

أو نقول: يورد المتكلم تراكيب معلومة الخواص بالنوع من قواعد المعاني حال كون إيرادها مطابقة لمقتضى الحال.

وتحقيق ذلك: أن قواعد علم المعاني مستنبطة من تتبع خواص تراكيب البلغاء، ومن معرفة مقتضيات المقامات ليتوصل بتحصيلها إلى إيراد الكلام مشتملاً على خواص يقتضيها المقام.

وتحصيل ملكة يقتدر بها على هذا الإيراد هي البلاغة المكتسبة التي عرفها (السكاكي) ببلوغ المتكلم حدًّا له اختصاص بتوفية خواص تراكيب الكلام حقها، وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها.

ولا يخفى أن حاصله: إيراد المتكلم كلامه حذو تراكيب البلغاء في التوفية والإيراد المذكورين.

فسوق الكلام شاهد بكون المراد: تراكيب المتكلم، وأيضًا لفظ التأدية والإيراد قرينة على ذلك المراد؛ لأنهما فعلان اختياريان للمتكلم"[١].

وما ذكره صاحب شرح الفوائد الغياثية تأييد تام لكلام (السكاكي) السابق ودفاع عنه، وتزييف لما ذكره صاحب الإيضاح.

رأي العلامة (البابرتي) في شرحه على تلخيص المفتاح :

ويقول (البابرتي) في شرحه على كتاب تلخيص المفتاح: "المراد: المعرفة الحاصلة في تتبع جزئيات تراكيب البلغاء، بل الأصول والقواعد والملكة المبنية على ذلك، كما قال في موضع : أن مبني (علم المعاني) على التتبع لتراكيب البلغاء واحدًا فواحدًا.

وفي آخر فصل المعاني: أنه معرفة خواص الكلام، ولا يستبعد المجاز في التعريف عند ظهور القرينة، وتصريح المتكلم وقصد التنبيه على النكتة وإلى ابتناء علم المعاني على التتبع، وإخراج معرفة الله للخواص عن الحدّ"[٢].

و(البابرتي) في كلامه السابق يتفق مع (السكاكي) فيما ذهب إليه.

رأي العلامة (المؤذني) في شرحه على المفتاح :

ويقول شارح آخر للمفتاح هو العلامة المؤذني تعليقًا على تعريف (السكاكي): "فإن قلت: قد يبحث عن التراكيب الإضافية والتقييدية، فلا يكون التعريف جامعًا؟

---

(١) شرح الفوائد الغياثية، طاش كبرى زادة، مخطوط لوحة رقم: ١٠.

(٢) شرح مفتاح العلوم للتفتازاني/ مخطوط، لوحة رقم: ٥ ، وشرح التلخيص للبابرتي ص ٩٨.

= قلنا: إنما يرد هذان لو كان القصد بلفظ الكلام إلى المفهوم الاصطلاحي، أما إذا كان إلى معنى أعم، وإلى معنى المصدر والإضافة بأدنى ملابسة فلا.

ولقائل أن يقول: قد يبحث عن أحوال المفردات كالبحث عن اسم الإشارة من حيث إنه يفيد التهاون المشار إليه تارة وأخرى التفخيم بشأنه، وكالبحث عن الاسم المعرفة والمنكر، فلا يكون الحدّ جامعًا؟

قلنا: إنما قال: في الإفادة؛ لأن لتراكيب الكلام من الخواص ما يرجع إلى غير الإفادة كالخواص العائدة إلى حروفها وكلماتها، فقال في الإفادة ليتعين المقصود ويظهر المراد"(١).

= وكلام العلامة المؤذني السابق أقرب إلى طريقة: (فإن قالوا: قلنا)، ولم يخرج فيه عما قاله (السكاكي)، وإن كان فقط قد مال في كلامه السابق إلى الجانب النحوي وتشقيقه وشرح كلام السكاكي وتعريفه السابق.

(١) شرح المفتاح لحسام المؤذني، مخطوط، لوحة رقم: ١٩٧، مخطوطة رقم: ١٢٧٨. ويراجع: مخطوط نهاية الإيضاح في شرح المفتاح للعلامة محمد بن على بن محمد إسماعيل حسين بيرجندي قائني، لوحة رقم ٢، مخطوط رقم: ٩٠٧٧٠/١٥٤٩.

٣- إنكار (السكاكي) للمجاز العقلي ورأي (الخلخالي):

*رأي الخطيب (القزويني):

يقول العلامة (الخلخالي): "قال المؤلف: أنكر صاحب المفتاح وجود المجاز العقلي في الكلام، وقال: فالذي عندي هو نظم هذا النوع في سلك الاستعارة بالكناية، بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي، بواسطة المبالغة في التشبيه على ما هي عليه مبني الاستعارة، كما سيأتي.

وجعل نسبة الإنبات إليه قرينة الاستعارة بالكناية، ويجعل الأمير المدبر لأسباب هزيمة العدو استعارة بالكناية عن الجند الهازم، وجعل نسبة الهزم قرينة للاستعارة.

ذاهبًا إلى ما مرّ، أي: من أمثلة المجاز العقلي، ونحو ما مرّ منها.

قال (القزويني) _والكلام للخلخالي_ (في كلامه هذا نظر)؛ لأن جعل المجاز العقلي من الاستعارة بالكناية يستلزم أن يكون المراد بعيشة في قوله تعالى: (عيشة راضية)، صاحب العيشة، لا العيشة، لما سيأتي، من أن الاستعارة بالكناية هي: أن يذكر المشبه ويراد المشبه به المتروك، واللازم منتفٍ لفساد المعنى؛ لأن المشبه به هاهنا ليس متروكًا بل هو مذكور، وهي هو الذي هو صاحبها.

=ويستلزم أن لا تصح الإضافة في نحو قولهم: (فلان نهاره صائم)؛ لأن المراد بالنهار على هذا: فلان نفسه، فيستلزم إضافة الشيء إلى نفسه، وهو باطل...

وقال المؤلف _يعني (القزويني): وفيه نظر من وجه آخر: وهو أنه لو جعل من قبيل الاستعارة بالكناية لانتقض بنحو قولهم: فلان نهاره

صائم، فإن الإسناد فيه مجاز، ولا يجوز أن يكون النهار استعارة بالكناية عن فلان (لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه)، وهو ممتنع عن حمل الكلام على الاستعارة، لما ستعلم.

*رأي (الخلخالي) في كلام (القزويني) السابق:

يقول (الخلخالي): وما ذكر المؤلف مدفوع؛ أما قوله: يستلزم أن يكون المراد بعيشة: صاحب العيشة، لا العيشة، فلأن المراد بـــ(عيشة) في قوله: (فهو في عيشة راضية)، هو العيشة نفسها، لا صاحبها، والمراد بالضمير الذي هو في (راضية) وهو ضمير لفظ (العيشة) هو صاحبها، فيكون أصل معناه: فهو في عيشة حسنة، مثل: عيشة راضٍ صاحبها، فلا فساد للمعنى، وليس هو في قوله: (فهو في عيشة راضية)، و(فلان) في قوله: فلان نهاره صائم: مشبهًا بهما.

بل المشبه به في الأول: هو من صدر منه الرضا، مؤثرًا قادرًا مطلقًا، وفي الثاني: هو من صدر منه الصوم، مؤثرًا قادرًا مطلقًا، لا فرد من أفراد ذلك المطلق.

ولو سلم _والكلام للخلخالي_ أن فردًا من أفراده مشبه به، لكن لم قلت: إنه هو المذكور؛ لجواز أن يكون هو غير المذكور؛ لأن غير المذكور من أفراده يصح أن يكون مشبهًا به فاعلاً حقيقيًّا.

ولو جعل جاعل المذكور مشبهًا به لم يكن ذلك حينئذ من الاستعارة بالكناية.

ونحن لا نقول بأن ما لا يمكن أن يكون من الاستعارة بالكناية يكون استعارة بالكناية، ويعلم مما مر صحة الإضافة في: (نهاره صائم)؛

لكون المراد حينئذ ليس المذكور الذي هو (فلان) حتى تكون إضافته إلى ضمير فلان من إضافة الشيء إلى نفسه.

ولو سلم المراد بالنهار وهو (فلان) المذكور لا يلزم منه إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن المراد بالنهار: مسمى ذلك الشخص، والضمير في (نهاره) يرجع إلى اللفظ، فيكون تقديره: مسماه صائم.

=وأما قول (القزويني) _والكلام للخلخالي: ويستلزم أن لا يكون الأمر بالبناء لهامان.

فإن أراد به: أنه يستلزم أن لا يكون الأمر له أصلاً، فالاستلزام ممنوع لجواز أن يكون الأمر له مجازًا، ولغيره حقيقة.

وإن أراد أنه لا يكون له حقيقة فالاستلزام مُسلّم، لكن قلت: إنه منتفٍ؛ إذ لا يلزم من انتفاء الأمر له حقيقة انتفاء الأمر له مطلقًا؛ لأنه لا يلزم من انتفاء الخاص انتفاء العام، وقرينة العرف تدل على أن الأمر له مجاز.

=وأما قوله: ويستلزم أن يتوقف جواز التركيب نحو: أنبت الربيع البقل على السمع فممنوع استلزامه؛ لأن بعض الناس يجوزون إطلاق الاسم على الله من غير توقيف.

وصاحب المفتاح قد صرّح بتجوزه، بقوله: (بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي)" [1].

(١) يراجع تفصيل ذلك في: مفتاح تلخيص المفتاح: ١٠٦.

تعليق :

هذا ما ذكره العلامة (الخلخالي) في تزييفه لنقد (القزويني) للسكاكي في كلامه عن المجاز العقلي.

وإذا أردت أن تعرف وجهة نظر (الخلخالي) فعُد إلى قوله بعد أن عرض اعتراض (القزويني) على (السكاكي).

وما ذكره المؤلف _يعني (القزويني)_ مدفوع.

أما قوله: يستلزم أن يكون المراد بعيشة صاحب العيشة...

وأما قوله: (ويستلزم أن لا يكون الأمر بالبناء لهامان)...

وأما قوله: ويستلزم أن يتوقف جواز التركيب... إلخ حيث فنّد العلامة (الخلخالي) هذه العبارات، وردّ عليها كما هو واضح.

وحقيقة المجاز العقلي ومفهومه تكلم عليها كثيرٌ من البلاغيين قديمًا، كسيبويه، والمبرد، والآمدي، وابن فارس، والشيخ عبد القاهر، والعلامة (الزمخشري) في تفسيره.

وتحدث عنه أصحاب الشروح والحواشي.

وقد انقسم هؤلاء البلاغيون ما بين مُثبت للمجاز العقلي، وبين من ألحقه بالاستعارة بالكناية، كبدر الدين ابن مالك في المصباح، والعلامة (الخلخالي)، هنا في (مفتاح تلخيص المفتاح)، و(السكاكي)، وغيرهم.

والحديث عن تفصيل ذلك يطول، والمقام لا يسمح به، كما أنه قد قُتل بحثًا؛ لكنا فقط ذكرنا رأي (القزويني) في رده على كلام (السكاكي)،

وموقف العلامة (الخلخالي) الذي أيّد ما ذكره، ورد كلام (القزويني) في نقده (السكاكي)، كما ظهر آنفاً.

والحق الذي لا مراء فيه، وبعد نقلنا لكلام (السكاكي) السابق، يمكن القول: **إن (السكاكي) لم ينكر المجاز العقلي**، ونعود إلى كلامه لندرك ذلك، حيث يقول في الفصل الخامس:

"الفصل الخامس في المجاز العقلي، وهو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه، لضرب من التأويل، إفادة للخلاف لا بوساطة وضع"(١).

ثم فصّل القول فيه، وفي صوره وأقسامه، ووجوه استعماله وشواهده.

ثم ختم حديثه عن المجاز العقلي بقوله: "وإذا تأملت المجاز العقلي وجدت الحاصل منه يرجع إلى إيقاع نسبة في غير موضعها عند المُوقِع، لا بد من حيث اللغة، لضرب من التأويل، مثل النسبة بين ...

ثم يختم كلامه بقوله: "وإذ قد عرفت ما ذكرتُ وما ذكروا؛ فاختر أيهما شئت"(٢).

وأقول: وإذ قد عرفت ما ذكر (السكاكي) وما ذكر غيره فاختر أيهما شئت.

---

(١) مفتاح العلوم: ٣٩٣.

(٢) مفتاح العلوم للسكاكي، تح: أكرم عثمان يوسف، ص٦٣٥، ٦٣٦_ ط١، مطبعة الرسالة، بغداد، ١٤١٢هـ_ ١٩٨٢م.

وتكفي هذه العبارة في الدفاع عن (السكاكي)، وأنه لم ينكر المجاز العقلي _كما زعم من زعم، فقط هو أدخل شواهده وأقسامه وصوره في الاستعارة، بدليل أنه ذكره في علم البيان.

*رأي العلامة (السيد الشريف):

يقول (السيد الشريف) في شرح المفتاح: "قيل: إنما نشأ اختيار (السكاكي) هذا النظم من عبارة الكشاف، حيث قال: (وقد يسند إلى هذه الأشياء على طريق المجاز المسمى استعارة، وذلك لمضاهاتها الفاعل في ملابسة الفعل، كما يضاهي الرجل الأسد في جرأته، فيستعار له اسمه) [(١)]، إلا أن صاحب الكشاف _والكلام للسيد_ لم يُرد أن هناك استعارة في شيء من طرفي الإسناد، بل أراد تشبيه انتقال الإسناد من محله الأصلي إلى محلٍّ آخر بالاستعارة الاصطلاحية، فقوله: (المسمى استعارة) أراد به استعارة عقلية لا لفظية"[(٢)].

= هذا هو توجيه (السيد الشريف) لما قاله (الزمخشري): (أراد به استعارة عقلية لا لفظية).

رأي (طاش كبرى زاده) في شرح الفوائد الغياثية :

يقول العلامة طاش كبرى زادة: "واعلم أن المصنف _يعني الإيجي_ إنما نسب هذا المذهب إلى (السكاكي) بقوله: (قال لأنه غير مرضي عنده).

---

(١) الكشاف للزمخشري: ١/ ١٦١، الريان.

(٢) شرح مفتاح العلوم للسيد الشريف: ٦٨٣.

ولعل (السكاكي) إنما ذهب إليه تقليلاً لأقسام المجاز بإرجاع العقلي منه إلى الاستعارة المكنية من اللغوي، كما أرجع الاستعارة التبعية إليها لذلك أيضًا.

لكنه مردود بما نقل عن الشيخ عبد القاهر _رحمه الله_ أن تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكأن والكاف ونحوها، وإنما هو عبارة عن الجهة التي راعى المتكلم حين أعطى حكم القادر في إسناد الفعل إليه.

وحاصل كلامه: أنه ليس في: (أنبت الربيع) تشبيه الربيع بالقادر، بحيث يمكن أن يبني عليه ادعاءه بدخوله في جنسه، واستعارته له، بل تشبيهه في نسبة الإنبات إليه فقط.

ولو كان فيه الادعاء المذكور للزم إثبات أخص لوازمه إليه من الخلق والإيجاد.

وستسمع أن المعتبر في الاستعارة المكنية إثبات أخص لوازمه.

=فظهر فساد ما ذهب إليه (السكاكي).

على أنا نقول _بعد تسليم جواز الاستعارة المذكورة_ أن من أنصف من نفسه يعلم أن من أثبت الإنبات للربيع مجازًا لا يجد من نفسه ادعاء أن الربيع بعينه هو القادر المختار من جميع الوجوه، حتى يثبت له أخص لوازمه فضلاً عن الإنبات، بل تشبيه الربيع بالقادر المختار في خصوصية الإنبات بأن يقول: إن الإنبات مشترك بين الربيع والقادر المختار، وإن كان في الربيع أضعف، فيصح إسناده إلى الربيع في الجملة، فيكون الربيع ما هو له بهذا التأويل.

نعم، من اعتنى بشأن الربيع وادّعى أنه بعينه هو القادر المختار حتى يثبت له الإنبات وغيره لكنه اعتنى بشأن الإنبات لتعلق غرضه بذلك يحتاج إلى سلوك طريقة (السكاكي)، لكن تغاير المقامين يدل على تفاوت الكلامين، فاللازم من تسليم مدعاه إمكان اعتبار ما ادعاه، لكن شتان بين إمكان الاعتبار، وبين تلقي خلافه بالإنكار.

واعترض بعض البلاغيين على ما ذهب إليه (السكاكي) بوجوه، كما نص عليه (القزويني) فيما مضى.

يقول طاش كبرى زادة، معلقًا على هذه الاعتراضات: وأجيب _كما ذكر (السيد الشريف) و(التفتازاني)_ بأن المراد من المشبه في الاستعارة بالكناية هو المشبه ادّعاءً لا حقيقة، على ما علم من كلامه صريحًا.

فالمراد بعيشة: حقيقتها، لكن مصورة بصورة صاحبها، وداخلةٌ في جنسه ادعاءً بمبالغةٍ ونصْب قرينة، وكذا الحال في غيرها، فاندفع المفاسد كلها بانحسام مادتها، فلا حاجة إلى ما ارتكبوه في دفعها من التكلفات"[(١)].

تعليق :

ومع أن صاحب شرح الفوائد الغياثية لم يؤيد ما ذهب إليه (السكاكي) واستشهد لذلك بكلام الشيخ عبد القاهر، كما مرّ في كلامه منذ قليل، إلا أنه لم يؤيد (القزويني) فيما ذهب إليه من اعتراض على (السكاكي)، كما هو موضح في نصّ كلامه.

---

(١) شرح الفوائد الغياثية، طاش كبرى زادة، لوحة رقم: ٢٣٥، مخطوط رقم: ١٩٢١/٣٨٨٠ بلاغة.

رأي آخر لطاش كبرى زاده في حاشية له على شرح الفوائد الغياثية :

ويقول طاش كبرى زادة في حاشية له على شرحه للفوائد الغياثية: "ومن قال: ذهب (السكاكي) إلى ما ذهب إليه اغترارًا بما قال في الكشاف من أنه قد يسند الفعل إلى هذه الأشياء، أي: ملابساته التي هي غير الفاعل على طريق المجاز المسمى استعارة، وذلك لمضاهاتها الفاعل في ملابسة الفعل، كما يضاهي الرجل الأسد في جرأته، فيستعار له اسمه.

=إلا أن صاحب الكشاف أراد تشبيه انتقال الإسناد من محله إلى آخر بالاستعارة الاصطلاحية، إلا أن هذا استعارة لغوية، فقد أفرط في الطعن على (السكاكي)؛ لأن من درجته من الحذق والفضل كيف يتورط فيما يفهم من ظاهر الكشاف، مع أنه أظهر من أن يخفى على من له أدنى لُبّ"(١).

وفيما قاله صاحب القول السابق تعريض بعبارة (السيد الشريف) في شرحه المفتاح، والتي يقول فيها: "قيل: إنما نشأ اختيار (السكاكي) هذا النظم من عبارة الكشاف"(٢).

رأي العلامة البابرتي في شرح التلخيص :

وقد أيّد العلامة البابرتي (ت٧٨٦هـ) قول (السكاكي) واختياره، ورد للقزويني بضاعته، وعبارته هي: "وما ذكره (القزويني) مدفوع، أما قوله يستلزم أن يكون المراد بعيشة: صاحبها، فممنوع، بل المراد بها هي

(١) حاشية على شرح الفوائد الغياثية، لوحة رقم: ٢٣٥.

(٢) شرح مفتاح العلوم للسيد الشريف: ١/ ١٦١.

العيشة نفسها، لا صاحبها، والمراد بالضمير الذي هو في راضية، وهو ضمير لفظة عيشة هو صاحبها، فيكون أصل معناه: فهو في عيشة حسنة مثل عيشة راضٍ صاحبها بها، فلا فساد للمعنى، وليس هو في قوله: (في عيشة راضية)...

ثم يقول: وصاحب المفتاح بقوله: بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي، وأيضًا إطلاق الاسم على الله ــ تعالى ــ بطريق الحقيقة توقيفية، لا بطريق الاستعارة.

أجاب عنه في شرح المفتاح: بأن يقال: ما ذكرتم إنما يلزم لو كان المراد بالمشبه به في الاستعارة بالكناية هو المشبه به حقيقة، أما إذا كان المراد بالمشبه هناك هو معناه الموضوع مع ادعاء كونه من جنس المشبه به للمبالغة، كما في: (أنشبت المنية أظفارها)، فلا يلزم شيء مما ذكرتم.

وأما الجواب عن النقض بنحو نهاره صائم، فهو أن المشبه به فيما ذكرتم من المثال هو شخص ما إنساني موصوف بالصوم، وهو أعم من المذكور، فيكون غيره، فلا يكون الكلام إذًا مشتملاً على طرفي التشبيه"[١].

وهو نفس رد العلامة (الخلخالي) السابق عن (القزويني) كما ذكر البابرتي نفسه.

(١) شرح التلخيص للبابرتي: ١٩١، وما بعدها.

٤ - إيراد المجاز العقلي في (علم المعاني) دون (علم البيان) كما فعل (السكاكي):

*رأي (القزويني) في تلك القضية:

يقول (الخلخالي):

قال (القزويني) في الإيضاح: (إنما لم نورد الكلام في الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان -كما فعل (السكاكي) ومن تبعه- لدخوله في تعريف علم المعاني, دون تعريف علم البيان)[١].

رأي العلامة الخلخالي:

تفسير (الخلخالي) لكلام (القزويني) السابق في الإيضاح:

"قلت: أما دخوله في تعريف علم المعاني دون علم البيان فمن حيث إنه مما يعرف به أحوال اللفظ، التي بها يطابق مقتضى الحال؛ لأن مقتضى الحال قد يكون حقيقة عقلية، وقد يكون مجازًا عقليًّا، فمتى يورَدان في علم المعاني من هذه الحيثية المذكورة يكونان منه، ولا شك أنهما من هذه الحيثية يكونان خارجين عن تعريف علم البيان؛ لأنه إنما يبحث عما يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة بالدلالات العقلية، والحيثية الأولى غير هذه الحيثية.

والتحقيق: أن المقصود بالذات من علم المعاني هو معرفة كيفية مطابقة الكلام لمقتضى الحال، فكل ما يبحث عنه في علم المعاني لا بد

---

(١) الإيضاح للخطيب القزويني، شرح وتعليق: د/ محمد عبد المنعم خفاجي: ١/ ١٠٣_ دار الجيل، ط٣، ١٤١٤هـ_ ١٩٩٣م.

وأن يكون له مدخل بالذات في هذا المقصود، فيجوز أن يكون البحث عن المجاز العقلي من مسائل علم المعاني من وجهٍ، وأن يكون من مسائل علم البيان من وجه آخر.

وحينئذ دخوله في تعريف علم المعاني من وجه لا ينافي دخوله في تعريف علم البيان من وجه آخر، بل الأنسب أن يُذكَر المجاز العقلي في علم البيان؛ لأنه لا يوجد بدون الدلالة العقلية، والبحث عنه لا ينفك عن تعقل هذه الجهة، كما علم من تعريفه، وإن كان مبحوثًا عنه من وجه آخر.

ولو كان دخوله في تعريف علم المعاني من الوجه الذي ذكرناه مقتضي إيراده في علم المعاني، لكان ذلك يقتضي _أيضًا_ إيراد التشبيه والمجاز والاستعارة والكناية في علم المعاني؛ لأنها قد تكون مقتضًى للحال، فيكون البحث عنها من هذا الوجه مما يعرف به أحوال اللفظ التي بها يطابق مقتضى الحال"[١].

= ويظهر مما سبق رفض (الخلخالي) لمخالفة (القزويني) للسكاكي في إيراده (المجاز العقلي) في علم المعاني.

وعد إلى قوله بعد أن فند كلام (القزويني) وبين وجهة نظره: (بل الأنسب أن يُذكَر المجاز العقلي في علم البيان).

= وقد دلل على وجهة نظره بقوله:

(ولو كان دخوله في تعريف علم المعاني من الوجه الذي ذكرناه مقتضي إيراده في علم المعاني، لكان ذلك يقتضي _أيضًا_ إيراد التشبيه والمجاز والاستعارة والكناية في علم المعاني...إلخ).

---

(١) مفتاح تلخيص المفتاح: ١١٠.

*رأي أستاذي أ.د/ محمد شادي:

وقد عنون أستاذنا العلامة، أ.د/ محمد شادي عنواناً قال فيه: (إلى أي علم يُنسب المجاز العقلي؟).

وأجاب عن ذلك سعادته بقوله: "أكثر علماء البلاغة يدرجون المجاز العقلي في علم المعاني، بالنظر إلى أن التجوز فيه ليس لغويًّا، وإنما يقع في الإسناد أو في النسبة عمومًا، فهو صورة من خروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر.

وقد جرى كل الدارسين المحدثين على هذا، لكني رأيت بعد طول تأمل أن اعتبار (المجاز العقلي) من (البيان) أولى من اعتباره من (المعاني) للأسباب الآتية:

١_أنه وإن كان التجوز فيه من جهة العقل وفي الإسناد، والتصرف في المجاز اللغوي من جهة اللغة، فإن الأخير لا يتبين نوع التجوز فيه إلا من خلال التركيب والتأليف، فنحو قوله تعالى: (واسأل القرية التي كنا فيها) لا يتبين المجاز المرسل، وهو مجاز لغوي في (القرية) إلا بالنظر إلى وقوع السؤال عليها، وهذا ذاته مما يجعل احتمال المجاز العقلي على غير ما الأصل أن يقع عليه، والحال كذلك في الاستعارة المكنية، كما سيتبين بعد.

٢_على أن البحث في المجاز العقلي يكون أولاً من جهة اعتباره مجازًا، أي: وجهًا من وجوه التعبير عن المعنى، وتأتي مراعاة المطابقة لمقتضى الحال تبعًا، مما يجعله بعلم البيان ألصق من علم المعاني، الذي يبحث في أحوال اللفظ العربي من حيث مطابقته لمقتضى الحال.

وهذه هو اتجاه المحققين من علماء البلاغة كابن يعقوب والدسوقي"[١].

وهذا لا يعني أن المجاز عقليًّا أو لغويًّا لا يعتبر فيه تلك المطابقة، وإنما يعني كما يذهب العلامة الشربيني في فيض الفتاح، "أنه لا يبحث أصالة من هذه الجهة، فالأصل في بحثه أن يكون من ناحية أنه وجه من وجوه التعبير عن المعنى، وتأتي المطابقة بعد ذلك تبعًا، فتكون مطابقته بلاغة"[٢].

ومع ذلك "فإن المجاز العقلي صورة من صور الإبانة عن المعنى بطريقة مؤثرة، إذ يستوعب أدق المشاعر ويبرزها في صورة موحية، كقوله تعالى حكاية عن زكريا _عليه السلام: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ﴾[٣]، فنجد العدول عن بلغت الكبر إلى: ﴿بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ﴾، وكأن الكبر يزاحمه حيث لا يريده، وهذا يشعر بعدم ارتياح زكريا _عليه السلام_ للكبر خشية أن يكون مانعًا من تحقيق أمنيته"[٤].

---

(١) مواهب الفتاح لابن يعقوب المغربي، وحاشية الدسوقي، ضمن شروح التلخيص: ١/ ٢٢٥، نقلاً عن: أساليب البيان والصورة القرآنية، أ.د/ محمد شادي، ص٢٣٥.

(٢) يراجع: فيض الفتاح على حواشي شرح تلخيص المفتاح للشيخ عبد الرحمن الشربيني: ٢/ ١٥٥، ط١، بمدرسة عباس الأول، ١٩٠٦م.

(٣) آل عمران، آية ٤٠.

(٤) أساليب البيان والصورة القرآنية، أ.د/ محمد شادي: ٣٣٧، والحوار في القرآن الكريم، تراكيبه وصوره، رسالة دكتوراه لسيادته: ٢٧٩.

رأي العلامة (عبد الحكيم):

وعبارة العلامة (الشربيني) كانت تفسيرًا لما قاله العلامة (عبد الحكيم)، يقول العلامة عبد الحكيم في حاشيته على المطول: "يقول (التفتازاني): فإن قيل: لِمَ لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان، كما فعله صاحب المفتاح، ومن تبعه؟ قلنا: قد زعم أنه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان، فكأنه مبني على أنه من الأحوال المذكورة في التعريف كالتأكيد والتجريد عن المؤكدات.

=وفيه نظر؛ لأن علم المعاني إنما يبحث عن الأحوال المذكورة من حيث إنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال، وظاهر أن البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية، فلا يكون داخلاً في علم المعاني، وإلا فالحقيقة والمجاز اللغويان _أيضًا_ من أحوال المسند إليه أو المسند"[1].

ويعلق العلامة عبد الحكيم على كلام (التفتازاني) السابق بقوله: "(قوله: لأن علم المعاني... إلخ) يعنى: مجرد كونهما من الأحوال المذكورة لا يكفي في إدخالهما في المعاني، بل لا بد أن يكون البحث من حيث المطابقة، كما مرّ، والبحث عنهما ليس من هذه الحيثية؛ إذ لا يبحث عن الدواعي المقتضية لإيراد الحقيقة والمجاز، (قوله: وإلا)، أي: وإن لم يعتبر الحيثية لزم دخول اللغويين في المعاني _أيضًا"[2].

---

(١) مختصر المعاني للتفتازاني: ٢/ ١٥٥.

(٢) حاشية عبد الحكيم على المطول للتفتازاني: ٢/ ١٥٥.

ويعلق العلامة الشربيني في كتابه: (فيض الفتاح): (يعني مجرد كونهما من الأحوال...إلخ: تصريح بأن المجاز عقليًّا أو لغويًّا ليس من علم المعاني، وإن اقتضاه الحال، فيكون مطابقته بلاغة، وليس من علم المعاني؛ لعدم البحث عنه من حيث أن به يطابق اللفظ مقتضى الحال، لكن يلزم حينئذ إهمال البحث عن المجاز من حيث اقتضاء الحال إياه، ولا محذور فيه؛ لأن المقصود هو المعنى، أما كيفيات الدلالة فتابعة له، تأمل، وارجع لما كتبه الْمُحَشي عند قوله: (البلاغة: مطابقة الكلام لمقتضى الحال) ولما كتبناه هناك"[١].

والحقّ أن ما قاله العلامة (الخلخالي) في متابعته وتأييده لإيراد المجاز العقلي في علم البيان هو الأولى بالقبول، ولا عبرة بما قاله (القزويني) في نقده للسكاكي.

وقد ذكر أستاذنا العلامة، الأستاذ الدكتور/ محمد شادي ما يؤكد به هذا الكلام، واستدل على كلامه بما ذكره العلامة الشربيني في فيض الفتاح.

ولست أدري كيف يكون مجازًا ثم بعد ذلك نزعم أنه يجب أن يذكر في علم المعاني لما ذكره بعض البلاغيين أو أكثرهم؟!.

(١) فيض الفتاح للعلامة الشربيني: ٢/ ١٥٥.

٥- تعريف المسند إليه:

***رأي القزويني:**

يقول (الخلخالي):

"يقول (القزويني) _نقلاً عن (السكاكي): (وأما تعريفه إلى آخره)، أقول: قالوا: أما تعريف المسند إليه فهو إذا كان المقصود من الكلام إفادة السامع فائدة يعتد بمثلها، والسبب في ذلك هو أن احتمال تحقق الحكم متى كان أبعد كانت الفائدة في الإعلام به أقوى، ومتى كان أقرب كان أضعف، وبعد تحقق الحكم بحسب تخصيص المسند إليه والمسند كلما ازداد تخصصًا ازداد الحكم بعدًا، وكلما ازداد عمومًا ازداد الحكم قربًا، وإن شئت فاعتبر حال الحكم في قولنا: (شيء ما موجود)، وفي قولنا: فلان ابن فلان يحفظ كتاب سيبويه"(١).

***رأي (الخلخالي) في كلام (القزويني) السابق**: "وفيه نظر _أي فيما مضى من كلام الخطيب المنقول عن (السكاكي)؛ لأن قولهم: فهو إذا كان المقصود من الكلام فائدة يعتد بمثلها إلى آخر ما نقلناه عنهم، لا يقتضي تعريف المسند إليه، بل لا يقتضي التعريف، غايته أنه يقتضي التخصيص، وهو أعم من التعريف، ومقتضى الأعم لا يجب أن يكون مقتضيًا للأخص، بل قالوا: فهو إذا كان المقصود تعيين المسند إليه عند

(١) ينظر: الإيضاح: ٢/ ١٢، والمفتاح: ٨٥، ومفتاح تلخيص المفتاح للخلخالي: ١٢٠.

السامع، أو إحضاره بعينه في ذهن السامع لكان مقتضيًا له، ثم سببُ إحضاره بعينه فيه مختلف"(١).

هذا ما ذكره العلامة (الخلخالي)، وعد إلى قوله: "لا يقتضي تعريف المسند إليه، بل لا يقتضي التعريف، غايته أنه يقتضي التخصيص، وهو أعم من التعريف..." لتدرك رده على (القزويني) في كلامه السابق.

رأي طاش كبرى زاده في شرح الفوائد الغياثية :

يقول العلامة طاش كبرى زادة: "التعريف: أي جعل المسند إليه والمسند معرفة لإفادة فائدة يُعتد بها، أي: تصادف موقعًا من السامع وتجد لديه قبولاً، لكونها مما يبعد ارتسامه في النفوس، فإن الحكم المستفاد من الإخبار، سواء كان ذلك الحكم مما يستفاد من الخبر صريحًا وهو فائدة الخبر، أو غير صريح، وهو لازمها، كلي كان أخص بخصوص أحد الطرفين أو كليهما بناء على أن خصوص النسبة بخصوص أحد الطرفين، أو كليهما، فكذا ما يتعلق بها، فاحتمال وقوعه، أي: تحققه في نفس الأمر خارجًا وذهنًا أقل عادة من احتمال وقوع الأعم كذلك؛ وذلك لأنه شرائط الأخص وموانعه أكثر من شرائط الأعم وموانعه؛ لأن ما هو شرط ومانع للأعم، فهو شرط ومانع للأخص من غير عكس كلي، ومتى كان وقوعها في نفس الأمر، وارتسامه فيها على هذا القياس في الأكثر، فيكون العلم بالحكم الأخص أقل، فالفائدة المُعتد بها في تعريفه، أي: إعلامه للسامع أقوى؛ لأن الخبر متى كان مضمونه أبعد عن الارتسام في النفوس يكون

(١) مفتاح تلخيص المفتاح للخلخالي: ١٢٠.

طلب النفس له أشد، فإذا ألقي إليها كان انتفاعها به أقوى، ومتى كان مضمومه بالخلاف من ذلك يكون فائدته على عكس ما ذكر.

ثم يقول: ولا شك أن تخصص طرفي الحكم بسبب التعريف يُورث للحكم بُعدًا، فيكون إعلامه أفيد، بخلاف التنكير؛ لأنه لإطلاقه يُورث للحكم قُربًا من الأذهان، فيكون الفائدة في إعلامه أضعف، وهذا ظاهر غير خفي"(١).

وكلام طاش كبرى زادة أقرب إلى كلام (القزويني)، وإن كان أكثر تفصيلاً منه.

رأي العلامة العصام في كتابه القيم : (الأطول على التلخيص) :

يقول العلامة (العصام)، في كتابه: (الأطول): "وبالجملة لترجيح التعريف على التنكير نكتة هي ملاك التعريف، ولا بد منها في اختيار كل قسم من أقسام التعريف، إذ اختيار كل قسم منها في إفادة المسند إليه مثلًا، أن مقام الإفادة لطالب التعريف يقتضيه، وقد بينه المفتاح، وكأنه تركه المصنف ظنّا منه أن العام لا يتحقق إلا في ضمن الخاص، فنكتة الخاص يكفي لإيراد العام، وليس كذلك لما عرفت أن اختيار الخاص لنكتة تدعو طالب التعريف إليه.

وهذا أتم مما قيل: ارتفاع شأن الكلام بأن لا يغفل من نكتة العام بعمومه، ومن نكتة الخاص بخصوصه، وقد تنبه المصنف لذلك فأوردها في الإيضاح، وهي قصد إفادة المخاطب فائدة كاملة معتدًّا بها، وفائدة الخبر إما الحكم بكون المسند للمسند إليه، وإما الحكم بعلم المتكلم بها،

(١) شرح الفوائد الغياثية، طاش كبرى زادة، لوحة رقم: ٥٢.

وكلما زاد على أصل الحكم بشيء على شيء خصوص زاد الفائدة، لكن ما لم يوجب البعد عن حد الوقوع إلى أن لا يقبل الخبر من المتكلم، وخصوص الحكم إما بخصوص المسند إليه إما بالتعريف أو التقييد، أو تكثير المحكوم عليه بالتعميم، لا على سبيل الترديد، وإما بغير ذلك، ولكل مقام، كما أن لكل قسم من التعريف مقامًا...

واندفع ما يرد على قولهم، كلما كان الحكم أبعد كانت الفائدة في الإعلام به أقوى؛ لأنه لا يتم لأن الحكم ربما يخرج بالبعد عن خبر القبول، واندفع ما يتجه على كون الفائدة في المعرفة أتم أنه يمكن تخصيص النكرة بالوصف حتى لا يشارك فيه غيره، ولا يكون للمعرفة عليه مزية؛ وذلك لأنه خصوص حصل بما زاد على التنكير من الوصف، وناب مناب التعريف، وله مقام ربما لا يوجد حيث وجد مقام التعريف، وأما ما ذكره الشارح من أن التعريف أتم من هذا التخصيص؛ لأنه وضعي بخلاف تخصيص النكرة.

=فيتجه عليه: أن الفائدة التي تدور على الخصوص بعد فهم الخصوص لا محالة من النكرة المخصوصة لا يمكن أن يكون في المعرفة أقوى؛ لكون الخصوص فيه وضعيّا.

على أنه إن أراد الوضع الإفرادي فلا يوجد في المعرف باللام والمضاف، وإن أراد ما يعم الوضع التركيبي فيوجد في النكرة الموصوفة، واندفع أيضًا ما يرد على قولهم: كلما ازداد المسند إليه خصوصًا ازداد الحكم بعدًا، وصارت فائدة الحكم أتم، وكلما ازداد عمومًا ازداد الحكم قربًا، وصارت أنقص من أن: (جاءني كل عالم) أبعد من: (جاءني زيد)؛

إذ قد عرفت أن المراد العموم على سبيل الترديد، والعموم الذي يربى الحكم العموم على سبيل الاجتماع"[١].

تعليق الشيخ عبد المتعال الصعيدي :

وقد علّق الشيخ (عبد المتعال الصعيدي) على كلام (القزويني) السابق بقوله: "المراد بالتخصيص: التعيين، وإنما كان التعيين سببًا في بعد الحكم؛ لأن كل واحد يعلم حصول ضرب ما مثلًا من أي إنسان، ولا يعلم حصول ضرب معين من شخص معين، فتكون الفائدة أتم في الحكم على المعين"[٢].

ولعل تفسير الشيخ (عبد المتعال الصعيدي) هو الأقرب لما قاله (القزويني).

(١) ينظر تفصيل ذلك في: رسالة: الأطول لعصام الدين الإسفراييني، تحقيقًا ودراسة، للباحث: ٢/ ٥٤٧.

(٢) بغية الإيضاح للشيخ عبد المتعال الصعيدي: ١/ ٨٢، مكتبة الآداب.

٦ - التنكير ورأي (القزويني) و(السكاكي) ورد (الخلخالي):

*رأي القزويني في تلك القضية:

يقول (الخلخالي): "قال المؤلف: جعل صاحب المفتاح (التنكير) في قولهم: (شر أهر ذا ناب) للتعظيم، وفي قوله تعالى: (وَلَئِنْ مَسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِنْ عَذَابِ رَبِّكَ) لخلافه، وفي كليهما نظر: أما الأول: فلما سيأتي.

وأما الثاني: فلأن خلاف التعظيم مستفاد من البناء للمرة، ومن نفس الكلمة؛ لأنها إما من قولهم: نفحت الريح: إذا هبّت، أي: هبة، أو من قولهم: نفح الطيب: إذا فاح، أي: فوحة، واستعماله بهذا المعنى في الشر استعارة؛ إذ أصله أن يستعمل في الخير، يقال: له نفحة طيبة، أي: هبة من الخير.

وذهب _أيضًا_ إلى أن قوله تعالى: (يَاأَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ) بالتنكير، دون عذاب الرحمن بالإضافة.

وإما للتهويل أو لخلافه، والظاهر: أنه لخلافه، وإليه مال (الزمخشري) في الكشاف، فإنه ذكر أن إبراهيم _عليه السلام_: (لم يخل هذا الكلام من حسن الأدب مع أبيه، حيث لم يصرح فيه أن العذاب لاحق له لاصق به، ولكنه قال: (إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ)، فذكر الخوف والمسّ، ونكّر العذاب، هذا كلامه.

*رأي (الخلخالي) في كلام الخطيب السابق ونقده (السكاكي):

يقول (الخلخالي): "ونظره مدفوع، أما الأول فلما سيأتي.

وأما الثاني: فلأن قوله: خلاف التعظيم مستفاد من البناء للمرة، ومن نفس الكلمة ممنوع أنه مستفاد منهما، بل من التنكير بقرينة لفظ (المس) الدال على شيء يسير، وإنما يكون مستفادًا من البناء للمرة أن لو كان نفحة من العذاب، أي: قطعة منه، وذلك يقتضي أن يكون في الآية مستعملة للمرة، وإن كان في الأصل للمرة، بل الظاهر أنه في الآية لما ذكرناه، لا للمرة.

وأيضًا (المسّ) يقتضي أن يكون الماسّ غير النفحة التي بمعنى المرة؛ لأنها مصدر، ولا يصح ظاهرًا نسبة المس إليها، وإنما يكون مستفادًا من جوهر الكلمة، أن لو استعملت النفحة في الآية بمعنى أصله الذي هو نفحت الريح، أو نفح الطيب، وظاهر أنه ليس بهذا المعنى، وحديث الاستعارة، وأصل استعماله في الخير ليسا ثابتين.

وأيضًا لا نسلم أن جوهر هذه الكلمة يقتضي خلاف التعظيم؛ لأنه لا يقال: نفحت الريح: إذا هبّت، ونفح الطيب: إذا فاح أعم من أن يكون هبوبًا، أو فوحًا عظيمًا، أو خلافه، وقوله: (هبة) أو (فوحة) من تفسير المؤلف.

وأما الثالث: وهو قوله: (والظاهر أنه لخلافه)، وهو وإن كان كذلك نظرًا إلى لفظ المس إلا أن ظهوره فيه لا ينافي أن يكون للتهويل _أيضًا_ وكلام (الزمخشري) لا يدل عليه؛ بل يدل على أن إبراهيم _عليه السلام_ راعى في الكلام المذكور حسن الأدب مع أبيه، من حيث إنه لم يصرح فيه أن العذاب لاحق له لاصق به؛ بأن لم يقل: يا أبت إن عذاب الرحمن لاصق بك، لا من حيث إنه نكّر العذاب، بخلاف التعظيم، فإنه ليس من حسن الأدب في شيء.

وقول (الزمخشري): (ونكر العذاب) يحتمل أن يكون معناه أنه نكر العذاب تنكيرًا يحتمل التعظيم وخلافه احتمالاً مساويًا، ولم ينكر تنكيرًا ظاهرًا في التعظيم، مع أن تنكير العذاب للتعظيم في الآية؛ لأنها في حسن الأدب.

وأن كلام صاحب المفتاح: (إما للتهويل أو لخلافه) أعم من أن يكون بطريق التساوي فيهما، أو بطريق الظهور في أحدهما، وفي أكثر الاعتبارات التي ذُكرت في تنكير المسند إليه نظر في أنه لا يقتضي تنكيره، فلو قال: الحالة التي تقتضي تنكير المسند إليه نص أن يكون المقصود إحصاره في ذهن السامع، لا بعينه لفوائد منها: كذا، ومنها: كذا لكان صوابًا"[(١)].

هذا كلام (الخلخالي) في ردّه على نقد (القزويني) للسكاكي، حين قال: (جعل صاحب المفتاح التنكير في المثل للتعظيم وفي الآية لخلافه".

وقد حاول (القزويني) أن يفسر سبب اعتراضه على كلام (السكاكي) السابق، بما هو مذكور في كلامه وفي الإيضاح.

ولم يعجب هذا الكلام العلامة (الخلخالي)، ففنّد كلام (القزويني)، وردّ بضاعته، ونقده (السكاكي) بما هو مذكور تفصيلاً.

وقد ذكرت رد (الخلخالي) كاملاً منذ سطور، ويمكن القول: إن أكثره صواب، وبعضه يمكن رده، على ما سيأتي.

لكن الحقيقة أن (الخلخالي) قد أجاد حين قرأ كلام (القزويني) وردّه على (السكاكي)، وفنّده تفصيلاً كما مرّ.

---

(١) مفتاح تلخيص المفتاح: ١٤٦.

ولعل الخلاف يكمن في الآية الكريمة: (وَلَئِنْ مَسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِنْ عَذَابِ رَبِّكَ)، وعبارة (السكاكي) أنها لخلاف التعظيم.

ولا داعي لتكرار ما ذكره (السكاكي) و(القزويني) و(الخلخالي)، فقد فصلنا القول فيه، فقط سنعرض أقوالهم على مائدة البحث البلاغي.

رأي (البابرتي) في شرح التلخيص :

يقول العلامة البابرتي بعد أن عرَض كلام (السكاكي) و(القزويني) السابق: "وأجيب بأن ظهوره فيما ذكر لا ينافي أن يكون للتهويل _أيضًا_ وكلام (الزمخشري) لا يدل على امتناعه، فإن قوله: (ونكر العذاب) يحتمل أن يكون معناه تنكيرًا يحتمل التعظيم وخلافه، وكلام صاحب المفتاح _أيضًا_ لا ينفي كونه ظاهرًا في أحدهما"(١).

ويبدو تأثر العلامة البابرتي الواضح بـــ(الخلخالي).

*رأي العلامة (السيد الشريف) في (شرح المفتاح):

يقول ((السيد الشريف) في شرح المفتاح: "قال: (وقولهم: "شر أهر ذا ناب" من الاعتبار الأخير)، أي: من الوصول إلى حد لا يمكن معه التعريف، إذ المراد: شر عظيم بلغ من كمال العظمة حدًّا لا يكتنه كنهه، فهو من قبيل ارتفاع الشأن.

(١) يراجع: شرح التلخيص للبابرتي: ٢٢٠، ٢٢١ .

قوله: (في مثل هذا التركيب)، أي: في مثل قولهم: (شر أهر ذا ناب)[١]، وهو ما كان المسند إليه فيه مبتدأ نكرة وخبره فعلاً له.

قوله: (وكذا قولك)، أي: هو _أيضًا_ من الاعتبار الأخير، إلا أنه من قبيل انحطاط الشأن، فقولك: (عنده شمة)، أي: عنده شيء قليل حقير، فيلزم تحقير مقدار ذلك الشخص في ذلك النوع، ولفظة (شمة) يدل على القلة والحقارة من وجوه ثلاثة: جوهر الكلمة، وبناء المرة والتنكير العارض، ولا محذور في ذلك؛ لأن القلة قابلة للزيادة فيفهم من اجتماع الدوال الثلاث أن القلة في الغاية، وكذا الحال في لفظ: (نفحة)"[٢].

هذا هو كلام (السيد الشريف) في شرحه المفتاح.

*رأي العلامة العصام في (الأطول) :

ويقول العلامة (العصام) في الأطول: "وجعل (السكاكي) التنكير في قوله تعالى: (وَلَئِنْ مَسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِنْ عَذابِ رَبِّكَ) للتحقير، واعترض المصنف: بأن التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة؛ لأنها إما من قولهم: نفحت الرياح إذا هبت، أي: هبته، أو من نفح الطيب إذا فاح، أي: فوحة، ولا يرد أن بناء المرة للوحدة لا للحقارة؛ لأن النفحة إذا كانت واحدة تفيد كمال حقارة ما عبر بها عنه، والجواب: أن التنوين لتحقير النفحة لا لتحقير العذاب، وتحقير النفحة لا يستفاد من بناء المرة ولا من نفس الكلمة، نعم تحقير النفحة لغاية المبالغة في تحقير العذاب، وهذا أظهر

---

(١) مَثَلٌ يُضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله، والمعنى: ما أهرّ ذا نابٍ (سبع) إلا شر، أي: لا يهر الكلب إلا لسوء. لسان العرب، مادة (هرر)، ومجمع الأمثال: ٢/ ١٣٠، نقلاً عن هامش: شرح المفتاح، تح: يوكسل جلبك.

(٢) سورة الأنبياء: آية ٤٦. شرح المفتاح للسيد الشريف: ١٥٣ .

مما ذكروه، ونقحه ((السيد السند) في شرح المفتاح، من أن: التحقير مما يقبل الشدة والضعف، فيفهم من اجتماع الدوال الثلاث (جوهر الكلمة، وبناء المرة، والتنكير) _كما في شرح المفتاح_ أن القلة في الغاية"[1].

والحاصل: أن (السكاكي) يعد التنكير في كلمة: (نفحة) من الآية الكريمة للتحقير، لكن هذا لم يعجب الخطيب، واعتبر أن الذي أفاد التحقير هو بناء (نفحة) للمرة ونفس الكلمة، فجاء (التفتازاني) وخالف الخطيب، كما في كتابه (مختصر المعاني)[2]، وخالف الخطيب ورجح كلام (السكاكي).

وممن رجح كلام (السكاكي) العلامة البابرتي والعلامة (الخلخالي)، وغيرهما ، كما مرّ.

(١) الأطول لعصام الدين الإسفراييني، للباحث: ٢/ ٦٧٠، وشرح مفتاح العلوم للسيد الشريف: ١٥٩.

(٢) يراجع تفصيل ذلك في: مختصر المعاني للتفتازاني: ١/ ٣٥٢.

٧- ذكر المسند لقصد (التعجيب) ورأي (القزويني) و(السكاكي) و(الخلخالي).

يقول (الخلخالي):

"وأما ذكر المسند فلِما مرّ، أو لنحو ذلك، كقصد التعجيب من المسند إليه بذكر المسند، كما إذا قلت: (زيد يقاوم الأسد) مع دلالة قرائن الأحوال، كـــ(سلّ سيفه، وتلطخ ثوبه بالدم)، ونحوه.

رأي العلامة (القزويني):

"قال المؤلف في الإيضاح، وفيه نظر؛ لحصول التعجيب بدون الذكر، إذا قامت القرينة"(١).

رأي (الخلخالي) في نقد (القزويني) السابق:

حين قال (الخلخالي): (وإما لنحو ذلك، كقصد التعجيب)، أراد بذلك ما ارتآه (السكاكي) في كتابه، وعبارة (السكاكي) في المفتاح في: "وأما الحالة المقتضية لذكره فهي... لقصد التعجيب من المسند إليه بذكره، كما إذا قلت: (زيد يقاوم الأسد)، مع دلالة قرائن الأحوال"(٢).

يقول (الخلخالي) بعد أن قرأ اعتراض (القزويني) على كلام (السكاكي) السابق: "قلت: كلام (القزويني) مدفوع؛ لأن القرينة بدون ذلك المسند المخصوص لا توجب حصول التعجب من مقاومة الأسد؛ لجواز أن

(١) مفتاح تلخيص المفتاح: ٢٣٦، والإيضاح: ٢/ ١٥٣.
(٢) مفتاح العلوم للسكاكي: ٩٩.

تكون تلك القرينة منفكة عن ذكر المسند معها، تدل على غير مقاومة الأسد _أيضًا_ فلا توجب حصول التعجيب من مقاومته"[١].

وقد نقل هذا الكلام العلامة (التفتازاني)، وأيد (الخلخالي) دون أن ينص عليه، وعبارة (التفتازاني): "فحصول التعجب بدون ذكر المسند، كما ذهب إليه (القزويني) ممنوع ومحال"[٢].

رأي السيد الشريف في (شرح المفتاح) :

يقول (السيد الشريف) في شرح المفتاح: "(أو قصد التعجيب من المسند إليه بذكره)، فإن مفهوم المسند –كمقاومة الأسد مثلاً– إذا كان مقتضيًا للتعجيب من المسند إليه، وكان هناك قرينة دالة على المسند، فإن لم يذكر فُهم إسناده إلى المسند إليه، وأما قصد التعجيب منه فلا، وإذا ذكر مع كونه مستغنى عنه في الظاهر، فلا بد من نكتة، وحيث كان قصد التعجيب مناسبًا حمل عليه"[٣].

ويظهر تأييد العلامة (السيد الشريف) في شرحه المفتاح عند قوله: (فلا بد من نكتة، وحيث كان قصد التعجيب مناسبًا حمل عليه).

رأي التفتازاني في (شرح المفتاح) :

ويقول العلامة (التفتازاني) في شرح المفتاح: "وما يقال إن التعجيب حاصل بدون الذكر عند قيام القرينة ممنوع.

---

(١) مفتاح تلخيص المفتاح: ٢٣٦.

(٢) المطول للتفتازاني: ١٢٠.

(٣) شرح مفتاح العلوم للسيد الشريف: ١٩٢.

على أنه _يعني (السكاكي)_ جعل الغرض قصد التعجب وأي دلالة لذكر المسند إليه فقط...، ومنهم من زعم أن مراده أن التعجيب وإن كان حاصلاً بدون الذكر، لكن التعجيب الحاصل بالذكر لا يكون بدونه، وأظن هذا كلامًا قليل الجدوى جدًّا"(١).

وقول (التفتازاني) الأخير في شرح المفتاح: (ومنهم من زعم...إلخ) يُعرض فيه بصاحب هذا الكلام، وهو (القزويني)، على ما مر.

رأي طاش كبرى زاده في (شرح الفوائد الغياثية) :

وفي شرح الفوائد الغياثية يقول العلامة (طاش كبرى زادة): "السابع منها قصد التعجب _مع إغناء القرائن عنه، كما في قولك: (صبي يقاوم الأسد)، وهذا وإن كان حاصلاً مع القرينة بدون الذكر، لكن حصوله بطريق المفهوم، لا بطريق السياق، فإذا قصد الحصول بطريق السياق يترجح الذكر"(٢).

رأي العلامة (الزركشي) في شرح التلخيص :

ويقول العلامة الزركشي _وهو أحد شراح تلخيص المفتاح_ الذين لم يُسمع بهم، في شرحه النادر على التلخيص: "قال (السكاكي): وإما للتعجب من المسند إليه، بذكر المسند، كما إذا قلت: (زيد يقاوم الأسد)، مع دلالة قرائن الأحوال، كسلّ السيْف، وتلطُّخ الثوب.

---

(١) شرح مفتاح العلوم للتفتازاني، مخطوط، تحت رقم: ٢٣٥٢/ ٥٦٩٤٣، بلاغة، لوحة رقم: ٨١.

(٢) شرح الفوائد الغياثية، طاش كبرى زادة، لوحة رقم: ٤٦.

قال في الإيضاح: (وفيه نظر؛ لأن التعجب يحصل بدون الذكر إذا قامت القرينة).

وفي نظره نظر _والكلام للزركشي_ من وجهين: الأول: أن قصد التعجب يورث الاهتمام به، وهو يقتضي التصريح بالذكر؛ ليكون نصًّا على المقصود، والاكتفاء بالقرينة لا يفيد المنصوص.

والثاني: أن هذا النظر يأتي في سائر وجوه ذكر المسند، إذا لقائل أن يقول: سائر الأغراض المنوطة بذكر المسند يحصل بدون الذكر، إذا قامت القرينة"[1].

وكعادة الزركشي في آرائه على (القزويني) نجده يأتي بالجديد، وهو يذكرني بالعلامة (العصام) في (الأطول).

وأيًّا ما كان الأمر، فإن الزركشي وشراح المفتاح وغيرهم _على ما مر_ قد أيدوا العلامة (الخلخالي) في رده السابق على نقد (القزويني) للسكاكي، في ذكر المسند للتعجيب، ولعل كلام (الخلخالي) ومن تبعه هو الأقرب للصواب والعقل.

(١) شرح الزركشي لتلخيص المفتاح، المسمى: (حلى الأفراح شرح تلخيص المفتاح)، مخطوط نادر، لوحة رقم: ٧٣، تحت رقم: ٢٢٢٢ بلاغة.

٨ - تقديم بعض معمولات الفعل على بعض:

*رأي العلامة القزويني:

يقول (الخلخالي): "وقال صاحب المفتاح: الحالة المقتضية لتقديم ما يتصل بالفعل بعضها على بعض هي كون العناية بما يقدم أتم، وإيراده في الذكر أهم.

والعناية التامة بتقديم ما يقدم، والاهتمام بشأنه نوعان:

أحدهما: أن يكون أصل الكلام في ذلك هو التقديم، ولا يكون في مقتضى الحال ما يدعو إلى العدول عنه، وذكر من هذا النوع أمثلة منها: ما يكون في حكم المبتدأ، كمفعول باب(علمت)، أو في حكم الفاعل، كمفعول باب (أعطيت، وكسوت).

ثانيهما: أن تكون العناية بتقديم ما يقدم والاهتمام بشأنه؛ لكونه في نفسه نصب عينيك، وأن التفات الخاطر إليه في التزايد، كما تجد أنك مُنيت بهجر حبيبك، وقيل لك: ما الذي تتمنى؟ تقول: وجه الحبيب أتمنى، وعلى النوع الثاني قوله تعالى: (وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ)[1]، على أن: (لِلَّهِ شُرَكَاءَ) مفعولًا (جَعَلُوا) لله بواسطة، وشركاء بلا واسطة...إلخ.

قال (القزويني) _والكلام للخلخالي:

فيما ذكره نظر من وجوه:

أحدها: أنه جعل تقديم {لِلَّهِ} على {شُرَكَاءَ} للعناية والاهتمام، وليس كذلك؛ فإن الآية مسوقة للإنكار التوبيخي...

---

(١) سورة الأنعام: ١٠٠.

وثانيها: أنه جعل التقديم للاحتراز عن الإخلال ببيان المعنى، والتقديم للرعاية على الفاصلة من القسم الثاني، وليسا منه.

*رأي (الخلخالي) في كلام (القزويني) ونقده للسكاكي:

قلت: الأول مدفوع؛ لأن غاية النظر الأول أنه لا فرق بين التلاوة وعكسها في مطلق العناية والاهتمام بهما، وفي الإنكار تعلق الجعل بالنسبة التي بينهما، لكن اشتراك الشيئين في مطلق العناية والإنكار المذكور لا ينافي كون أحدهما أهم، والعناية به أتم؛ لكونه نصب عينٍ، كـ(لله) في الآية، أو مسندًا إليه دون الآخر كالمفعول الأول من باب (علمت)، فإن تعلقه به من جهة كونه منسوبًا إليه، وتعلقه بالثاني من جهة كونه منسوبًا، فيكون الأول أعنى وأهم، وإن كانا مشتركين في مطلق العناية؛ لجواز أن يشترك الشيئان في معنى، ويكون ذلك المعنى في أحدهما أزيد وأتم منه في الآخر.

=وعُلم منه ضَعف قول (القزويني): (لم يصح تعليل تقديمه بالعناية)؛ لأن صاحب المفتاح لم يعلق التقديم بالعناية المطلقة حتى يتوجه الإيراد عليه، بل علّله بالعناية المقيدة لما ذكرناه.

=وكذا الثاني؛ لأن إيراث الاشتباه بين المراد وغير المراد على تقدير تأخيرٍ من محبيك عن صفة الجماعة، وعدم الإيراث على تقدير التقديم أمر عارض يوجب كون من محبيك نصب العين ليكون أهم، وكذا رعاية السجع بتقديم (بالحق) [1] وبهارون على (عيسى وموسى) تقويته

(١) لو قلنا _مثلاً: الحمد لله الذي بعث بالحق عيسى وأيد بهارون موسى. كما في الخلخالي.

على تقدير التأخير يوجب كون (بالحق) (وبهارون) نصب العين ليكون أهم.

وجعل التقديم للاحتراز عن الإخلال ببيان المعنى والتقديم للرعاية على الفاصلة من غير النوع الثاني من هذا لا ينافي أن يكونا منه من غير هذا الوجه، وهو العارض الذي يوجبهما نصب العين"(١).

هذا كلام الخلخالي، حيث ردّ فيه نقد (القزويني) للسكاكي، كما هو واضح، وسيتضح كلام (السكاكي)، والرد عليه حين نورد بعض الآراء المؤيدة له والمعارضة.

*رأي (السيد الشريف) في (شرح المفتاح)في كلام السكاكي السابق:

يقول (السيد الشريف):" والمتبادر من كلام (السكاكي): أن تقديم بعض متعلقات الفعل على بعضها لمجرد الاهتمام دون التخصيص، فقولك: (علمت منطلقًا زيدًا)، يفيد الاهتمام بشأن الانطلاق لا تخصيصه بزيد، مع أنه في الحقيقة من تقديم الخبر على المبتدأ، فتدبر...

قول (السكاكي): (أو في حكم فاعل)، لم يقل: في حكم الفاعل؛ لئلا يوهم كونه في حكم فاعل الفعل المذكور، وليس كذلك، بل هو في حكم فاعل...

قوله: (وثانيهما: أن تكون العناية) فيه أيضًا مساهلة لا تخفى، (نصب عينك)، أي: منصوبا قدامها...

(١) مفتاح تلخيص المفتاح: ٣٠٨، وما بعدها.

وتقديم (وجه الحبيب) على الفعل لمجرد الاهتمام نظرًا إلى اقتضائه المقام، وقد يتوهم أنه أريد تقديمه على الفاعل وحده، فلزم من اتصاله تقديمه على الفعل _أيضًا، فلذلك لم يفد تخصيصًا.

(وتقول: لله شركاءَ؟) بتقدير: ألله عرفت شركاء؟ على معنى الإنكار و التوبيخ.

قوله: (وجعلوا)، أي: أثبتوا في زعمهم واعتقادهم، ففي الآية والمثال قُدم الظرف المتعلق بـــ(شركاء) أعني لله عليه.

وقيل: قدم فيهما المفعول بواسطة على الذي بغير واسطة، وإذا جعل (لله) مفعولاً ثانيًا لـــ(جعلوا) كان تقديمه على (شركاء)، على طريقة قولك: (في الدار رجل)"[1].

وعُد إلى قوله: (بتقدير: ألله عرفت شركاء؟ على معنى الإنكار والتوبيخ؛ لتدرك أنه يلتقي في كلامه، أو يميل إلى ما ذكره (القزويني)، وإن كان الإنكار الذي أشار إليه (السيد الشريف لا ينافي ما قاله (السكاكي) _كما ذكر (الخلخالي) من ذي قبل.

رأي حسام الدين المؤذني في (شرح المفتاح) :

ويقول شارح آخر للمفتاح، هو العلامة حسام الدين المؤذني:

"قول (السكاكي) السابق: أن يكون أصل الكلام...فيه مساهلة، وذلك أنه إذا جعل كون أصل الكلام هو التقديم أحد نوعي الاهتمام، وليس كذلك، إذ ليس ذلك باهتمام رسائل هو سبب الاهتمام، ولو قال (السكاكي):

(١) شرح مفتاح العلوم للسيد الشريف: ٢٧٤، ومفتاح العلوم: ٢٧٦.

أحدهما الاهتمام بالتقديم؛ لأن الأصل هو أن يكون، ولا مقتضى للعدول عنه لكان أولى...

وثانيهما: أن يكون العناية، وفيه من المساهلة مثل ما سبق في بيان النوع الأول...

والمرجع في تقديم ذلك إلى سلامة الذوق"(١).

ويبدو في كلام العلامة المؤذني السابق تأييده لما ذكره (السكاكي).

رأي ابن دهقان في كتابه النادر (شرح المفتاح) :

وللعلامة ابن دهقان في شرحه المفتاح كلام جيد، يؤيد فيه (السكاكي) فيما ذهب إليه ، لكنه طويل ، فلا مفر من الرجوع إليه بالتفصيل في مكانه(٢).

رأي التفتازاني في شرح المفتاح :

ويعلق العلامة (التفتازاني) في شرح المفتاح على كلام (السكاكي) السابق بقوله:

"وينبغي أن لا يذهب عليك أن كلام (السكاكي) وإن كان لبيان جهة التقديم والتأخير فيما بين متعلقات الفعل، إلا أن تنويع العناية والاهتمام إلى النوعين أعم من ذلك، ولفظة: (ما يقدم) غير مخصوص بمتعلق الفعل، بدليل أنه جعل تقديم المبتدأ على الخبر والعامل _فعلاً كان أو حرفًا أو

(١) شرح مفتاح العلوم لحسام الدين المؤذني، مخطوط تحت رقم: ١٢٧٨ بلاغة، لوحة رقم: ٢٥٥.

(٢) يراجع شرح مفتاح العلوم للشيخ على بن محمد دهقان النسفي، مخطوط نادر، تحت رقم: ١٨٤٢، لوحة رقم: ٦٣، ٦٤.

اسمًا_ على المعمول من هذا القبيل، فعلى هذا يسقط الاعتراض بأنه جعل تقديم المفعول على الفعل مثل: (وجه الحبيب أتمنى)، من هذا الباب، وليس منه.

ولا يحتاج إلى الجواب بأن الغرض من التقديم على الفاعل، إلا أنه لم يكن بدون التقديم على الفعل؛ لكون الفاعل ضميرًا متصلاً به"[1].

رأي البابرتي في شرح التلخيص :

وقد رد العلامة البابرتي في شرحه للتلخيص على (القزويني)، عند اعتراضه المذكور على (السكاكي)، وقد كان رده قاسيًا، فلم يفند ما قاله (القزويني) _كما صنع (الخلخالي) من ذي قبل_ لكنه قال: "واعلم أن المصنف في الإيضاح أورد هنا ثلاثة أسئلة على صاحب المفتاح، ساقطة العبرة، ظاهرة الجواب، لا تخفى على من له طبع سليم، وذوق مستقيم، ولعل سببها إنما هو فوات الذوق، فلم يُشتغل بها مخافة السآمة"[2].

(١) شرح مفتاح العلوم للتفتازاني، مخطوط، لوحة رقم: ١٠١، تحت رقم: ١٢٧٥.
(٢) شرح التلخيص للبابرتي: ٣١٨.

٩ - (القصر) وأوجه الخلاف بين (القزويني) و(السكاكي):

*رأي العلامة القزويني:

يقول (الخلخالي):

"وقد أهمل صاحب المفتاح القصر الحقيقي، وأدخل قصر التعيين في قصر الإفراد، ولم يشترط في قصر الموصوف إفرادًا عدم تنافي الوصفين، ولا في قصره قلبًا تحقق تنافيها.

وإنما أهمل القصر الحقيقي؛ لوضوح أمره وعدم اشتباه المراد، وزيادة البحث فيه؛ ولأن منه ما لا يكاد يوجد.

وأدخل قصر التعيين في قصر الإفراد، ولم يجعله قسمًا برأسه تقليلاً للاعتبار، كما فعلوا في غيره، وجعله من قصر الإفراد ولم يجعله من قصر القلب؛ لزيادة ظهور ما يسمى له قصر الإفراد إفرادًا فيه، وهو قطع الشركة دون ما يسمى له قصر القلب قلبًا، وهو قلب حكم المخاطب؛ إذ ليس فيه قلب الحكم ظاهرًا، ولو جعله من قصر القلب _أيضًا_ بأن عرف قصر القلب بحيث يتناوله، وهو أن قصر القلب في الكلام يكون المخاطب به من يعتقد اتصاف أمر بصفة مكان صفة أخرى، أو مكان أمر آخر، أو مَن تساوَى الأمران عنده لما بقي فرق بين القصرين في قصر التعيين، فلذلك جعله من قصر الإفراد دون غيره.

فقصر الإفراد على مذهبه هو قصرٌ في كلام يكون المخاطب به مَن يعتقد الشركة، أو مَن تَساوَى الأمران عنده، فيكون أعم من أن يكون الوصفان فيه متنافيين أوْ لا، فلذلك لم يشترك فيه عدم التنافي بينهما.

وأما من جعل قصر الإفراد قصرًا في كلام يكون المخاطب به مَن يعتقد الشركة فقط، فيشترط فيه عدم التنافي بينهما في اعتقاد المخاطب؛ لأنهما لو كانا متنافيين فيه لما استفاد المخاطب العلم بالقصر في قصر الإفراد من كلام المتكلم الذي يدل على القصر، بل حصل له العلم به من غيره، لكنّ المخاطب إنما يستفيد العلم به منه لا من غيره.

وإنما لم يشترط فيه؛ لعدم الدليل الدال على اشتراطه فيه.

وقول المؤلف في قصر الموصوف على الصفة قلبًا: (إنما اشترط التنافي بينهما ليكون إثباتها مشعرًا بانتفاء غيرها) ضعيف؛ لجواز أن يحصل انتفاء الغير من إثباتها بطريقٍ من طرق القصر، مع عدم التنافي بينهما، إذ لا يمتنع أن يعتقد المخاطب صفة مكان صفة أخرى، وهما لا يتنافيان، مثل من يعتقد كون زيدٍ منجمًا لا شاعرًا، فتقول له: زيد شاعر لا منجم، أو ما زيدٌ إلا شاعر، وهذا هو القصر بالاتفاق، وليس واحدًا مما ذكره من الثلاثة من قصر القلب؛ لعدم تنافيهما، ولا من قصر الإفراد؛ لعدم اعتقاد الشَّركة، ولا من قصر التعيين؛ لعدم تساويهما عنده، فيلزم أن يكون القصر أكثر من ثلاثة أقسام، ويلزم منه أن لا يكون التنافي شرطًا بينهما في قصر الموصوف على الصفة قلبًا.

ولهذا جعل صاحب المفتاح قولنا: (زيد شاعر لا منجم) مثالاً لقصر الإفراد تارة، وأخرى لقصر القلب، وكذا: (زيدٌ قائمٌ لا قاعد)، مع عدم التنافي بينهما في المثال الأول، والتنافي بينهما في المثال الثاني"[1].

(١) مفتاح تلخيص المفتاح: ٣١٦، ٣١٧.

وقد فسّر فيه العلامة (الخلخالي) سبب إهمال (السكاكي) للقصر الحقيقي بوضوح أمره، وإدخال بعض صور القصر في ضمن بعض، وعدم اشتراط تنافي الوصفين _كما فعل (القزويني)_ في بعضها، وقد فصل القول في ذلك، كما هو واضح من كلامه السابق، بما لا يجعلنا نكرر ما ذكره.

وقد لخّص (القزويني) في الإيضاح ما ذكره (الخلخالي)، وعبارته في ذلك هي: "وقد أهمل (السكاكي) القصر الحقيقي، وأدخل قصر التعيين في قصر الإفراد، فلم يشترط في قصر الموصوف إفرادًا عدم تنافي الصفتين، ولا في قصره قلبًا تحقُّق تنافيهما"(١).

تعليق صاحب البغية :

وقد علّق صاحب (البغية)على ذلك بقوله: "أهمل (السكاكي) القصر الحقيقيّ، وأدخل قصر التعيين في قصر الإفراد؛ لأنه جعله لمن يعتقد الشَّركة ومن لا يعتقد شيئًا، وقد سمى ذلك قصر إفراد، ولم يتعرض لما يدخل فيه، مما سماه غيره قصر تعيين، وهذه كلها اصطلاحات لا مشاحة فيها"(٢).

(١) الإيضاح، ضمن بغية الإيضاح: ٢/ ٢٢٥.

(٢) بغية الإيضاح للشيخ عبد المتعال الصعيدي: ٢/ ٢٢٥_ مكتبة الآداب، والإيضاح في شرح الإيضاح، لحيدر الخوافي الهروي، مخطوط نادر، لوحة رقم: ١٣٦، تحت رقم: ١٢٦٨ بلاغة.

*رأي العلامة البابرتي:

وقد فصّل العلامة (البابرتي) هذا الكلام في شرحه للتلخيص، وعبارته هي:

"وقد أهمل (السكاكي) القصر الحقيقي، وهو واقع، وفيه نظر.

أما في قصر الموصوف على الصفة فذاك متفق عليه؛ لأنه لا يكاد يوجد، وأما في عكسه، فذاك من حيث الحجة والوقوع.

أما من حيث الحجة فلأن اختصاص صفة بالموصوف موقوف على معرفتها، ومعرفة الأشياء الغير المتناهية وعدم اختصاصها بواحد منها وإحاطة ما لا يتناهى محال، فما يؤدي إليه ذلك.

وأما من حيث الوقوع: فلأن قوله: (ما في الدار إلا زيد) لا يمكن أن يكون قصرًا حقيقيًّا؛ لأن القصر الحقيقي إنما هو لرد الخطأ، ولا يمكن أن يتصور أحد أن جميع العالم في الدار، حتى يرد خطؤه، فإذن إنما يكون باعتبار شخص دون شخص على حسب ما اعتقده اشتراكًا، أو انفراد غيره بذلك، وهو قصر إضافي لا محالة، فبين أن القصر الحقيقي لا يكاد يوجد، فلا يكون هناك إهمال شيء أصلاً.

فإن قيل: لا نسلم أن القصر لرد الخطأ حيث كان، بل لا يكون كذلك، كقوله: (إياك نعبد)[1]، وقولنا: لا إله إلا الله، ولا إله إلا أنت، فإن المخاطب لا يجوز عليه إطلاق مثله _تعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا.

(١) سورة الفاتحة: ٥.

فالجواب عن الأول: أنه قد تقدم أنه من قبيل الالتفات، فيكون تقديره في الحقيقة: إياه نعبد، ولا يشعر ردّ خطأ الكفار حينئذ.

وهو المخرج للمثال الثاني، وكذلك الثالث؛ لأنه _تعالى_ يجوز إطلاق الغيب عليه على ما عرف في علم الكلام، حينئذ يكون التفاتًا على رأي صاحب المفتاح، فلا يلزم عليه شيء من ذلك.

على أن هذا تشكيك في المسلّمات، حيث إنهم اتفقوا على أن القصر لرد الخطأ، فلا يكون مسموعًا.

ثم المصنف _يعني: (القزويني)، والكلام للبابرتي_ شرط في قصر الموصوف على الصفة إفرادًا: عدم تنافي الوصفين، وفي قصره عليها قصر قلب: تحقق تنافي الوصفين، وقال في الأول: حتى لا تكون المنفية في قولنا: ما زيد إلا شاعر كونه كاتبًا أو منجمًا، أو نحو ذلك، لا كونه مفحمًا لا يقول الشعر؛ ليتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما.

وفي الثاني: حتى تكون المنفية في قولنا: ما زيد إلا قائم: كونه قاعدًا، لا كونه أبيض أو أسود، فيكون إثباته مشعرًا بانتفاء غيره.

قال: وقصر التعيين أعم؛ لأنه اعتقاد كون الشيء موصوفًا بأحد معنيين على الإطلاق، لا يقتضي جواز اتصافه بهما معًا، ولا امتناعه.

وبهذا علم أن كل ما يصلح أن يكون مثالاً لقصر الإفراد والقلب يصلح أن يكون مثالاً لقصر التعيين من غير عكس.

واشتراط المنافاة في قصر القلب ليس بأملك، قد ثبت أن قصر القلب إنما يكون إذا اعتقد المخاطب خلاف ما هو الواقع، فيردّه إلى الصواب،

وذلك إنما يكون إذا اعتقد المخاطب خلاف ما هو الواقع، فيرده إلى الصواب، وذلك إنما يكون باعتبار اعتقاده، سواء كان هناك تنافٍ أم لا.

فإذا كان زيدٌ شاعرًا، لا منجمًا، وقد اعتقده السامع منجمًا، فظهر لك اعتقاده ذلك، لك أن ترده إلى الصواب بطريق القصر قلبًا، وإن لم يكن هناك تناف.

وقوله: ليكون إثباته مشعرًا بانتفاء غيره، قلنا: يكفي في ذلك صريح"[1].

والحق الذي لا مراء فيه أن ما ذكره (السكاكي) في باب القصر هو الأولى بالقبول، ولست أدري كيف يزعم العلامة (القزويني) ومن تبعه إهمال (السكاكي) لبعض أقسامه ، فلعل ما ذكره العلامة (الخلخالي)، وتفصيل ما نَصّ عليه البابرتي يبرئ (السكاكي) من ساحة الإهمال التي ادعاها (القزويني).

فإذا كان (القزويني) وشراح كتابيه قد زاد فصولاً وأقسامًا في باب القصر، فإنها جميعها عند التأمل لم تفد كثيرًا.

بل لست أدري كيف خفي علينا ذلك، وكيف يمكن لنا أن نتهم (السكاكي) بإهماله، **ولعل الصواب أن نقول**:

إن ما ذكره (القزويني) في باب القصر زيادة على (السكاكي) ليس له كبير فائدة.

---

(١) شرح التلخيص للبابرتي: ٣٢٤، وما بعدها، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، ط١، ١٣٩٢هـ_١٩٨٣م.

وقد تنبّه الشيخ (عبد المتعال الصعيدي) لذلك، وهو ليس من مؤيدي ما يكتبه (السكاكي)، كما ذكر في مقدمة كتابه.

أقول: قد تنبه إلى ذلك حين قال: "وهذه كلها اصطلاحات لا مشاحة فيها"، كما سبق من ذي قبل.

١٠ - مفهوم الإطناب ورأي (السكاكي) و(القزويني) وموقف (الخلخالي):

*رأي العلامة القزويني:

يقول (الخلخالي):

"قال (القزويني): قال صاحب المفتاح: أما الإيجاز والإطناب فلكونهما نسبيين، أي: إضافيين، إذ لا يعقل معنى شيء منهما إلا بالنسبة إلى غيره، ولهذا يختلفان، كم من وجيز بالنسبة إلى شيء طويل بالنسبة إلى غيره، ولاختلافهما وتعسر انضباطهما لا يتيسر الكلام فيهما، أي: في تعريفهما إلا بترك التحقيق في التعريف الحدّي لهما؛ لتعسر الوصول إليه، والبناء على شيء عرفي، أي: مما يعرفه أهل العرف ويدور بينهم، وذلك الشيء العرفي هو أن يجعل كلام أوساط الناس على مجرى متعارفهم في التأدية للمعاني فيما بينهم، مقيسًا عليه لهما، ولنسمه: (متعارف الأوساط).

وهذا الكلام في باب البلاغة لا يحمد منهم ولا يذم، ويعرف كل منهما بالنسبة إليه، فيقال: الإيجاز: هو أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الأوساط.

والإطناب: هو أداؤه بأكثر من عباراته سواء كانت القلة أو الكثرة راجعة إلى الجمل، أو إلى غير الجمل، كأجزائها، ومتعلقاتها، ثم قال بعد

أن ذكر أمثلة الاختصار: ثم إن الاختصار لكونه من الأمور النسبية يرجع في بيان دعواه إلى ما سبق تارة معنى كلام أوساط الناس، أي: يعرف بذلك الاعتبار، وإلى كون المقام خليقًا بأبسط مما ذكر أخرى، أي: من كلام أوساطهم"(١).

*رأي (القزويني) في كلام (السكاكي) السابق:

"قال المؤلف: وفيه نظر؛ لأن كون الشيء نسبيًا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه، ثم البناء على المتعارف، أي: متعارف الأوساط والبسط الموصوف، وهو كون المقام خليقًا مما ذكر ردٌّ إلى جهالة، أي: رد لتعريفهما إلى ما هو مجهول؛ لأن كلام أوساط الناس ليس بضروري، وكذا البسط الموصوف، ولم يبين معناهما، فكيف يصح التعريف به؟"(٢).

*نقد الخلخالي كلام (القزويني) السابق:

يقول (الخلخالي) _تعليقًا على كلام (القزويني) السابق ونقده للسكاكي:

"قلت: ذلك مدفوع بوجوه: أما الأول: فبأنه لا شك أن تعريف الشيء تعريفًا حدِّيًّا عسر جدًّا، ولهذا يتعذر، أو يتعسر معرفة حقائق الأشياء خصوصًا لما هو إضافي، فإن تصور معناه يتوقف على اعتبار معنى ما هو خارج عن حقيقته في تعريف حقيقته _أيضًا.

وأما الثاني: فبأن كلام أوساط الناس هو الكلام الذي يؤدى به أصل المراد بالمطابقة من غير اعتبار مطابقة مقتضى الحال فيه، أو عدم

(١) مفتاح تلخيص المفتاح: ٤٣٧، ٤٣٨.

(٢) الإيضاح، تح: د/ خفاجي: ٣/ ١٦٩.

اعتبارها، ويكون صحيح الإعراب والمعنى، ولذلك لا يحمد منهم ذلك الكلام ولا يذم في باب البلاغة، وإليه أشار صاحب المفتاح في الطرف الأسفل للبلاغة، وهو القدر الذي إذا نقص منه شيء التحق ذلك الكلام بما شبهناه به في صدر الكتاب من أصوات الحيوانات، وما شبهه به من أصوات الحيوانات في صدره هو: الكلام الذي يُؤدَّى به أصل المعنى بدلالة وضعية بألفاظ كيف كانت ونظم لها لمجرد التأليف بينهما يخرجها عن حكم النعيق، وهذا هو غير ما ذكرناه، وحينئذ لا يكون البناء على المتعارف ردًّا إلى جهالة؛ لأنه يبين معناه فيه، وإن لم يبينه بهذا الاسم ثمة"(١).

لعل هذا الكلام الذي ذكره العلامة (السكاكي) في المفتاح عن مقياس الإيجاز والإطناب هو من أنفَس ما ذكر في هذا الشأن، حيث أدرك (السكاكي) _وهو العالم_ أن الإيجاز والإطناب من الأمور النسبية التي تختلف من شخص لآخر، فلا يمكن وضع حدٍّ لها، ولذلك نجده يبرع في جعْل القياس في ذلك هو ما تعارف عليه أوساط الناس.

= ولذلك نجده يقول: "أما الإيجاز والأطناب فلكونهما نسبيين، لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق، والبناء على شيء عرفي، مثل جعْل كلام الأوساط على مجرى مُتعارفهم في التأدية للمعاني فيما بينهم _ولا بد من الاعتراف بذلك_ مَقيسًا عليه، ولنسمِّه: (متعارف الأوساط)، وأنه في باب البلاغة: لا يُحمَد منهم ولا يُذمّ"(٢).

(١) مفتاح تلخيص المفتاح: ٤٣٨، ٤٣٩.

(٢) مفتاح العلوم: ٢٧٦.

والحق أن ما ذكره (السكاكي) غير مسبوق به، ويدل على دراية واسعة بفن القول.

*رأي العلامة (السيد الشريف) في شرح المفتاح:

ويفسر (السيد الشريف) في شرح المفتاح كلام (السكاكي) السابق بقوله:

"يريد (السكاكي) أن الإيجاز والإطناب أمران نسبيان، ضرورة أن الكلام إنما يوصف بهما بالقياس إلى كلام آخر محقَّق أو مقدر.

ولا شك أن الأمر النسبيّ لا يتحدد ولا ينضبط إلا بتعيين المنسوب إليه، وليس لنا كلام على مقدار معين يجب _بحسب نفس الأمر_ كونه منسوبًا إليه لهما، بل كل كلام يفرض، فإنه يصلح لذلك، فحينئذ لا يمتاز المُوجز عن المطنب؛ بحيث يحكم على هذا الكلام بأنه موجز لا مطنب، وعلى ذلك بأنه مطنب لا موجز؛ فإن كلامًا واحدًا إذا نسب إلى آخر، واتصف بالإيجاز، فإنه بعينه إذا نسب إلى ثالث يتصف بالإطناب.

فعلم: أن لا مجال فيهما للضبط والتعيين مبنيًّا على التحقيق الصرف، بل لا بد من ترك التحقيق والبناء على أمر عرفي: هو جعل كلام أوساط الناس –أعني: الذين لا بلاغة لهم ولا فصاحة، ولا عي، ولا فهامة– منسوبًا إليه، ومقيسًا عليه.

فإنه وإن لم يتعين لذلك بحسب التحقيق إلا أن الأوساط لمَّا كانوا أكثر من الطرفين كان كلامهم (على مجرى متعارفهم) في تأدية المعاني مشهورًا بين الناس، فهو أمر عرفي معروف الوجه معلوم الطريق، فناسب

أن يجعل أصلاً يقاس عليه غيره، فلا يكون البناء عليه ردًّا إلى جهالة _كما توهم.

وبما قررناه اندفع أيضًا ما يقال: من أن كون الشيء نسبيًّا لا يقتضي أن لا يتيسر الكلام فيه إلا بترك التحقيق، فإن الإضافيات كثيرًا ما يتحقق معانيها، إلا أنه يحتاج فيها إلى التعرض لما إليه الإضافة على الوجه الذي قرر في علوم أُخر"(١).

ولعل ما ذكره (السيد الشريف) هنا في تفسيره كلام (السكاكي) السابق إنما هو تأييد تام لرأي الخلخالي السابق، وتفنيد لما ذكره (القزويني) في الإيضاح.

وعُد إلى قوله: (فلا يكون البناء عليه ردًّا إلى جهالة _كما توهم).

وهو يُعرّض هنا بالخطيب (القزويني)، فهو القائل بذلك، كما مر.

*رأي العلامة (العصام):

وللعلامة (العصام) هنا كلام جيد لا مفر من ذكره، حيث يقول: "وربما يشتمل متعارفهم على الحذف، ومع ذلك لا يسمى اختصارًا وإيجازًا؛ لأنه متعارفهم، فإن عرفهم في طلب الإقبال: (يا زيد)، وهو مشتمل على الحذف، وفي التحذير: (إياك والأسد).

وقو (السكاكي) _والكلام ما زال للعصام: (وهو لا يحمد في باب البلاغة) من الأوساط كذا ظاهر عبارة (المفتاح)، ولا يحمد _أيضًا_ من

(١) شرح مفتاح العلوم للسيد الشريف، ٣٧٢، وما بعدها.

البليغ معه؛ لأنه لا يقصد معهم بكلامه مزية سوى التجريد عن المزايا، وبذلك يرتقي عن أصوات الحيوانات.

(ولا يذم) _أيضًا_ لا منهم، ولا من البليغ معهم.

وأما المتكلم بمتعارفهم إذا عرى عن المزية فلا يحمد من البليغ معهم، ويُذم منه مع البليغ، وإذا اشتمل على المزايا التي هم غافلون عنها، كما في: (إياك والأسد)، فمعهم _أي: البليغ مع الأوساط_ لا يحمد من البليغ ولا يذم، ومن البليغ يحمد _أي: والبليغ مع البليغ؛ لأن البليغ قصد به مزايا يتعلق بالإيجازات التي فيها"[1].

وكلام (العصام) السابق حريٌّ أن يكتب بماء الذهب، فهو كعادته يأتي بكل جديد؛ إذ يُعمل عقله في كل ما يعن له من قضايا.

رأي طاش كبرى زاده في شرح الفوائد الغياثية :

ويقول عصام آخر، هو العلامة طاش كبرى زادة _معلقًا على مقياس (السكاكي) السابق: "ضرورة أن الكلام إنما يوصف بالإيجاز والإطناب بالقياس إلى كلام آخر، وحقق أو مقدر، ولهذا يختلفان"[2].

(١) الأطول: ٥/ ٤٨٤.

(٢) شرح الفوائد الغياثية، طاش كبرى زادة، مخطوط: ١٥٧.

رأي العلامة عبد الحكيم:

ويقول العلامة عبد الحكيم:

"قيّد (التفتازاني) قول (القزويني): (لا يحمد)، بعبارة: (من الأوساط)؛ لأنه يحمد من البليغ؛ لأنه يورده لكونه مقتضَى المقام، بأن يكون المخاطب من الأوساط"(١).

وهو نفسه كلام العلامة السابق الذي نقلته عنه منذ قليل، لكن العلامة عبد الحكيم _جريًا على مذهب الدسوقي_ لم يُشر إلى (العصام)، وربما لأنه يشرح كتاب (التفتازاني).

رأي السمرقندي في شرحه على المطول :

ويقول العلامة _السمرقندي) في شرحه على المطول، تعليقًا على قول (السكاكي) السابق: (خليقًا بأبسط مما ذكر): "لا يقال: إذا كان مقتضى المقام هو الأبسط كان المذكور البسيط غير مطابق بمقتضى المقام، فلا يكون بليغًا!

لأنا نقول: مقتضى ظاهر المقام هو الأبسط، وربما كان العدول عنه أوفق لحقيقة المقام"(٢).

---

(١) حاشية عبد الحكيم على المطول: ٣/ ٣٩٠.

(٢) شرح أبي الليث السمرقندي على المطول، لوحة رقة: ٢٠١، مخطوط، تحت رقم: ١٢٣١.

رأي العلامة (حسن جلبي) في شرحه على المطول :

ويقول العلامة حسن جلبي في شرحه على المطول: "لم يتعرض (السكاكي) للحديث عن المساواة مع أنها نسبية _أيضًا؛ لأنه في فضيلة كلام الأوساط، فما يصدر عن البليغ مساويًا له، لا يكون فيه نكتة معتد بها، كذا في شرح الشريف) للمفتاح[1]، وفيه بحث، والكلام للعلامة حسن جلبي؛ لأن عدم الاعتداد إنما يكون إذا كان قصد البليغ التجريد عن النكت، وليس بمتعين؛ لجواز أن يكون في المقام مقتضيات وخصوصيات لا يراعيها غير البليغ، وأما البليغ فمن حقه أن يراعيها، أو يشير إليها، مع كون لفظيهما متطابقين.

ويؤيده ما يشار إليه في جواز كون الموجز بالنسبة إلى مقتضى المقام مساويًا لمتعارف الأوساط، مع بداهته.

اللهم إلا أن يُقال: مراده أنه ليس بليغًا من حيث إنه مُساوٍ لمتعارفهم.

إن قلت: فكذا في الإيجاز والإطناب؛ إذ ليس بلاغة الموجز مثل من حيث إنه أقل من متعارف الأوساط، بل من حيث اشتماله على خواص؟

---

(١) شرح المفتاح للسيد الشريف: ٣٧٢.

قلت: كونه أقل من متعارفهم يُشعر بوجود خواص، بخلاف المساواة، فتأمل"[١].

وهو كلام جيد من العلامة حسن جلبي، وتفسير ورد على (السيد الشريف) في كلامه السابق.

رأي العلامة البسطامي الشهرودي المعروف بـــ (مصنفك) في شرحه علي المطول :

وفي حاشيته على المطول، يقول العلامة البسطامي الشهرودي، المعروف بـــ(مصنفك):

"المراد بمتعارف الأوساط عند (السكاكي) في المفتاح: الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة، ولا عيّ وفهاهة، أي: كلامهم في عرفهم في بادئ المعاني عند المعاملات والمحاورات"[٢].

رأي الشيخ (الإنبابي) في تقريره على مختصر المعاني :

يقول الشيخ الإنبابي، في تقريره على مختصر المعاني: "وفي حل عبارة (السكاكي) على وجه آخر، محصله _كما يعلم بالتأمل في كلامه: أن (السكاكي) أراد الاعتذار عن ترك تعريف الإيجاز والإطناب تعريفاً

(١) شرح حسن جلبي للمطول، مخطوط نادر، لوحة رقم: ٢٣٣، تحت رقم: ١٢٤١/ ٢٢٣٤ ل، بلاغة. وحاشية العلامة ملا خسرو على المطول، لوحة رقم: ١٤٢، مخطوط تحت رقم: ١٢٢١ بلاغة.

(٢) شرح العلامة البسطامي الشرودي، المعروف بـــ(مصنفك) على المطول، مخطوط نادر، لوحة رقم: ١٤١، تحت رقم: ١٢٦٦١، بلاغة.

يحصل به الضبط والتمايز ولو في الجملة، ويعين القدر لكل منهما، بحيث لا يزيد، ولا ينقص"[1].

تعليقنا على مقياس السكاكي للإطناب :

والحق الذي لا مراء فيه أن قياس (السكاكي) للإيجاز والإطناب بـــ(متعارف الأوساط) يُعد من أفضل ما كتبه (السكاكي)، وأضافه للبحث البلاغي، ولم نجد من يعترض عليه سوى (القزويني) في الإيضاح _على ما مر_ وقد وقف له العلامة (الخلخالي) في كتابه مفتاح تلخيص المفتاح، مدافعًا عن (السكاكي)، ورادًّا للقزويني بضاعته.

ولا عبرة بما قاله (القزويني)، فقد انبرى أكثر شراح المفتاح والتلخيص للرد عليه، وتأييد (السكاكي)، ومن تابعه، كالعلامة (الخلخالي)، وغيره من البلاغيين، كما مرّ.

(١) يراجع تفصيل ذلك في: تقرير الشمس الإنبابي على شرح سعد الدين التفتازاني لتلخيص المفتاح، وحاشيته الشهيرة بالتجريد: ٣/٣٣٩_ مطبعة السعادة، ١٣٣١هـــ.

الفصل الثاني:

اعتراضات (الخلخالي) في علم البيان

١-مفهوم (التجريد)، وهل هو من التشبيه؟

رأي العلامة السكاكي والقزويني:

يقول (الخلخالي):

"وأما على التشبيه الذي على وجه التجريد، وهو أن يكون المشبه فيه مذكورًا أو مقدرًا، واسم المشبه به الذي هو اسم له لا بحسب الادعاء فيه مستعمل، ولا يكون خبرًا ولا في حكم الخبر، وحذف فيه أداة التشبيه، كقولهم: رأيت بفلان أسدًا، ولقيني منه أسد، ففيه خلاف، واختار المؤلف أنه لا يسمى تشبيهًا، وقال: لأن اسم المشبه لم يجتلب فيه لإثبات التشبيه، كما في قولك: جاءني الأسد، ورأيت أسدًا، فإن الكلام في ذلك موضوع لإثبات المجيء واقعًا من الأسد، والرؤية واقعة منك عليه، لا لإثبات معنى الأسد لشيء، فلم يكن ذكر المشبه به إثبات التشبيه، وصار التشبيه مكنوناً في الضمير، لا يعلم إلا بعد الرجوع إلى شيء من النظر، ولا يسمى استعارة _أيضًا_ بالاتفاق؛ لأنه إنما يتصور الحكم على الأسد بالاستعارة، إذا جرى بوجه على ما يدعي أنه مستعار له، إما باستعماله فيه، أو بإثبات معناه له، والاسم في مثل هذا غير جارٍ على المشبه بوجه، ولأنه يجيء على طريقة التجريد ما لا يتصور فيه التشبيه، فيظن أنه استعارة، كقوله

تعالى: (لهم فيها دار الخلد)[1]، إذ ليس المعنى على تشبيه جهنم بدار الخلد، إذ هي في نفسها دار الخلد.

وقال صاحب المفتاح: وهذا الخلاف لفظي، راجع إلى الاصطلاح والنقل، وما حذف منه أداة التشبيه واسم المشبه به خبر للمشبه، أو في حكم الخبر، كخبر كان، وإن ، والمفعول الثاني لباب علمت، وسواء كان المشبه فيه مذكورًا، كقولك: زيد أسد، ورأيت أسدًا بحرًا، أم متروكًا، كقوله تعالى: (صم بكم عمي)[2]، فالأصحّ أن يسمى تشبيهًا، وأن الاسم لا يسمى فيه استعارة؛ لأن الاسم إذا وقع هذه المواضع فالكلام موضوع لإثبات معناه لما يعتمد عليه، وإذا امتنع إثبات ذلك له على الحقيقة كان لإثبات شبهٍ من الأسد له، فيكون اجتلابه لإثبات التشبيه، فيكون خليقًا بأن يسمى تشبيهًا إذا كان، إنما جاز ليفيده، ومن الناس من ذهب إلى أن الاسم استعارة إجرائه على المشبه المذكور، أو المقدر، مع حذف كلمة التشبيه، وهذا الخلاف _أيضًا_ لفظي، راجع إلى كشف معنى الاستعارة والتشبيه في الاصطلاح.

قوله: (والمراد ههنا ما لم يكن) إلى آخره، يُشعر بأن ما يكون على أحد الوجوه الثلاثة لا يكون تشبيهًا، وليس كذلك، بل لا يسمى تشبيهًا، وإن وُجد فيه معنى التشبيه، لِما ذُكر"[3].

---

(١) سورة فصلت: ٢٨.

(٢) سورة البقرة: ١٨.

(٣) مفتاح تلخيص المفتاح: ٤٩٤، ٤٩٥.

تعليقنا :

اختلفت وجهة نظر البلاغيين حول مصطلح التجريد، فمنهم من يدخله في التشبيه، ومنهم من جعله من الاستعارة في علم البيان، ومنهم من يلحقه بعلم البديع _كما هو مشهور.

فبينما نجد العلامة (السكاكي) ومن تابعه يلحق هذا النوع بالتشبيه، نجد (القزويني)، ومن سار على دربه يجعله من الاستعارة.

ومع أن مصطلح التجريد قد ذكره (القزويني) في علم البديع، إلا أنه يفهم من كلامه أن إلحاق هذا النوع بالاستعارة أولَى.

وقد تأثر العلامة (السكاكي) في رأيه بالشيخ (عبد القاهر الجرجاني)، والعلامة (الزمخشري).

بينما تأثر الخطيب (القزويني) في رأيه بابن سنان الخفاجي، في سر الفصاحة، وأبي هلال العسكري في الصناعتين، كما أشار إلى ذلك محقق الكتاب.

ومع أن العلامة (الخلخالي) لم يصرح برأيه _على غير عادته_ إلا أنه يفهم من كلامه ميله للعلامة (السكاكي).

***رأي العلامة البابرتي:**

يقول العلامة البابرتي:

"وأما التشبيه الذي على وجه التجريد، وهو أن يكون المشبه فيه مذكورًا أو مقدّرًا، أو اسم المشبه به، الذي هو اسم له بحسب الادعاء

مستعمل فيه، ولا يكون خبرًا، ولا في حكم الخبر، وحذف منه أداة التشبيه، كقولهم: رأيت من فلان أسدًا، ولقيني منه أسدٌ، ففيه خلاف:

ذهب صاحب المفتاح إلى أنه تشبيه، واختيار المصنف أنه لا يسمى تشبيهًا، قال: لأن اسم المشبه لم يجلب فيه لإثبات التشبيه، كما في قولك: جاءني أسد، ورأيت أسدًا، فإن الكلام موضوع لإثبات المجيء واقعًا من الأسد، والرؤية واقعة منك عليه، لا لإثبات معنى الأسد لشيء، فلم يكن ذكر المشبه به لإثبات التشبيه، وصار قصد التشبيه مضمرًا لا يعم إلا بعد الرجوع لشيء من النظر.

وهذا لا يسمى استعارة؛ لأن الاستعارة إنما تكون إذا جرى بوجه على ما يدعي أنه مستعار له.

أما باستعماله فيه، أو لإثبات معناه له، والاسم في مثل هذا غير جار على المشبه بوجه، وهذا خلاف لفظي راجع إلى الاصطلاح"[1].

رأي السيد الشريف في شرح المفتاح :

يقول (السيد الشريف) في شرح المفتاح:

"فقوله: (رأيت بفلان أسدًا، ولقيني منه أسدٌ) كلاهما من التجريد، ومعناه: أن ينتزع من أمر ذي صفة أمر آخر مثله في تلك الصفة مبالغة في كمال تلك الصفة في موصوفها، فكأنه قيل في هذين المثالين: بلغ فلان في الأسدية مرتبة صح معها أن ينتزع منه أسد آخر. وحينئذ يخفى تقدير أداة التشبيه، وقد يجيء التجريد في غير التشبيه، كقولك: (لي من فلان

(١) شرح التلخيص للبابرتي: ٤٧٠.

صديق حميم)، أي: بلغ من الصداقة مبلغًا صح معه أن يُستخلص منه صديق آخر"[١].

رأي العلامة العصام في كتابه (الأطول):

وقد عرض العلامة (العصام) في كتابه الأطول لهذه المسألة بشيء من التفصيل، ولعل كثيرًا من العلماء قد تأثروا بما ذكره، ونقلوا عنه، كالعلامة البناني والدسوقي وغيرهما.

يقول العلامة (العصام): "قول (القزويني):(ولا على وجه التجريد)، حيث قيد التعريف به؛ ليخرج تشبيه يتضمنه التجريد، فيما إذا لم يكن تجريد الشيء عن نفسه؛ لأنه حينئذ لا تشبيه نحو: (لَهُمْ فِيها دارُ الْخُلْدِ)، فإنه لانتزاع دار الخلد من جهنم، وهي عين دار الخلد لا تشبيه به.

بخلاف نحو: (لقيت بزيد أسدًا)، فإنه لتجريد (أسد) من (زيد)، و(أسد) مشبه به لـــ(زيد)، لا عينه، أي: ليس هو زيد.

ففيه_ أي: في قوله: (لقيت بزيدٍ أسدًا)_ تشبيه مضمر في النفس، فمن احترز به عن نحو: (لَهُمْ فِيها دارُ الْخُلْدِ)[٢]، فلم يجرد فعله عن غواشي الوهم، وكأنّ حبالة الوهم فيه تعريف التجريد، بالانتزاع عن أمر ذي صفة آخر مثله فيها، فتَوهَّم أن في كل تجريد تشبيهًا، فأمعن النظر، واستيقن مظان الخطر؛ لئلا يفتضح من سوء الأثر.

(١) شرح المفتاح للسيد الشريف: ٥٦٤.

(٢) سورة فصلت: ٢٨.

وزعموا أن إخراج التجريد من التشبيه مخالفة من المصنف مع المفتاح؛ حيث صرح بجعل التجريد من التشبيه"[١].

ويقول (العصام) في آخر مبحث التشبيه: "وقد جعل (السكاكي) نحو: (لقيت من زيد أسدًا) تشبيهًا، والمصنف أخرجه من تعريف التشبيه، باشتراط أن لا يكون[٢] على وجه التجريد، ولم يجعله[٣] أحد استعارة، وإنما خالف (السكاكي) فيه؛ لأن الإتيان باسم المشبه به ليس لإثبات التشبيه؛ إذ لم تقصد الدلالة على المشاركة، وإنما التشبيه مكنون في الضمير، لا يظهر إلا بعد تأمل.

ولم يجعل الاستعارة بالاتفاق؛ لأنه لم يجر اسم بالمشبه به على المشبه لا باستعماله فيه ولا بإثبات معناه له، وهذا النزاع لفظي راجع إلى تغيير التشبيه، كذا يستفاد من الشرح.

ونحن نقول: في (لقيت من زيد أسدًا) تجريد (أسد) من (زيد)؛ لجعل زيد أسدًا، وهذا الجعل يتضمن تشبيه زيد بالأسد، حتى صار أسدًا بالغًا غاية الجنس _أي: جنس الأسدية، حتى تَجَرَّد عنه _أي: عن زيد، لكنّ هذا التشبيه مكنون في الضمير خفي؛ لأن دعوى أسديته مفروغ عنها منزلة مَنزِلة أمر متقرر، لا يشوبه شائبة خفاء.

ولا يجعل (السكاكي) هذا النوع من التجريد من التشبيه المصطلح، وكذلك يتضمن التشبيه تجريد الأسد الحقيقي عنه؛ إذ لا يخفى أن المجرد عنه لا يكون إلا شبه أسد، فينصرف الكلام إلى تجريد الشبه، فهو في إفادة

---

(١) الأطول للعصام تحقيقا ودراسة – دكتوراه للباحث : ٥/ ٢٠٥٣.

(٢) أي: التشبيه.

(٣) أي: قولنا: لقيت من زيد أسدًا.

التشبيه بحكم رد العقل إلى التشبيه، بمنزلة حمل الأسد على المشبه، فهو الذي سماه (السكاكي) تشبيهًا.

ولا ينبغي أن ينازع فيه المصنف معه _يعني: (القزويني)، بإخراجه من التشبيه على ما مر، باشتراطه أن لا يكون على وجه التجريد_ وكيف لا وهو _أيضًا_ في تقدير المشبه والأداة، كأنه قيل: (لقيت من زيد رجلاً كالأسد)، ولا تفاوت في ذلك بينه وبين: (زيد أسد)"[(١)].

ولعل ما ذكره العلامة (العصام) في كلامه السابق إنما هو محاولة منه للتوفيق بين ما ذكره (السكاكي) و(القزويني) حول التجريد، وعُد إلى قوله: (وإنما خالف (السكاكي) فيه...)، وقوله: (ولا يجعل (السكاكي) هذا من التشبيه أن ينازع فيه المصنف معه)، أي: مع (السكاكي).

أقول: عند قراءة ما ذكره (العصام) ستدرك محاولته التوفيق بين رأي (السكاكي) و(القزويني).

رأي أستاذي الأستاذ الدكتور/عبدالعظيم المطعني – رحمه الله–:

وقد رد أستاذنا العلامة الدكتور/ عبد العظيم المطعني _رحمه الله_ كلام (التفتازاني) في جعله شواهد التجريد من باب الاستعارة، وحاصل كلامه: "فما أبعد ما يقرره السعد هنا عن الذوق البياني وعن طبائع النفوس:

(١) الأطول: ٥/ ٢٣٥٠.

إن مذهب السعد فيما نرى _فوق أنه دعوى من غير دليل، فإنه أحق ما قيل في هذا الفرع بالرفض؛ لأنه مبهم وهزيل"[1].

تعليقنا :

وما ذكره أستاذنا حقّ وصدق، وكيف لا و(التفتازاني) بهذا الرأي يكون قد أزاح الحدود بين التشبيه والاستعارة، وخلط بينهما خلطًا عظيمًا.

ولست أدري، كيف نقول: (زيد أسد) بوجود الطرفين، ثم نزعم أنه استعارة، ونتكلف في تأويله تكلفات هي أقرب إلى السفسطة منها إلى البحث العلمي _كما هو الحال عند (التفتازاني) ومن سار على دربه، ثم كيف نزعم ذلك، ومن أهم الفروق بين التشبيه والاستعارة: (حذف أحد الطرفين) حذفًا كليًّا، وكنت قد ذكرت تفصيل ذلك عند تحقيق لكتاب الأطول.

*رأي الأستاذ الدكتور/ محمد شادي:

ولأستاذنا العلامة، الأستاذ الدكتور/ محمد شادي كلام جيد في هذا الشأن، لا مفر من ذكره، حيث يقول: "التشبيه غير الاصطلاحي، ويأتي على صورتين: الأولى: التجريد، ولا يكون تشبيهًا إلا إذا رأينا المشبه به منتزعًا من المشبه للمبالغة في التشبيه، حتى صار المشبه كأنه أصل ينتزع من المشبه به، نحو: لقيت بمحمد أسدًا، وكقول الفرزدق:

ترى الغُرّ الفوارس من قريش إذا ما الأمر في الحدثان غالا

قيامًا ينـــظرون إلى سعيد كأنهم يرون به هـــلالاً

(١) التشبيه البليغ هل يرقي إلى درجة المجاز، أستاذنا، الأستاذ الدكتور/ عبد العظيم المطعني _رحمه الله: ٦٦.

يقول سيادته: فإن هذا لا يندرج تحت التشبيه الاصطلاحي؛ لأن الطرفين لم يُذكرا على وجه ينبئ عن التشبيه؛ لخلوه من الأداة، لفظًا وتقديرًا"(١).

وكلام سيادته حري به أن يكتب بماء الذهب، ولعل هذا ما أميل إليه وأرتضيه في هذا الشأن.

(١) أساليب البيان والصورة القرآنية، أ.د/ محمد إبراهيم شادي: ٣٧.

٢-أقسام المجاز اللغوي وموقف (القزويني) و(السكاكي) ورأي (الخلخالي):

يقول (الخلخالي):

"قال المؤلف: قسَّم صاحب المفتاح المجاز إلى الاستعارة وغيرها، وعرّف الاستعارة: بأن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر، مدعيًا دخول المشبه في جنس المشبه به، وقسّم الاستعارة إلى المصرح بها، والمكني عنها، وعنَى بالمصرح بها أن يكون المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به، وجعل من المصرح بها: تحقيقية، وتخييلية.

وفسر التحقيقية بما مر، أي: بتحقيق معنى المشبه المتروك حسًّا أو عقلاً، وعَدّ التمثيل على سبيل الاستعارة من التحقيقية"(١).

*رأي (القزويني) في كلام (السكاكي) السابق:

يقول (الخلخالي): "ورد المؤلف عدّ التمثيل من الاستعارة التحقيقية؛ لأن التمثيل كما علم هو المجاز المركب، فهو مستلزم للتركيب المنافي للإفراد، والاستعارة التحقيقية، بل الاستعارة مستلزمة للإفراد، بل هي مفرد؛ لأنه جعلها من أقسام المجاز، وعرّف المجاز _هو وغيره من السلف_ بالكلمة المستعملة إلخ، والتنافي بين اللوازم"(٢).

---

(١) يراجع تفصيل ذلك في: المفتاح للسكاكي: ١٧٢، ومفتاح تلخيص المفتاح للخلخالي: ٦١٢.

(٢) الإيضاح، تح: د/ خفاجي: ٥/ ١٣٨.

*رأي (الخلخالي) في استدراك (القزويني) على (السكاكي):

يقول (الخلخالي) بعد أن نقل كلام (القزويني): "قلت: الكلمة تطبق على المركب _أيضًا، وإن كان ذلك أقل من إطلاقها على المفرد، لكنه كثير، كما يقال: {وكلمة الله هي العليا}(١)، أي: وكلامه، وكما يُقال: كلمة الحويدرة لقصيدته، فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على أعم من المفرد وهو اللفظ، كما في تعريف الحقيقة، فإنه قال فيه: هي الكلمة المستعملة مع التحقيقية، بل ذكره في فصلها لمشابهته إياها من جهة تحقق معنى التشبيه المتروك عقلاً، وذكر المشبه به فقط، ولا يلزم من ذكره في فصلها للجهة المذكورة أن يعدَّه منها"(٢).

هذا ما ذكره (الخلخالي) في رده على نقد (القزويني) للسكاكي، وكان (القزويني) قد نفد (السكاكي) في عدّه الاستعارة التمثيلية من التحقيقية، وزعم (القزويني) في نقده أنه لما كان التمثيل هو المجاز المركب فهو مستلزم للتركيب المنافي للإفراد.

ورد (الخلخالي) نقد (القزويني) هذا بأن الكلمة قد تطلق على المركب _أيضًا_ كما تطلق على المفرد، واستشهد لذلك بالآية الكريمة المذكورة، ثم عاد (الخلخالي) ونفى أن يكون (السكاكي) قد عدّ الاستعارة التمثيلية من المصرح لها التحقيقية، بل كما قال: (ذكر في فصلها لمشابهته إياها من جهة تحقق معنى التشبيه المتروك عقلاً).

---

(١) سورة التوبة: ٤٠.

(٢) مفتاح تلخيص المفتاح: ٦١٢، ٦١٣.

*رأي العلامة البابرتي:

وقد نقل العلامة (البابرتي) كلام صاحب المفتاح، وتعقيب صاحب الإيضاح عليه، ثم قال: "والجواب: أن صاحب المفتاح قال:

ومن الأمثلة: (استعارة إحدى صورتين منتزعتين من أمورٍ لوصفِ الأخرى)، فبيّن أن المراد إذا كان تشبيه وصف صورة بصورة أخرى، لا يكون التركيب فيه مُعتبرًا، فلا ينافي الإفراد، على أنه وإن كان مركبًا يمكن تنزيله منزلة الواحد تقليلاً للاعتبار.

فكما أنهم تسامحوا في إلحاق الوهمي بالعقلي، والخيالي بالحسي في جهة الجامع في العطف.

وتسامحوا في جعل وجه التشبيه حسيًّا يمكن أن يتسامح في هذا _أيضًا_ مثل علتهما على أنها من فروع التشبيه، والتشبيه ليس بمستلزم للإفراد.

على أنا لا نسلم عد التمثيل على سبيل الاستعارة من التحقيقية، لما ظهر من قوله: (ومن الأمثلة...)، حيث لم يقل: (ومن التحقيقية)، وذكره في فصله لا يستلزم ذلك؛ لجواز التنظير بمشابهه.

والاستدلال على لزوم الإفراد بقوله في المجاز: (الكلمة المستعملة...)، مع أنه لا ينافي التمثيل، لما مرّ، مع أن المراد منه: (وصف إحدى الصورتين) ضعيف؛ لأن الكلمة كثيرًا ما تطلق على ما

فوقها _أيضًا_ قال الله تعالى: {وكلمة الله هي العليا}، ويقال: كلمة الحويدرة"(١).

وقد تأثر العلامة البابرتي في كلامه السابق، ورده على (القزويني) فيما نقد به (السكاكي) بكلام العلامة الخلخالي ورد السابق، كما هو واضح عند التأمل، وإن كان ما نص عليه البابرتي وذكره في رده أكثر تفصيلاً وتوضيحًا وشرحًا وتبيينًا من العلامة (الخلخالي) _كما هو واضح.

على أن فحوى رد (البابرتي) على (القزويني) لم يختلف عن رد العلامة (الخلخالي).

*رأي طاش كبرى زادة في (شرح الفوائد الغياثية):

وقد أيد صاحب شرح الفوائد الغياثية العلامة (السكاكي) فيما ذهب إليه، ويكون بهذا قد اتفق مع ما قالاه: (البابرتي) و(الخلخالي)، في رد بضاعة (القزويني) ونقده (السكاكي)، حيث يقول العلامة طاش كبرى زادة: "وقد مر في التشبيه التمثيلي الذي هو مبنى هذا النوع من الاستعارة أن الأمور المتعددة خارجة عن طرفي التشبيه، وليس جزءًا من وجه الشبه، بل هي مادة لهما ولوجه الشبه فقط، وأن مرجع تركيب الطرفين ووجه الشبه هو تركب الهيئة فقط، بأن كانت منتزعة من أكثر من أمرين، إذ المنتزع من أمرين هيئة واحدة قطعًا.

ثم إن الهيئة المركبة إن عبر عنها بلفظ مفرد كلفظ المثل والقصة _مثلاً_ يكون مفردًا في عرفهم؛ لأن مدار المفرد والتركيب عندهم إفراد اللفظ وتركيبه حتى لو عبر بلفظ مركب، فإنما هو لتحصيل مواد الهيئة

(١) شرح التلخيص للبابرتي: ٥٨٧، ٥٨٨.

عند عدم اشتهاره، أو غرابته، وإنما المقصود هيئتها فقط، فيكون المآل إلى التعبير بلفظ، وإن لم يصرح بذلك، إذ التفصيل لأجل نفش الهيئة في ذهن السامع فيكون مقصودًا بالعرض، إنما المقصود بالذات ملاحظة الهيئة إجمالاً، فيكفي في التعبير عنها لفظ المثل _مثلاً، فيكون مفردًا حتى إن لم يذكره فيكون مقدرًا البتة...

=فإذا عرفت هذا، فقد اتضح وجه درْجهم الاستعارة التمثيلية في المجاز الذي اعتبر فيها الإفراد؛ فاندفع بهذا اعتراض صاحب الإيضاح بأن التمثيل مستلزم للتركيب المنافي للإفراد، فكيف يكون قسمًا من الاستعارة التي هي قسم من المجاز المفرد؟!

وذلك لأن التمثيل مستلزم للتركيب في المواد لفظًا ومعنى، لكنها ليست شيئًا من الطرفين، وكذا قد يستلزم التركيب في الهيئة لكن معنى لا لفظًا، فلا نسلم منافاته الإفراد اللفظي الذي هو التعبير في هذا الفن"[1].

والعلامة طاش كبرى زادة بكلامه لم يختلف كثيرًا عن أستاذه (الخلخالي) حين رد على (القزويني) بضاعته، وإن كان فقط عرض كلامه ورده بعد أن قدّم له بمقدمة طويلة تعمدت نقلها، ولا داعي لتفسير ما قاله، حيث إن ما ذكره واضح، وقد تكرر معناه عند (الخلخالي) والبابرتي، فلا داعي للتكرار.

(١) شرح الفوائد الغياثية، طاش كبرى زادة، مخطوط: ٢٤٤.

رأي العلامة (آت بازاري):

ويقول العلامة (آت بازاري) في حاشيته على مختصر المعاني في رده على كلام المفتاح: "حاصل ذلك أن المجاز المركب الذي هو التمثيل داخل _أيضًا_ في تعريف المجاز؛ لأن المراد بالكلمة المأخوذة في التعريف هو اللفظ الشامل المفرد والمركب، نحو: (كلمة الله).

ثم يقول: وفيه نظر؛ لأن الكلمة مجاز في اللفظ عند أهل العربية، فيلزم التجوز في التعريف من غير قرينة، وهو غير جائز.

والثاني: أنا لا نسلم أن التمثيل...إلخ، وفيه نظر _أيضًا_ لأن عدم استلزام التمثيل التركيب لا يوجب استلزامه الإفراد"(١).

رأي العلامة القريمي في كتابه (المعول في حواشي شرح المطول) :

وفي حاشية المعول في حواشي المطول للعلامة القريمي: "ويقرب مما دافع به (الخلخالي) عن (السكاكي) حين قال : إن الكلمة قد تطلق على المركب _أيضًا_ ما قاله الكاشي في شرح المفتاح من أن المراد من كون المجاز راجعًا إلى معنى الكلمة أن لا يكون راجعًا إلى حكم الكلمة.

=وفي قوله: (أنا لا نسلم أن التمثيل يستلزم التركيب): هذا الجواب مال إليه الفاضل (الكاشي) لكن مستندًا بسند آخر؛ حيث قال/ نظر صاحب البيان إلى المعنى، لا إلى اللفظ المجرد، فلو فرضنا أن يكون المشبه به أمرًا واحدًا مركبًا من أمور كثيرة، ويكون اللفظ الدال عليه منكرًا، فلا

(١) حاشية آت بازاري على مختصر المعاني للتفتازاني، مخطوط نادر، لوحة رقم: ١٦٢، تحت رقم: ١٢٤٨، بلاغة.

ينبغي أن يجعل تلك الاستعارة مركبة، كما جعل صاحب الإيضاح، بل وجب أن يقال: إنه استعارة واحدة نظر إلى المعنى، والتمثيل على سبيل الاستعارة هكذا، فهو مفرد عند أصحاب التحقيق"[١].

وحاصل ما أجاب به (السكاكي) ومن تبعه في رد كلام (القزويني):

أن (السكاكي) عدّ التمثيل قسمًا من مطلق الاستعارة التصريحية التحقيقية الشاملة للإفرادية والتركيبية، لا من الاستعارة التي هي مجاز مفرد.

وأجيب _أيضًا_ بأن لفظ المفتاح صريح في أن المجاز الذي جعله (السكاكي) منقسمًا إلى أقسام هو مطلق المجاز، وليس هو المجاز المفرد.

وأن المراد بالكلمة _كما ذكر (الخلخالي) والكاشي والبابرتي والتفتازاني _ عند دفاعهم عن (السكاكي) اللفظ الشامل للمفرد والمركب.

ولا نسلم أن الاستعارة التمثيلية تستلزم التركيب؛ لأن الصورة المنتزعة من متعدد لا تستدعي متعددًا يتعين منه، ولا تتعين الدلالة عليها بلفظ مركب، بل يجوز أن يعبر عن الصورة المنتزعة بلفظ مفرد مثل المثل[٢].

وقد رد بعض هذه الأجوبة وقبل بعضها.

---

(١) المعول في حواشي شرح المطول: ٣١٥.

(٢) يراجع تفصيل ذلك في الإيضاح للقزويني، تح: د/ خفاجي: ٥/ ١٣٨، وما ذكره المحقق بالتفصيل هناك.

*رأي أ.د/ محمد شادي:

ولعل ما أميل إليه هو ما ذهب إليه (السكاكي)، وتابعه فيه أكثر العلماء، وما يؤكد ذلك هو قول أستاذنا، الأستاذ الدكتور/ محمد شادي: "وقد جرى الدارسون على إطلاق الاستعارة التمثيلية على الاستعارة المركبة، وهو إطلاق قاصر لسببين:

الأول: أنه يضيق مفهوم الاستعارة التمثيلية؛ إذ يحصرها في المركبات، مع إمكان أن تقع في المفردات، كقوله تعالى: {فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}(١)، فقد استعار النور للقرآن، لا باعتباره حروفًا وكلمات، ولكن باعتباره هُدى وتشريعًا، وما كان على هذا النحو من استعارة محسوس لمعقول فهو جدير باسم التمثيل؛ لما فيه من تجسيد وانتقال بالمعنى من الخفاء إلى الجلاء، ومن معنى يدركه العقل إلى صورة تراها العين، وهذا ما يفهم من مجموع كلام عبد القاهر واستشهاده.

الثاني: أن ما ذهبوا إليه يوسع الاستعارة التمثيلية من جهة أخرى؛ إذ يجعلها تتناول كل المركبات الحسية، مع أن الأنسب للتمثيل على حد الاستعارة أن يكون للأشياء المحسوسة المستعارة للمعاني المعقولة، سواء كان هذا في مجال المفردات أم في مجال المركبات"(٢).

---

(١) سورة الأعراف: ١٥٧.

(٢) أساليب البيان والصورة القرآنية، أ.د/ محمد شادي: ٣٤٧.

٣- الاستعارة المكنية ورأي (السكاكي) و(القزويني) و(الخلخالي):

رأي العلامة القزويني:

يقول (الخلخالي):

"قال المؤلف: وعنى صاحب المفتاح بالمكني عنها أن يكون المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه، على أن المراد بالمنية في قول الهذلي: السبع، بادعاء السَّبُعية للمنية، بقرينة إضافة الأظفار إلى المنية.

ورده المؤلف: بأن لفظ المشبه فيها مستعمل فيما هو موضوع له تحقيقًا؛ لأن المراد بالمنية في البيت هو الموت لا الحيوان المفترس، فهو مستعمل فيما وضع له حقيقة، وإضافة الأظفار قرينة تشبيه المنية بالسبع، ولا شيء من الاستعارات مستعملاً كذلك.

*رد (الخلخالي) على نقد (القزويني) للسكاكي:

يقول الخلخالي: قلت: لا نسلم أن لفظ المشبه فيها مستعمل فيما وضع له تحقيقًا. قوله: لأن المراد بالمنية في البيت هو الموت ممنوع، بل المراد هو الموت المدخل في جنس السبع؛ لمبالغة في التشبيه مجعولاً كأنه سبع من السباع، فاستعمال لفظ المنية بعد أن جعل اسمًا للسبع مرادفًا لاسمه في هذا المعنى ليس فيما وضع له تحقيقًا، بل فيما وضع له ادّعاءً، فيكون مستعملاً في غير ما وضع له تحقيقًا، وهو معنى الاستعارة.

لا يقال: إن الاستعارة بالكناية على مذهب صاحب المفتاح هي أن تذكر المشبه، وتريد المشبه به، والمشبه به في الصورة هو السبع، وظاهرٌ أن المراد بالمنية فيها ليس السبع، فلا يتحقق فيها الاستعارة بالكناية؛ لأنا نقول بعد جعل الاستعارة فيها يصير أفراد جنس السبع قسمين: متعارفًا

وغير متعارف، وغير المتعارف سبع ادعاءً، فهو المشبه به ادّعاء، والمراد في الاستعارة بالكناية هو هذا لا المشبه به الحقيقي، وقد يكون المراد مشبهًا به حقيقيًّا، كما في: أنبت الربيع البقل، عند صاحب المفتاح"(١).

وكلام (الخلخالي) هنا واضح لا يحتاج إلى شرح؛ حيث إن الخلاف بين (القزويني) و(السكاكي) إنما هو في قول أحدهما: (تحقيقًا)، وقول الآخر: (ادعاءً)، وقد رد العلامة (الخلخالي) كلام (القزويني) _كما هو واضح، غير مستتر، فلا داعي لتكراره.

*رأي العلامة (البابرتي):

يقول العلامة البابرتي، بعد أن ذكر كلام (السكاكي)، ونقد (القزويني) له: "والجواب: أن هذا مكابرة من (القزويني) ظاهرة؛ لأن لفظ الأظفار قرينة ظاهرة على أن المراد به ليس هو الموضوع له؛ إذ لا شيء مما هو موضع له محتاج إلى دلالة القرينة.

وقول (القزويني) _والكلام للبابرتي_ بأن المراد من المنية في البيت هو الموت: قلنا: ممنوع، بل المراد منها: الموت متصورة بالصورة الوهمية الداخلة في جنس السبع، بدلالة (الأظفار).

وقوله: (وإضافة نحو الأظفار قرينة التشبيه) ليس بشيء؛ لأن التشبيه لا يحتاج إلى ذلك.

---

(١) مفتاح تلخيص المفتاح: ٦١٧، ٦١٨. والإيضاح: ٥/ ١٤٣ وما بعدها. ومفتاح العلوم: ١٧٩.

ولئن سلم فليس من أقسام التشبيه المنحصر في الثمانية؛ إذ لا يجوز حذف المشبه به وذكر المشبه وحده.

وإذا بطل الاعتراض الموهم بطل التشنيع"[1].

وقول البابرتي السابق: (بل المراد منها: الموت متصورة بالصورة الوهمية الداخلة في جنس السبع) يلتقي فيه مع كلام العلامة (الخلخالي) السابق في تأييده (السكاكي)، ورده على (القزويني).

*رأي العلامة السيد الشريف في شرح المفتاح :

وقد ذكر (السيد الشريف) في شرح المفتاح آراء العلماء _ومنهم (السكاكي) و(القزويني)_ في الاستعارة المكنية، وفنّد معظمها، وهاك عبارته، حيث يقول: " قال (السكاكي): (القسم الرابع في الاستعارة بالكناية)، قد اختلف فيها على أقوال:

[الأول]: ما ذهب إليه الجمهور، وهو: أن المستعار في مثل قولك: (أظفار المنية نشبت بفلان) هو اسم المشبه به المسكوت عنه، أعني: لفظ السبع مثلاً، وما أثبت للمشبه المذكور الذي هو المنية من لوازم المشبه به _أعني: الأظفار_ كناية عن لفظ السبع، وكونه مستعارًا للمنية.

قال في الكشاف[2]: من أسرار البلاغة ولطائفها: أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار، ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه، فينبهوا بتلك الرمزة على مكانه، فإذا قلت: شجاع يفترس أقرانه، وعالم يغترف منه

(١) شرح التلخيص للبابرتي: ٥٩٠.

(٢) الكشاف للزمخشري: ٢/ ٤٤٤.

الناس؛ فقد نبهت على أن: (الشجاع أسد، والعالم بحر)، وهذا القول هو الصواب، الذي لا خلل فيه لفظًا ولا معنى.

[الثاني]: ما ذهب إليه بعضهم، وهو: أنه قد يضمر التشبيه في النفس فلا يصرح شيءٌ من أركانه سوى لفظ المشبه، ويدل عليه بأن يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به، فيسمى ذلك التشبيه المضمر استعارة بالكناية.

ويتجه عليه: أنه لا مناسبة في تسميته استعارة، وعلى القولين لفظ (الأظفار) في المثال المذكور باقٍ على حقيقة معناه، وإثباتها للمنية استعارة تخييلية، كما مر.

[الثالث]: ما ذهب إليه المصنف _أي: (السكاكي)_ من: أن الاستعارة بالكناية هي: لفظ المنية المستعمل في السبع _مثلاً، فإنه ادُّعي للمنية السبعية، ومع ذلك أطلق عليها اسمها.

ويرد عليه _والكلام للسيد الشريف_: أن لفظ (المنية) في المثال المذكور مستعمل فيما وضع له على سبيل التحقيق، فلا يندرج في الاستعارة، التي هي مجاز مستعمل في غير ما وضع له، وأما ادعاء السبعية للمنية فلا يجدي نفعًا؛ لأن ذلك لا يخرجها عن كونها موضوعًا لها لفظ المنية تحقيقًا، كما أن ادعاء الأسدية للشجاع في الاستعارة المصرح بها لا يجعله موضوعًا له لفظ (الأسد).

وربما يجاب عن ذلك: بأن ما ليس بخارج عن المعنى الموضوع له إذا اعتبر معه أمر خارج صار خارجًا عنه، دون العكس فيكون لفظ

(المنية) مستعملاً في غير ما وضع له، ولا يكون لفظ (الأسد) مستعملاً في ما وضع له فتأمل.

ويرد عليه _أيضًا_ ما مر، من أنه ينافيه ما قد صرح به فيما سلف، من أن المستعار هو اسم المشبه به، سواء كان هو المذكور أم المتروك"[1].

وقد ذكر بما لا يدع مجالاً للشك رد (السيد الشريف) كلام (السكاكي) و(القزويني) في الاستعارة المكنية، وإن كان الملاحظ ميله لما ذكره (القزويني)، بدليل رده على (السكاكي) بكلامه _كما هو واضح غير مستتر.

ومع ذلك فقد اختار (السيد الشريف) رأي الجمهور وعضده بكلام (الزمخشري) في الكشاف.

***رأي طاش كبرى زادة في (شرح الفوائد الغياثية):**

بعد أن ذكر طاش كبرى زادة الأقوال الثلاثة في الاستعارة المكنية، قال:

"وعلى كلٍّ من هذه المذاهب إيرادات:

أما قول الجمهور الذي اختاره صاحب الكشاف، فبأن المنية إذا كان مشبهًا، والسبع مشبهًا به، يلزم أن يذكر في الاستعارة كلا طرفي التشبيه، أحدهما: تحقيقًا، وهو المشبه، وقد عرفت أن ذكر طرفي التشبيه يعم التحقيقي والتقديري.

(١) شرح مفتاح العلوم للسيد الشريف: ٦٢٦، وما بعدها.

وأما الإيراد على الثاني _وهو قول صاحب الإيضاح_ فيلزم عدم المناسبة في تسميتها استعارة؛ إذ التشبيه المضمر ليس باستعارة لا لفظًا ولا معنى...

على أنه يلزم على هذين المذهبين أن يكون لفظ الأظفار على معناه الحقيقي، وأن يكون إثبات الأظفار استعارة تخييلية، ولا يخفى ما فيه من التكلّف؛ لأن حقيقة الأظفار أمر محسوس، وحقيقة الموت أمر معقول، والمحسوس لا يمكن إثباته للمعقول في اعتبار العقل؛ لعدم إمكانه، وكذا المخيل لا يمكن إثباته للمعقول لما ذكر.

وإنما الطريق: تخييل المنية سبعًا ادعاءً، ثم إثبات أمر مخيل مهلك شبيه بحقيقة الأظفار، كما هو مذهب (السكاكي).

وأما على الثالث: وهو الرأي المنسوب للسكاكي؛ فلأن استعمال لفظ المنية في المعنى الحقيقي ينافي جعلها استعارة، وادعاء السبعية لها بعد الاستعمال لا يجدي أصلاً"(١).

وبعد أن فنّد صاحب شرح الفوائد الغياثية الأقوال الثلاثة _كما مر، يقول: "وإذ قد عرفت هذا، فاعلم أن المذهب الحق، والذي عول عليه (السكاكي)، هو أن الاستعارة: ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به معنى، وإعطاء اسم الثاني للأول، أن لازمه له لفظًا، فالاستعارة بالكناية بحسب المعنى: ادعاء دخول المنية في جنس السبع، بحيث يخيل له ما للسبع من آلة الإهلاك، أعني: الأظفار، وبحسب اللفظ: هو إثبات لفظ

(١) شرح الفوائد الغياثية، طاش كبرى زادة، لوحة رقم: ٢٤٢.

الأظفار إلى المنية بأن تضيف إليها، كقولك: (أظفار المنية)، أو تنسبها إليها، كقولك: (أنشبت المنية أظفارها)...

وإنما سميت مكنية؛ لنقل لفظٍ دال على لازم المشبه به إلى لازم المشبه.

فالذي يسمى استعارة بالكناية _لفظًا_ هو هذا النقل، والذي يسمى استعارة تخييلية هو نقل لفظ الأظفار من حقيقتها إلى الأمر المخيّل في المنية.

فإن قلت: إضافة الأظفار إلى المنية ليست استعارة، بل تصرّف في أمر عقلي؟!

قلت: نقل الأظفار إلى الأمر المخيل لغوي قطعًا، وهذا النقل من حيث كون الأمر المخيل مستقلاً استعارة تخييلية، ومن حيث إضافته وتبعيته إلى المنية استعارة بالكناية، فالنقل واحد حقيقة ومختلف اعتبارًا، فلا يخرج بزيادة الاعتبار عن كونه نقلاً لغويًّا"(١).

*رأي أستاذي الأستاذ الدكتور/ محمد شادي:

ولأستاذنا الدكتور/ محمد شادي كلام جيّد حول هذا الخلاف الذي فصلنا القول فيه، حيث يقول: "إن الدافع إلى كل هذا الجدل الذي لا طائل من ورائه كان هو البحث عن مبرر لتسمية هذه الصورة بالاستعارة، مع ما في الاستعارة عندهم من تجوز لغوي في اللفظ المفرد، مع أن الخضوع للواقع، والاعتراف بما في هذه الصورة من تجوز في الإثبات مع التحليل في الوقت ذاته، أرى تسميتها: (صورة مكنية تخييلية).

(١) شرح الفوائد الغياثية، طاش كبرى زادة: ٢٤٣.

فإن في هذه التسمية فرارًا من لفظ الاستعارة وما يستدعيه من البحث المتكلف عن لفظ مفرد، تجري فيه الاستعارة حتى يظل التجوز لغويًّا"(١).

ولعل كلام سيادته هو ما أميل إليه وأرضاه خروجًا من هذا الخلاف والأخذ والرد الذي لا طائل من ورائه _كما قال سيادته، يمكن تسمية ذلك، بـــ(الصورة المكنية التخييلية)،

رأي جديد للعلامة العصام :

ولعل العلامة (العصام) في كتابه النفيس: (الأطول) قد أحس بذلك، فذكر رأيًا جديدًا _كعادته؛ حيث جعل هذا من الاستعارة: (استعارة مقلوبة) _على حد قوله، وعبارته في ذلك هي: "ومن غرائب السوانح، وعجائب اللوائح: أن الاستعارة بالكناية فيما بين الاستعارات: (استعارة مقلوبة)، مبنية على التشبيه المقلوب؛ لكمال المبالغة في التشبيه، فهي أبلغ من المصرحة، فكما أن قولنا: (السبع كالمنية)، تشبيه مقلوب يعود الغرض منه إلى المشبه به، كذلك: (أنشبت المنية أظفارها) استعارة مقلوبة؛ استُعير بعد تشبيه (السبع بالمنية) (المنية للسبع) الادعائي، وأريد بالمنية معناه _بعد جعلها سبعًا؛ تنبيهًا على أن المنية بلغت في الاغتيال مرتبة ينبغي أن يستعير السبع عنها اسمها دون العكس، فالمنية وُضعت موضع السبع، لكن هذا على ما جرى عليه (السكاكي)"(٢).

(١) أساليب البيان والصورة القرآنية: ٢٩٥.

(٢) الأطول: ٦/ ٢٥٦.

تعليق أستاذنا الأستاذ الدكتور / عبد الرحمن الكردي على رأي (العصام) السابق :

وقد علق أستاذنا، الأستاذ الدكتور/ عبد الرحمن الكروي في كتابه القيم: (نظرات في البيان) على رأي (العصام) السابق، بقوله: "وعلى هذا، فالاستعارة بالكناية عند (العصام) هي: لفظ المشبه به المقلوب المستعمل في المشبه المقلوب، مع جعل مجموع الكلام بعد ذلك كناية اصطلاحية.

وقرينة الاستعارة هي: ذكر ملائم المشبه المقلوب، فهي لفظية، وقرينة الكناية حالية؛ إذ معنى الكناية: تحقق الموت بلا ريبة، وهو مفهوم من جملة الكلام"(١).

ثم يقول سيادته: "قالوا : إن رأي (العصام) هذا قد دفعه إليه كلام (السكاكي) الذي يرى أن الاستعارة بالكناية هي: لفظ المشبه به، المستعمل في المشبه به ادعاءً، المدلول عليه بإثبات لازمه"(٢).

وقد كرر العلامة (العصام) رأيه هذا في شرحه على السمرقندية، وعبارته هناك هي: "وإذا عرفت الأقوال الثلاثة، فاستمع، فلنا تحقيق رابع، أرجو أن يكون ممن ليس لما أعطاه مانع.

وهو أن الاستعارة بالكناية من فروع التشبيه المقلوب"(٣).

---

(١) نظرات في البيان، أ.د/ عبد الرحمن الكروي: ١٩٢، وتقرير الشمس الإنبابي على تجريد البناني: ٤/ ٢٥٩، وما بعدها.

(٢) نظرات في البيان: ١٩٣، ومفتاح العلوم: ٢٠٨.

(٣) شرح العصام على السمرقندية: ١٧.

تعليق الشيخ الإنبابي على رأي العصام السابق :

ويعلق شيخنا، الشيخ/ الشمس الإنبابي على كلام (العصام) السابق بقوله: "أي: إن الاستعارة مبنية على تشبيه مقلوب؛ لأنه بعد تشبيهه المشبه به الأصلي بالمشبه الأصلي استعير اسم المشبه الأصلي للمشبه به الأصلي.

ففي: (أنشبت المنية أظفارها بفلان): شبه السبع بالمنية، واستعير له اسمها"(١).

وكنت قد ذكرت ذلك بالتفصيل عند تحقيقي كتاب (الأطول) للعصام، كما هو مشار إليه هنا.

(١) حاشية الإنبابي على الرسالة البيانية للصبان: ٢٨١. ودرر العبارات وغرر الإشارات في تحقيق معنى الاستعارات، لابن مكي الحموي: ١٧.

٤- القول في الكناية والآراء حولها:

يقول (الخلخالي):

"المقصد الثالث من مقاصد علم البيان: الكناية، وهي لفظ أريد به لازم معناه، مع جواز إرادة معناه مع لازم معناه، كقولك: فلان طويل النجاد، أي: طويل القامة، ولا يمتنع مع إرادة طول القامة إرادة طول النجاد من غير تأول، فظهر منه أن الكناية تفارق المجاز من جهة إرادة المعنى فيها، مع إرادة لازمه، بخلاف المجاز، فإنه لا يجوز إرادة المعنى مع إرادة لازمه؛ لأن المجاز ملزوم قرينة معاندة لإرادة الحقيقة، وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء، وإلا يلزم جواز وجود الملزوم بدون اللازم.

رأي (السكاكي):

وفرّق (السكاكي) بينهما: بأن مبنى الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم، ومبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم.

ردّ (القزويني) كلام (السكاكي):

وردّ بأن اللازم ما لم يكن ملزومًا يمتنع أن ينتقل الذهن منه إلى الملزوم؛ لأن اللازم إذا لم يكن ملزومًا يكون أعم منه؛ لامتناع أن يكون أخص في اللزوم الكلي، وإلا يلزم وجود الملزوم من حيث هو ملزوم بدون اللازم، وإذا كان أعم منه لا يستلزم الأخص كليًّا ذهنًا وخارجًا، فيمتنع الانتقال منه إليه، وحينئذ يكون الانتقال من الملزوم إلى اللازم.

*الجواب عن اعتراض (القزويني) على (السكاكي):

وأجيب عنه بأن اللزوم بين الطرفين من خواص الكناية دون المجاز، أو شرط لها دونه.

*رأي (الخلخالي):

قلت: نسلم أن الأعم من حيث هو أعم لا يستلزم الأخص كليًّا، لكن لا يمتنع انتقال الذهن منه إليه، بوساطة قرينة دالة على إرادته، ويسمى هذا النوع كناية؛ لما فيه إخفاء وجه التصريح"(١).

رأي أستاذنا الدكتور / محمد عبد المنعم خفاجي /

يقول أستاذنا الدكتور/محمد عبد المنعم خفاجي في تحقيقه الإيضاح: "هذا، ولنبسط فرق (السكاكي) بين المجاز والكناية:

الانتقال في الكناية من اللازم إلى الملزوم كالانتقال من طول النجاد إلى طول القامة.

وفي المجاز الانتقال من الملزوم إلى اللازم، كالانتقال من الغيث إلى النبت، ومن الأسد إلى الشجاعة"(٢).

رأي أستاذنا الأستاذ / حامد عوني في كتابه (المنهاج الواضح) :

وقد وضح الأستاذ/حامد عوني، في كتابه القيم: (المنهاج الواضح)، الفرق الذي ذكره (السكاكي)، وعبارته في ذلك هي: "وقد فرق

(١) ينظر تفصيل ذلك في: مفتاح تلخيص المفتاح: ٦٢٧، مفتاح العلوم للسكاكي: ١٩٠، والإيضاح، تح: د/ خفاجي: ٥/ ١٥٨، وما بعدها.

(٢) هامش الإيضاح، تحقيق أستاذنا، الأستاذ الدكتور/محمد عبد المنعم خفاجي: ٥/ ١٦١.

(السكاكي) بينهما أيضًا بأن الانتقال في (الكناية) من اللازم إلى الملزوم، كالانتقال من طول النجاد إلى طول القامة في المثال المتقدم، فطول القامة ملزوم لطول النجاد، وطول النجاد لازم لطول القامة.

أما المجاز فالانتقال فيه من الملزوم إلى اللازم (عكس الأول) كالانتقال من الغيث إلى النبات في نحو قولك: رعى جوادي الغيث، وكالانتقال من الأسد إلى الجريء في نحو قولك: على الفرس أسد، فإن النبات لازم للغيث عادة، والغيث ملزوم له، كما أن الجريء لازم للأسد، والأسد ملزوم له"[١].

رد البابرتي نقد القزويني للسكاكي وتأييده للخلخالي :

وقد ردّ العلامة البابرتي نقد (القزويني) للسكاكي، كما فعل (الخلخالي) منذ قليل، وعبارته في ذلك هي: "وأجيب عنه بأن اللزوم بين الطرفين من خواص الكناية دون المجاز، أو شرط لها دونه، وليس بشيء؛ لأنه لا نزاع في الفرق بينهما، وإنما الكلام في الانتقال من اللازم أو الملزوم، وما ذكر لا يفيد شيئًا.

ولعل الأَولَى أن يقال: إن الشيء إذا كان جهة في صاحبه تجوز الإضافة إليها، كإضافة وجود النهار إلى طلوه الشمس، وإلى ضوء العالم، فلا على أحد أن يصطلح على أن الانتقال فيها من اللازم ليكون فارقًا بينها وبين المجاز بالنسبة إلى تجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز كالكناية"[٢].

---

(١) المنهاج الواضح للبلاغة، أ.حامد عوني: ٢/ ٣٢٩.

(٢) شرح التلخيص للبابرتي: ٦٠٠.

تعليق أستاذنا الأستاذ الدكتور / محمد شادي :

ويقول أستاذنا الدكتور/محمد شادي: "فـ(السكاكي) يعرفها بقوله: الكناية هي ترك التصريح بذكر الشيء إلى ذكر ما يلزمه، لينتقل من المذكور إلى المتروك، كما تقول: (فلان طويل النجاد)؛ لينتقل منه إلى ما هو ملزومه، وهو: (طول القامة).

وخلاصة هذا: أن الكناية عنده ذكر اللازم وإرادة الملزوم.

ويأتي الخطيب فيزيد على هذا زيادة مهمة تلفت للفرق بين المجاز والكناية، فهي عنده: (لفظ أريد به لازم معناه، مع جواز إرادته).

ويفهم من هذا أن الكناية عند الخطيب: ذكر الملزوم وإرادة اللازم، عكس (السكاكي)، والخلاف في هذه النقطة لفظي؛ لأن جوهر الكناية عندهما واحد".

ولعل هذا هو ما أرتضيه حيث لا أجد خلافًا بين (القزويني) و(السكاكي) سوى في اللفظ، وأما الحاصل فواحد عند التأمل.

الفصل الثالث:

اعتراضات (الخلخالي) في (علم البديع)

المقابلة :

المقابلة بين (القزويني) و(السكاكي):

يقول (الخلخالي): "وزاد صاحب المفتاح على التعريف المذكور للمقابلة: وإذا شرط ههنا أمر، أي: إذا شرط في معنيين متوافقين أو أكثر أمر شرط ثمة، أي: فيما يقابل ذلك ضد ذلك، كالآيتين المذكورتين، فإنه لما جعل التيسير مشتركًا بين الإعطاء والاتقاء والتصديق، جعل ضده وهو التعسير مشتركًا بين أضدادها، وهي المنع والاستغناء والتكذيب، والمقابلة _أيضًا_ من جملة ما يرجع إلى اللفظ والمعنى"(١).

لقد عرّف (القزويني) المقابلة بقوله: "أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو معانٍ متوافقة، ثم بما يقابلهما أو يقابلها على الترتيب، والمراد بالتوافق: خلاف التقابل، وقد تتركب المقابلة من طباق وملحق به".

وكان (القزويني) قد افتتح هذا بقوله: "ودخل في المطابقة ما يُخَص باسم المقابلة"(٢).

فقد جعل (القزويني) _كما هو واضح_ المقابلة قسمًا من المطابقة.

أما العلامة (السكاكي) فقد اختلف الأمر عنده قليلاً، حيث جعل المقابلة قسمًا برأسه، حيث يقول: "ومن البديع المعنوي: المقابلة، وهي أن

---

(١) مفتاح تلخيص المفتاح: ٦٤٥.

(٢) الإيضاح للقزويني: ٥/ ١٦_ تح: د/ خفاجي.

تجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وبين ضديهما، ثم إذا شرطت هنا شرطًا شرطت هناك ضده"(١).

فالعلامة (السكاكي) جعل المقابلة قسمًا من أقسام البديع المعنوي، وقيّدها بالشرط المذكور، أما (القزويني) فقد جعل المقابلة قسمًا من أقسام المطابقة، ولم يشترط فيها أو يقيدها، كما فعل أستاذه (السكاكي).

أما العلامة (الخلخالي) فنقل كلام (القزويني) وتبعه بما اشترطه (السكاكي) قبله دون أن يعلق على كلام صاحب المفتاح، وكأنه يؤيده.

وقد نقل العلامة (المطرزي) أنه جعل المقابلة أعم من الطباق، وفسرها: بأن تضع معاني تريد الموافقة بينها وبين غيرها، أو المخالفة، فتأتي في الموافق بما وافق شروطًا، وتعدد أحوالاً من أحد المعنيين، فيجب أن تأتي بما يوافق بمثل ما شرطت وعدّدت، وفيما يخالفه بأضداد ذلك"(٢).

رأي العلامة السيد الشريف:

ويقول العلامة (السيد الشريف): "لم يرد (السكاكي) بالتوافق ههنا: التناسب، بل خلاف التضاد سواء كان هناك تناسب أم لا...

قوله: (ثم إذا شرطت هنا)، أي: إذا اعتبرت فيما بين المتوافقين أو أكثر (شرطًا)، أي: قيدًا، اعتبرت ضد ذلك القيد (هناك)، أي: فيما بين ضديهما أو أضدادها، وعلى هذا يخرج عن المقابلة نحو قوله:

---

(١) مفتاح العلوم للسكاكي: ٤٢٤.

(٢) شرح الفوائد الغياثية، طاش كبرى زادة: ٢٧٢.

ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا وأقبح الكفر والإفلاس بالرجل[١]

إذ لم يعتبر في الكفر والإفلاس ضد الاجتماع، بل المعنى: اعتبار الاجتماع، ويدخل فيها نحو قوله تعالى: {فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرًا}[٢].

رأي العلامة البناني في حاشيته(التجريد):

يقول العلامة البناني في تجريد المعاني، مؤيدًا العلامة عبد الحكيم في شرحه على المطول للتفتازاني: "والأحسن ما صنعه (السكاكي)، حين جعل المقابلة قسمًا برأسه؛ لأن الطباق لا بد فيه من حصول التوافق؛ ولذا سمي بالطباق، والمقابلة موجِبة للتنافي بعد التوافق، فالأنسب أن تجعل قسمًا برأسها؛ لأن حقيقة كل مباينة للأخرى"[٣].

رأي الشيخ(الإنبابي)وتعليقه على كلام عبد الحكيم :

وللشيخ الإنبابي في تقريره على مختصر المعاني تعليق على كلام عبد الحكيم السابق، وعبارته هي: "قول عبد الحكيم: لا يخفى أن في الطباق حصول التوافق بعد التنافي؛ ولذا سمي بالطباق، وفي المقابلة حصول التنافي بعد التوافق؛ ولذا سمي بالمقابلة، وفي كليهما إيراد المعنيين بصورة غريبة، فكل منهما محسن بانفراده، واستلزام أحدهما الآخر لا يستلزم دخوله فيها، فالحق مع (السكاكي).

---

(١) البيت لأبي دلامة، شاعر السفاح والمنصور والمهدي، تُوفي ١٦١هـ، كما في شرح المفتاح، وينظر: معاهد التنصيص: ٢/ ٢٠٧.

(٢) سورة التوبة: ٨٢.

شرح المفتاح للسيد الشريف: ٧٢٩.

(٣) تجريد البناني على المختصر المعاني للتفتازاني: ٤/ ٣٥٧.

ويشرح الشيخ الإنبابي هذا الكلام بقوله: "وقوله: حصول التوافق بعد التنافي معناه أن المتكلم لما جمع المتنافيين في تركيب واحد فقد وفق بينهما في الوقوع في تركيب واحد، بعد ما كانا متنافيين"(١).

رأي العلامة الزنجاني في (معيار النظار) :

ويقول العلامة الزنجاني: "وأما المقابلة فهي أعم من الطباق، وذلك أن تضع معاني تريد الموافقة بينها وبين غيرها، أو المخالفة، فتأتي في الموافق بما وافق، وفي المخالف بما خالف، أو تشترط شروطًا وتحد أحوالاً في أحد المعنيين، فيجب أن تأتي في الثاني فيما يوافقه، بمثل ما شرطت وعددت، وفيما يخالفه بأضداد ذلك"(٢).

رأي العلامة العصام في كتابه (الأطول) :

وللعلامة عصام الدين الإسفراييني _كعادته كلام جيد، يكتب بماء الذهب، خالف به كل من شرحوا كلام (السكاكي) السابق في المقابلة، كـ(القزويني) و(السيد الشريف) (والتفتازاني) وغيرهم، وهاك عبارته _بعد أن عرض نص كلام (القزويني) و(السكاكي) السابق، يقول (العصام):

"ونحن نقول: إثبات مذهب جديد للسكاكي بلا سند معتد به، مما لا يستحسنه العقلاء، وقول (السكاكي): (وإذا شرط هنا أمر شرط ثمة ضده)،

---

(١) تقرير الشمس الإنبابي على تجريد البناني: ٧/٤. وينظر: حاشية عبد الحكيم على المطول: ٤/ ٢٦٦.

(٢) معيار النظار في علوم الأشعار، عبد الوهاب الزنجاني: ٢٢٣_ تح: د/عبد المنعم السيد الأشقر. ويراجع: أنوار الربيع في أنواع البديع: ٩٥.

كما يحتمل أن يكون بيان ما لا بد منه للمقابلة، يحتمل أن يكون بيان ما به يكمل ويزيد حسنها، بل سوق كلامه؛ حيث قال بعد التعريف: "ثم إذا شرط هاهنا أمر شرط ثم ضده يدل على المخالفة بين هذا الكلام والتعريف؛ وذلك لأن التعريف بيان ما لا بد منه للمقابلة، وهذا بيان ما له بد منه، وله مدخل في كمالها.

ولكلام المصنف احتمال أنه زاد (السكاكي) حكمًا على القوم هو أنه يكمل المقابلة بذلك، لا أنه زاد في تعريف المقابلة قيدًا.

نعم، تصرف (القزويني) في كلام (السكاكي) بما أخل بها، حيث غير قوله: (ثم إذا شرط إلخ...)، بقوله: (وإذا شرط... إلخ).

ومما وقع في هذا المقام من المصنف أن لكلام (السكاكي) في تعريف المقابلة خللاً على ما يشعر به كلام الإيضاح؛ حيث زاد على تعريف (السكاكي) للمقابلة، وهي: أن تجمع بين معنيين متوافقين، أو أكثر وضديهما، قوله: أو أضدادها.

واتخذه الشارح المحقق، والمحقق الشريف مذهبًا في شرح كلام المفتاح، وصرحا: بأنه لابد في الكلام من حذف معطوف، أي: أو أضدادها، وليس بذاك؛ لأن معنى كلام (السكاكي): أن يجمع بين معنيين متوافقين، أو أكثر، ثم ضدي هذين المجموعين، بأن يأتي بضد المعنيين المتوافقين، وهما ضداهما، وبضد الأكثر وهي أضداده.

واعلم أنه لا وجه لجعل الجمع بين المتناسبين وضديهما على الترتيب مقابلة، دون الجمع لا على الترتيب؛ لأن الجمع لا على الترتيب

أيضًا من المحسنات، ونشر لا على ترتيب اللف، وكأنه لذلك حذف (السكاكي) قيد الترتيب عن تعريفه.

ولا يذهب عليك أنه لا يجب أن يكون الشرط وضده خارجين عن الأضداد والمتوافقات، كما توهمه العبارة.

ألا ترى أن التيسير واحد من المتوافقات والتعسير واحد من الأضداد"[١].

وكلام (العصام) جيد وجديد لم يُسبق به _كعادته.

وكنت قد حققت له كتابه النفيس: (الأطول) في مجلدات ثمانية، وكان دائمًا ما يأتي بكل جديد في المسائل البلاغية التي ناقشها.

وهو في كلامه السابق يؤيد (السكاكي) فيما ذهب إليه، ويفسر الزيادة التي ذكرها صاحب المفتاح، أنها زيادة تكميلية لتعريف المقابلة _على حد قوله_ وعد إلى قوله: (كما يحتمل أن يكون بيان ما لا بد منه للمقابلة، يحتمل أن يكون بيان ما به يكمل ويزيد حسنها).

ولعل ما قاله هو غرض (السكاكي) من كلامه، ومقصده من الزيادة التي زادها على التعريف.

---

(١) الأطول: ٧/ ٢٨٧٤.

خاتمة

وبعد، فهذه بعض المآخذ التي استدركها العلامة (الخلخالي) على البلاغيين، وأكثرها على العلامة (القزويني)، فيما نقد به صاحب المفتاح.

وقد حاول العلامة (الخلخالي) تفنيد هذه المآخذ والرد على أكثرها، وكان الحق _في الغالب _ معه، كما ذكرنا ذلك في مكانه من هذا البحث.

وقد أيد العلامة (الخلخالي) أكثر أصحاب الشروح والحواشي، ومنهم السبكي و(البابرتي) و(العصام) والبابرتي ،والشيرازي ،وابن كمال باشا ،والزركشي، والزوزني ، والقريمي، وغيرهم ،كما هو مذكور في الصفحات السابقة.

وكنت قد وقفت مع هذه الاستدراكات بالتأييد تارة والرد عليها تارة أخرى، لكن الحق كان ملازمًا للعلامة (الخلخالي) في نقده إلا في القليل النادر.

ولعل من الإنصاف أن نقول: إن كتاب (مفتاح تلخيص المفتاح) للعلامة (الخلخالي) هو من أفضل شروح التلخيص، ولعله المصدر الأول الذي استقى منه شراح المفتاح مادتهم العلمية.

وإن من يقرأ هذا الشرح ويقف أمامه يدرك جهد صاحبه فيه، وثقافته المتنوعة في كتابته، ووقوفه أمام كل صغيرة وكبيرة في البلاغة.

وسيدرك ما جناه (القزويني) في كتابيه على العلامة (السكاكي)، حين نقده وتتبعه دائمًا، من غير دليل ولا حجة على صحة كلامه.

على أنه يمكن أن نصف كتاب: (مفتاح تلخيص المفتاح) للعلامة الخلخالي أنه من الكتب التي اعتمد عليها البلاغيون في تأليفهم ،وأصحاب الحواشي والشروح .

وعلى أنه من أفضل الكتب التي أجادت قراءة كتاب: (مفتاح العلوم) للسكاكي.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

د|عبد المنعم السيد الشحات رزق

الأستاذ المساعد ورئيس قسم البلاغة والنقد

في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين

بدمياط الجديدة

فهرس الآيات القرآنية

جُزء الآية	اسم السورة ورقم الآية
قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلامٌ	آل عمران :٤٠
وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ	الأنعام: ١٠٠
فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ	الأعراف: ١٥٧
وكلمة الله هي العليا	التوبة: ٤٠
وَلَئِنْ مَسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِنْ عَذَابِ رَبِّكَ	الأنبياء: ٤٦
لهم فيها دار الخلد	فصلت: ٢٨
فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ	الحاقة: ٢١

فهرس الأبيات الشعرية

م	صدر البيت	القائل	البحر
١	مبارك الاسم أغر اللقب	المتنبي	المتقارب
٢	تقيٌّ نقيٌّ لم يكثر غنيمةً	زهير بن أبي سلمى	
٣	إذا سارت الأحداج فوق نباته	المتنبي	
٤	ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا	أبو دلامة	

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً الكتب المطبوعة:

١_أساليب البيان والصورة القرآنية، أ.د/ محمد شادي.

٢_الأعلام للزركلي.

٣_أنوار الربيع في أنواع البديع لابن معصوم.

٤_الإيضاح للخطيب (القزويني)، شرح وتعليق: د/ محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، ط٣، ١٤١٤هـ_ ١٩٩٣م.

٥_الإيضاح، ضمن بغية الإيضاح للشيخ / عبد المتعال الصعيدي.

٦_بغية الإيضاح للشيخ عبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب.

٧_بغية الوعاة للسيوطي.

٨_تجريد البناني على مختصر المعاني للتفتازاني للتفتازاني.

٩_التشبيه البليغ هل يرقي إلى درجة المجاز، أستاذنا، الأستاذ الدكتور/ عبد العظيم المطعني _رحمه الله.

١٠_تقرير الشمس الإنبابي على شرح سعد الدين (البابرتي) لتلخيص المفتاح، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٣١هـ .

١١_حاشية الدسوقي على مختصر المعاني للتفتازاني، ضمن شروح التلخيص

١٢_حاشية عبد الحكيم على المطول للتفتازاني.

١٣_سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي، صححه وعلّق عليه: الشيخ/ عبد المتعال الصعيدي، ط١٣٧٢هـ_١٩٥٢م، مكتبة صبيح، القاهرة.

١٤_شرح التلخيص للبابرتي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، ط١، ١٣٩٢هـ_١٩٨٣م.

١٥_شرح التلخيص للشيخ أكمل الدين محمد بن محمد بن محمود بن أحمد البابرتي (ت:٧٨٦هـ)، دراسة وتحقيق: د/ محمد مصطفى رمضان.

١٦_طبقات الشافعية للإسنوي.

١٧_عروس الأفراح للسبكي – ضمن شروح التلخيص.

١٨_فيض الفتاح على حواشي شرح تلخيص المفتاح، للشيخ عبد الرحمن الشربيني،ط١، بمدرسة عباس الأول، مصر، ١٩٠٦م.

١٩_الكشاف للزمخشري، الريان.

٢٠_لسان العرب لابن منظور.

٢١_مجمع الأمثال للميداني.

٢٢_مختصر المعاني للتفتازاني.

٢٣_المطول للتفتازاني .

٢٤_معاهد التنصيص للعباسي.

٢٥_معجم البلدان للحموي.

٢٦_معجم المؤلفين، عمر كحالة.

٢٧_معيار النظار في علوم الأشعار، عبد الوهاب الزنجاني، تح: د/عبد المنعم (السيد الأشقر.

٢٨_مفتاح العلوم للسكاكي، تح: أكرم عثمان يوسف، ط١، مطبعة الرسالة، بغداد، ١٤١٢هـ_ ١٩٨٢م.

٢٩_مفتاح تلخيص المفتاح للعلامة (الخلخالي)، تح: أ.د/ هاشم محمد هاشم، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط١، ٢٠١١.

٣٠_المنهاج الواضح للبلاغة، حامد عوني.

٣١_مواهب الفتاح لابن يعقوب المغربي، ضمن شروح التلخيص.

٣٢_نظرات في البيان، أ.د/ عبد الرحمن الكروي.

ثالثاً: المخطوطات:

١_الإيضاح في شرح الإيضاح، لحيدر الخوافي الهروي، مخطوط نادر، تحت رقم: ١٢٦٨ بلاغة.

٢_حاشية آت بازاري على مختصر المعاني للتفتازاني، مخطوط نادر، تحت رقم: ١٢٤٨، بلاغة.

٣_حاشية آت بازاري على مختصر المعاني، مخطوط، تحت رقم: ١٢٤٠.

٤_حاشية الإنبابي على الرسالة البيانية للصبان.

٥_حاشية العلامة ملا خسرو على المطول، مخطوط تحت رقم: ١٢٢١ بلاغة.

٦_حاشية يس العليمي على مختصر المعاني، مخطوط تحت رقم: ٥٤٢٥.

٧_درر العبارات وغرر الإشارات في تحقيق معنى الاستعارات، لابن مكي الحموي.

٨_شرح (العصام) على السمرقندية.

٩_شرح أبي الليث السمرقندي على المطول، مخطوط، تحت رقم: ١٢٣١.

١٠_شرح الزركشي لتلخيص المفتاح، المسمى: (حلى الأفراح شرح تلخيص المفتاح)، مخطوط نادر، تحت رقم: ٢٢٢٢ بلاغة.

١١_شرح العلامة البسطامي الشرودي، المعروف بـــ(مصـــنفك) علـــى المطول، مخطوط نادر، تحت رقم: ١٢٦٦١، بلاغة.

١٢_شرح الفوائد الغياثية، طاش كبرى زادة، مخطوط رقم: ١٩٢١/٣٨٨٠ بلاغة.

١٣_شرح المفتاح، تح: يوكسل جلبك.

١٤_شرح تلخيص المفتاح للزوزني، مخطوط، تحت رقم: ٢٧٠ بلاغة.

١٥_شرح حسن جلبي للمطول، مخطوط نادر، تحت رقم: ١٢٤١/ ٢٢٣٤ ل، بلاغة.

١٦_شرح مفتاح العلوم لحسام الدين المؤذني، مخطوط تحت رقم: ١٢٧٨ بلاغة.

١٧_شرح مفتاح العلوم للتفتازاني، مخطوط، تحت رقم: ٢٣٥٢/ ٥٦٩٤٣، بلاغة.

١٨_شرح مفتاح العلوم للسكاكي للعلامة الكاشي، مخطوط نادر، تحت رقم: ١٦٥.

١٩_شرح مفتاح العلوم للشيخ على بن محمد دهقان النسفي، مخطوط نادر، تحت رقم: ١٨٤٢.

٢٠_المُعول في حواشي شرح المطول للعلامة القريمي، تحت رقم: ١٢٢٧.

٢١_نهاية الإيضاح في شرح المفتاح للعلامة محمد بن على بن محمد إسماعيل حسين بيرجندي قائني، مخطوط رقم: ٩٠٧٧٠/١٥٤٩.

رابعاً: الرسائل العلمية

١_ الأطول لعصام الدين الإسفراييني، تحقيقاً ودراسة، للباحث: عبد المنعم السيد الشحات رزق، مخطوط في جامعة الأزهر، في كلية اللغة العربية بالمنصورة (تحقيق الباحث).

٢_الحوار في القرآن الكريم، تراكيبه وصوره، رسالة دكتوراه، أ.د/ محمد شادي، مخطوط.

٣_شرح مفتاح العلوم للسيد الشريف– تحقيق أستاذنا الأستاذ الدكتور / فريد النكلاوي – دكتوراه.

محتويات البحث

م	اسم الموضوع
١.	مقدمة
٢.	تمهيد
٣.	**الفصل الأول: اعتراضات (الخلخالي) في علم المعاني**
٤.	المبحث الأول: الكراهة في السمع
٥.	المبحث الثاني: تزييف (القزويني) لتعريف (علم المعاني) عند (السكاكي)، ورأي (الخلخالي)
٦.	المبحث الثالث: إنكار (السكاكي) للمجاز العقلي ورأي (الخلخالي)
٧.	المبحث الرابع: إيراد المجاز العقلي في علم المعاني دون علم البيان كما فعل (السكاكي)
٨.	المبحث الخامس: تعريف المسند إليه
٩.	المبحث السادس: التنكير ورأي (القزويني) و(السكاكي) ورد (الخلخالي)
١٠.	المبحث السابع: ذكر المسند لقصد التعجيب ورأي (القزويني) و(السكاكي) و(الخلخالي)
١١.	المبحث الثامن: تقديم بعض معمولات الفعل على بعض
١٢.	المبحث التاسع: القصر وأوجه الخلاف بين (القزويني) و(السكاكي)
١٣.	المبحث العاشر: مفهوم الإطناب ورأي (السكاكي) و(القزويني) وموقف (الخلخالي)

١٤.	**الفصل الثاني: اعتراضات (الخلخالي) في علم البيان**
١٥.	المبحث الأول: مفهوم التجريد، وهل هو من التشبيه؟
١٦.	المبحث الثاني: أقسام المجاز اللغوي وموقف (القزويني) و(السكاكي) ورأي (الخلخالي)
١٧.	المبحث الثالث: الاستعارة المكنية ورأي (السكاكي) و(القزويني) و(الخلخالي)
١٨.	المبحث الرابع: القول في الكناية والآراء حولها
١٩.	**الفصل الثالث: اعتراضات (الخلخالي) في علم البديع**
٢٠.	المقابلة بين (القزويني) و(السكاكي)
٢١.	خاتمة
٢٢.	فهرس الآيات القرآنية
٢٣.	فهرس الأبيات الشعرية
٢٤.	ثبت المصادر والمراجع
٢٥.	محتويات البحث